

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -



جامعة محمد بوضياف - المسيلة  
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الرقم التسلسلي:.....

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: مراقبة تسيير

العنوان

أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي  
للمؤسسة

-دراسة حالة حضنة حليب (2011-2015) -

إعداد الطالبة:

زاوش خولة

تاريخ المناقشة: 2017/05/22

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	أستاذ محاضر (ب)	- د/نوي نورالدين
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر (أ)	- د/ولهي بوعلام
ممتحنا	أستاذ محاضر (ب)	- د/بلواضح الجيلاني

السنة الدراسية: 2017/2016



جامعة محمد بوضياف - المسيلة -



جامعة محمد بوضياف - المسيلة  
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الرقم التسلسلي: .....

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: مراقبة تسيير

العنوان

أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي  
للمؤسسة

-دراسة حالة حضنة حليب (2011-2015) -

إعداد الطالبة:

زاوش خولة

تاريخ المناقشة: 2017/05/22

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	أستاذ محاضر (ب)	- د/نوي نورالدين
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر (أ)	- د/ولهي بوعلام
ممتحنا	أستاذ محاضر (ب)	- د/بلواضح الجيلاني

السنة الدراسية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

إلى والدي الكريمين الذين رباني وسهرا على رعايتي

إلى كل إخوتي وأخواتي حفظهما الله ورعاهما

إلى جميع أفراد عائلتي وصديقاتي

إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين درست عندهم، حفظكم الله

وجعلكم قدوة للأجيال القادمة

إلى كل زملائي الموظفين في الرقابة المالية

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد

## شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا بنعمه الظاهرة منها  
 والباطنة على إتمام هذه المذكرة، فله الحمد والشكر والامتنان  
 أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذي المشرف ولهي بوعلام،  
 له مني أسمى عبارات الشكر والاحترام والتقدير لقبوله الإشراف  
 على هذا البحث ولم يبخلني بنصائحه وتوجيهاته  
 أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى اللجنة المشرفة التي قبلت  
 مناقشة هذه المذكرة  
 إلى الساهرين على شؤون المكتبة وما قدموه لنا من يد العون  
 إلى كل الساهرين على ملبنة الحضنة وما قدموه لي من مساعدة  
 إلى كل هؤلاء أشكركم جميعا وأتمنى لكم التوفيق  
 والسداد في حياتكم العملية والعلمية

خولة

## فهرس المحتويات

### البسمة

I.....	الإهداء
II.....	شكر وتقدير
III.....	فهرس المحتويات
V.....	قائمة الجداول
VI.....	قائمة الأشكال
VII.....	قائمة المختصرات
8.....	مقدمة
5.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي الضريبية على أرباح الشركات
6.....	تمهيد
7.....	المبحث الأول: ماهية الضريبة على أرباح الشركات
7.....	المطلب الأول: مفهوم وأهداف وخصائص الضريبة على أرباح الشركات
11.....	المطلب الثاني: مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات
14.....	المطلب الثالث: الإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات
16.....	المبحث الثاني: تأسيس الضريبة على أرباح الشركات وكيفية حسابها وتحصيلاتها
16.....	المطلب الأول: تحديد الوعاء للضريبة على أرباح الشركات ومعدلاتها
24.....	المطلب الثاني: تحصيل الضريبة على أرباح الشركات
29.....	خاتمة الفصل:
30.....	الفصل الثاني: تحليل الهيكل المالي للمؤسسة
31.....	تمهيد:
32.....	المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي ومكوناته
32.....	المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي ومناهجه
35.....	المطلب الثاني: محددات الهيكل المالي
40.....	المطلب الثالث: مكونات الهيكل المالي
46.....	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالي

46	المطلب الأول: نظرية انعدام الهيكل المالي الأمثل (Miller et Modigliani)
49	المطلب الثاني: النظرية التقليدية للهيكل المالي
52	المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للهيكل المالي
56	خلاصة الفصل
58	تمهيد
59	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة حضانة حليب -المسيلة-
59	المطلب الأول: لمحة تاريخية والتعريف بمؤسسة حضانة حليب -المسيلة-
63	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة حضانة حليب -المسيلة-
66	المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي ومدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات
66	المطلب الأول: تحليل الهيكل المالي لمؤسسة حضانة حليب
71	المطلب الثاني: تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي لمؤسسة حضانة حليب -المسيلة-
76	خاتمة الفصل:
77	الخاتمة العامة
81	قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

الملخص

## قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	الشروط الجبائية دون تحديد السقف المالي للعبء	17
(2-1)	الشروط الجبائية مع تحديد السقف المالي للعبء	19
(3-1)	النظام الجبائي المطبق على فوائض القيمة غير معاد استثمارها	22
(4-1)	تسيقات الضريبة على أرباح الشركات	25
(1-3)	قيم قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة حضنة حليب خلال الفترة (2015-2011)	66
(2-3)	قيم قدرة الأموال الخاصة لمؤسسة حضنة حليب خلال الفترة (2011-2015)	67
(3-3)	تطور الديون متوسطة الأجل لمؤسسة حضنة حليب للفترة (2015-2011)	68
(4-3)	تطور الديون قصيرة الأجل لمؤسسة حضنة حليب للفترة (2015-2011)	68
(5-3)	نسبة الديون قصيرة وطويلة الأجل ضمن مجموع الديون للفترة (2011-2015)	69
(6-3)	الهيكل التمويلي لمؤسسة حضنة حليب للفترة (2015-2011)	70
(7-3)	تطور النتيجة الجبائية للفترة (2015-2011)	72
(8-3)	تطور الضريبة على أرباح الشركات للفترة (2015-2011)	73
(9-3)	مبلغ النتيجة الجبائية المعفى الضريبة على أرباح الشركات IBS للفترة (2015-2011)	74

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
49	منحنى يمثل العلاقة بين نسبة الاقتراض وتكلفة رأس المال وفقا لمدخل صافي الربح	(1-2)
51	منحنى يمثل العلاقة بين نسبة الاقتراض وتكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة وفقا لمدخل صافي ربح العمليات	(2-2)
52	العلاقة بين تكلفة الأموال ونسبة الاقتراض حسب المدخل التقليدي	(3-2)
64	الهيكل التنظيمي لمؤسسة حضنة حليب بالمسيلة	(1-3)
72	منحنى بياني يمثل تطور النتيجة الجبائية لمؤسسة حضنة حليب خلال الفترة الممتدة (2011-2015)	(2-3)
73	منحنى بياني يمثل تطور الضريبة على أرباح الشركات لمؤسسة حضنة حليب للفترة الممتدة من 2011 إلى 2015	(3-3)

## قائمة المختصرات

الترجمة باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الرمز
حقوق الجمركة	Droit Douane	DD
حقوق الطابع	Droit de Timbre	DT
الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur Bénéfice de Société	IBS
الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur Revenu Global	IRG
الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'Activité Professionnelle	TAP
الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la Valeur Ajoutée	TVA

# مقدمة

تتوقف فعالية أداء المؤسسة الاقتصادية على مدى قدرتها على التحكم في مختلف وظائفها، وبالأخص وظيفة التمويل، فهي التي تمد القطاع الاقتصادي ومختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام. وبما أن وظيفة المدير المالي للمؤسسة لا تقتصر على مجرد التعرف على مصادر الأموال فقط بل يجب عليه أن يحصل عليها بأفضل الشروط وأن يحدد ذلك المزيج من الأموال الذي يترتب عليها أكبر عائد ممكن وأقل تكلفة، فغرض المدير المالي هو التوصل إلى الهيكل المالي الأمثل الذي يمكنه من تحقيق الهدف النهائي وهو تعظيم قيمة المؤسسة.

ولتتمكن المؤسسات الجزائرية من الاستمرار والبقاء أصبحت ملزمة بتطبيق الطرق والأدوات الضرورية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة ضمن قطاع نشاطها، وبالتالي تحقيق التأقلم السريع مع متغيرات محيطها من جهة واستغلال مواردها والفرص المتاحة لها من جهة أخرى. ومن بين العوامل المؤثرة في المؤسسة كنظام مفتوح على محيطه الخارجي، نجد السياسة الضريبية ذات التأثير والانعكاس على القرارات التمويلية، ونتيجة النشاط أو بالأحرى النتيجة المالية لأنها تحدد على أساس نمط تمويل المؤسسة، فإن هذين العنصرين سوف يكونان محل تأثير الضريبة على التمويل والهيكل المالي لها.

وفيما يتعلق بالنتيجة، فإن تأثير الضريبة يظهر عند العلم بأن النتيجة المحاسبية أو المالية للمؤسسة تخضع لتعديلات طبقا لما ينص عليه التشريع الجبائي فيما يخص معالجة الأعباء والنواتج، من أجل تحديد النتيجة الجبائية التي يتم على أساسها حساب مبلغ الضريبة على أرباح الشركات وفقا لمعدلات منصوص عليها في قانون الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة بالإضافة إلى طرق تسديد هذه الضريبة وكذلك الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة.

#### أولا: إشكالية الدراسة

من ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة؟

وفي ظل هذه الإشكالية، يمكننا طرح الأسئلة التالية :

- 1- ما هي الضريبة على أرباح الشركات؟
- 2- ما هو الهيكل المالي وما هي أهم النظريات المفسرة له؟
- 3- كيف يمكن للضريبة على أرباح الشركات أن تؤثر على اختيار الهيكل التمويلي لمؤسسة حضنة حليب؟

## ثانيا: فرضيات الدراسة

وللإجابة على الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع، تم صياغة الفرضيات التالية:

- 1- تتنوع مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية.
- 2- تساهم التحفيزات الجبائية في تخفيف العبء الجبائي على المؤسسة الاقتصادية.
- 3- تعتمد المؤسسة على الضريبة على أرباح الشركات في اختيار مصادر تمويلها.

## ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على أثر السياسة الجبائية (الضريبة على أرباح الشركات) داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ودورها في اختيار المصادر التمويلية الضرورية للنشاط بأقل التكاليف الممكنة. فالأداء الايجابي لأي مؤسسة يتوقف على قدرتها في تشكيل التوليفة المثلى للهيكل التمويلي، ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة والرفع من معدل النمو، وبالتالي قيمة المؤسسة بشكل عام.

## رابعا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الهامة الآتية:

- 1- إظهار كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الجبائية بما يخدم مصلحة المؤسسة.
- 2- محاولة إبراز التأثير الذي تحدثه الضريبة على أرباح الشركات في تشكيل الهيكل المالي للمؤسسة.
- 3- محاولة التعرف ما إذا كانت مؤسسة حضنة حليب تستعين بالعامل الجبائي في اختيار مصادر تمويلها أم لا.

## خامسا: حدود الدراسة

بهدف إسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي تم حصر الدراسة ضمن حدود متعلقة بالإطار المكاني والزمني وذلك على النحو التالي:

- 1- الحدود المكانية تتمثل في المؤسسة الإنتاجية حضنة حليب، التي مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية بالمسيلة.
- 2- أما الإطار الزمني فحدد بخمس سنوات متتالية ابتداء من 2011 إلى 2015.

## سادسا: أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وذاتية لعل أهمها:

- 1- الرغبة في توضيح العلاقة بين الضريبة على أرباح الشركات والهيكل المالي.
- 2- أهمية الموضوع في العصر الحالي، حيث تعد الوظيفة المالية من بين الوظائف الأساسية، ودائما نجد المؤسسات تعاني من مشكل التمويل، وكيفية اختيار المصدر الملائم.
- 3- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.

**سابعاً: منهج الدراسة**

تم الاعتماد على منهجين، الوصفي من أجل وصف تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة والتحليلي من أجل تحليل القوائم المالية والميزانية الجبائية بالإضافة إلى منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

**ثامناً: الدراسات السابقة**

العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ومن بينها:

**الدراسة الأولى:** عبد القادر بوعزة، التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة، دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر، 2004.

وقد ركزت هذه الدراسة على كيفية توصل المؤسسة إلى هيكل تمويلي أمثل، مع تحمل أقل تكلفة ضريبية ممكنة، وتوصل الباحث إلى أن مجموع الضرائب التي يتحملها مجمع صيدال لم تكن ذات القيمة الكبيرة والمعتبرة التي تمكنها من التأثير على القرارات التمويلية.

**الدراسة الثانية:** نظيرة قلادي، دراسة علاقة السياسة الجبائية الهيكل التمويلي للمؤسسة دراسة حالة المؤسسة الصناعية للعصير والمصبرات سيجيكو وحدة رمضان جمال، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011.

وقد ركزت هذه الدراسة على معرفة العلاقة بين السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة، وتوصلت إلى الدارسة إلى أن المؤسسة الصناعية للعصير والمصبرات سيجيكو لا تأخذ العامل الجبائي كمعيار لاختيار مصادر التمويل.

**الدراسة الثالثة:** عدوي هاجر، محددات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية للكهرباء، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

وقد ركزت هذه الدراسة على دراسة محددات الهيكل المالي والمتمثلة في تكلفة الاقتراض المردودية هيكل الأصول، معدل النمو وحجم المؤسسة، وتوصلت إلى أن العاملين الأساسيين المحددين للهيكل التمويلي هما كل من حجم المؤسسة ومردوديتها.

وما يميز هذه الدراسة هو دراسة "أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة"

تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث تم التطرق إلى الضريبة على أرباح الشركات، من خلال الفصل الأول والذي بدوره جزء إلى مبحثين، فالمبحث الأول تناول ماهية الضريبة على أرباح الشركات، بينما الثاني تمحور حول تأسيس الضريبة على أرباح الشركات وكيفية حسابها وتحصيلاتها. أما الفصل الثاني فتمركز حول تحليل الهيكل المالي للمؤسسة، وتم تقديم الهيكل المالي ومكوناته من خلال المبحث الأول، بينما تضمن المبحث الثاني النظريات المفسرة للهيكل المالي.

ومحاولة منا في إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي خصص الفصل الثالث لدراسة حالة مؤسسة حضنة حليب في حدود المعطيات المقدمة وللفترة (2011-2015)، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، تم تقديم ورقة فنية لهذه المؤسسة كمبحث أول، أما في الثاني فقد تم التطرق للتأثير الذي تلعبه الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي لمؤسسة حضنة حليب.

وفي الأخير ختمت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج، بالإضافة إلى بعض الاقتراحات والأفاق.

عاشرا: صعوبات الدراسة

- 1- صعوبة الحصول على المعلومات خاصة منها المالية.
- 2- ضيق الوقت المخصص للدراسة الميدانية.

الفصل الأول: الإطار  
المفاهيمي الضريبية على  
أرباح الشركات

**تمهيد**

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة وغير مباشرة أمر ضروري، بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن أهم طرق تدخل الدولة نجد الضرائب التي تعتبر من أهم الموارد التمويلية لتغطية نفقاتها؛ وفي ظل التقلبات الأخيرة لأسعار النفط وتراجع إيرادات الجباية البترولية، أولت الدولة اهتمامها على الجباية العادية.

ولتسهيل عملية تحصيل هذه الضرائب وتخفيف عبئها على المكلفين ودفعها، لجأت الدولة إلى توزيعها وتقسيمها إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وتعد الضريبة على أرباح الشركات من الضرائب المباشرة، ولأهمية التي تتميز بها هذه الضريبة، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف جوانب الضريبة على أرباح الشركات حيث سيتم تناول ماهية الضريبة على أرباح الشركات كمبحث أول، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى تأسيس الضريبة على أرباح الشركات وكيفية حسابها وتحصيلاتها.

## المبحث الأول: ماهية الضريبة على أرباح الشركات

إن من أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لسنة 1991، إخضاع المؤسسات لمنطق اقتصاد السوق، وتكريسا لهذا المسعى أسست الضريبة على أرباح الشركات لتعويض الضريبة السابقة المتمثلة في الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، التي لم تكن تساوي في المعاملة بين القطاعين العام والخاص. من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم وأهداف وخصائص الضريبة على أرباح الشركات، بالإضافة إلى عرض مجال تطبيقها، ثم الإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بها.

## المطلب الأول: مفهوم وأهداف وخصائص الضريبة على أرباح الشركات

في هذا المطلب سنتناول مفاهيم مختلفة حول الضريبة على أرباح الشركات وأهدافها وخصائصها

### أولا: تعريف الضريبة على أرباح الشركات وأهدافها

وردت عدة تعاريف للضريبة على أرباح الشركات نذكر أهمها.

#### 1- مفهوم الضريبة على أرباح الشركات

**التعريف القانوني:** تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم 38 من قانون 36/90 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991 حيث تنص المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي: " تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات".

تعرف الضريبة على أرباح الشركات على أنها ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل شركات الأموال وفق معدل سنوي ثابت، بعد ان يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الضريبية.<sup>1</sup>

تعرف أيضا أنها ضريبة مباشرة سنوية تفرض على الأرباح التي تحقق من طرف الأشخاص المعنويين، هذه الأخيرة تخضع إجباريا للنظام الحقيقي (رقم الأعمال أكثر من 30 مليون دينار جزائري تخضع للنظام الحقيقي).

<sup>1</sup> قدي عيد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلية، الجزائر، 20-21 ماي 2002، ص2.

وبالتالي فإن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة نسبية مباشرة تتقطع سنويا من طرف ولصالح الدولة بصفة إجبارية ونهائية ومن دون أي مقابل، وهذا وفقا لقواعد قانونية محددة، وهذا الاقتطاع يفرض على الأشخاص المعنويين الذين يخضعون إجباريا للنظام الحقيقي، دون الأخذ بعين الاعتبار لحجم رقم الأعمال المحقق وبعض الأشخاص الطبيعيين وهذا حسب مقدرتهم التكليفية، بغرض استخدامه لتحقيق المنفعة العامة.<sup>1</sup>

## 2- أهداف الضريبة على أرباح الشركات

يسعى الإصلاح الضريبي المتعلق بفرض الضريبة على أرباح الشركات إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:<sup>2</sup>

- إعادة التنظيم الضريبي من خلال فصل ضرائب الأشخاص الطبيعيين عن ضرائب الأشخاص المعنويين.
- تخفيف العبء الضريبي الذي كانت تعاني منه الشركات وتمكينها من تحقيق النمو.
- إلغاء كل تفرقة في الإخضاع بين الشركات.
- إيجاد الإجراءات التحريضية لدفع الشركات إلى الاستثمار.
- تشجيع إقامة الشركات في شكل مجموعات (الشركة الأم وفروعها).
- زيادة المزايا لصالح المساهمين من خلال إلغاء الضرائب المدفوعة على الأرباح الموزعة.
- ترحيل الضريبة المدفوعة من خلال السماح بترحيل الخسائر السابقة إلى غاية السنة الرابعة.

## ثانيا: خصائص الضريبة على أرباح الشركات

تتميز الضريبة على أرباح الشركات بعدة خصائص منها ما هو عام ومنها ما هو نوعي

### 1- الخصائص العامة:

وتتمثل في الخصائص التي تشترك فيها مع الأنواع الأخرى من الضرائب:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الخطيب خالد، وليد عبد القادر، الأصول العلمية في الحاسبة الضريبية، دار الحامد، عمان، 1998، ص 15.

<sup>2</sup> يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2008، ص 210.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 212-213.

- **ضريبة إلزامية:** أي أنه ليس للأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة الحرية في دفعها أو عم دفعها، ولا في اختيار مقدارها ولا في كيفية الدفع وموعده، بل هم مجبرون على دفعها للدولة في إطار ما ينص عليه التشريع الجبائي.
- **ضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين:** تفرض الضريبة على أرباح الشركات على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية، حيث أن الضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق مقدرتهم، وعليه فالمؤسسات التي لا تحقق ربحا خلال دورة معينة ليست ملزمة بدفع الضريبة، بحجة عدم مقدرتها على دفعها.
- **ضريبة تفرض بلا مقابل:** كما تتميز الضريبة على أرباح الشركات بأنها تدفع من دون أي مقابل يرجى الحصول عليه من قبل المكلف، أي أنها تفرض على الأشخاص المعنويين وبعض الأشخاص الطبيعيين بغض النظر عن المنافع التي تعود عليهم من جراء قيام الدولة بدورها في النشاط الاقتصادي وغيرها من النشاطات.

## 2- الخصائص النوعية:

وتتمثل في الخصائص التي تميز الضريبة على أرباح الشركات عن الأنواع الأخرى من الضرائب، يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>1</sup>

- **ضريبة مباشرة:** حيث أنها ضريبة يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بتوريدها للخزينة العمومية، وعليه فهي اقتطاع مباشر من أرباح الشركات.
- **ضريبة عامة:** حيث أنها تفرض على مجمل الأرباح دون التمييز لطبيعتها<sup>2</sup>، أي أنها تفرض على الفرق الموجب بين كل الإيرادات وكل الأعباء مهما كانت طبيعتهما، وهذا في إطار ما ينص عليه التشريع الجبائي فيما يخص الإيرادات الواجب دمجها في الوعاء الضريبي والأعباء الواجب خصمها منه.
- **ضريبة سنوية:** أي أنها لا تفرض على ربح كل عملية قامت بها المؤسسة على حدى، وإنما تسري على النتيجة النهائية لكل العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية تقدر بسنة<sup>3</sup>،

<sup>1</sup> يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 213-214.

<sup>2</sup> ناصر مراد، انعكاس العولمة على السياسة الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ملتقى ما بين 11-12 ماي 2003، ص8.

<sup>3</sup> منصور أحمد البديوي، المحاسبة الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص205.

- و بعبارة أخرى تفرض الضريبة على أرباح الشركات مرة واحدة على الأرباح المحققة خلال السنة، حيث أن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.
- **ضريبة قيمية:** حيث يتم تحصيلها على أساس قيمة الربح المحقق، وليس على أساس الحجم أو الكمية، مثل: كمية المنتجات المباعة.
  - **ضريبة نسبية:** أي أنها عبارة عن ضريبة ذات معدلات ثابتة، بمعنى أنها تفرض على صافي أرباح المؤسسة بنسبة ثابتة واحدة، بحيث لا يتغير هذا المعدل مهما تغير مقدار الربح المحقق، وبصفة أدق فإن الربح يخضع لمعدل ثابت وليس لجدول تصاعدي.
  - **ضريبة تصريحية:** بحيث يتعين على المكلف تقديم تصريح إجباري سنوي لجميع أرباحه من خلال إرسال ميزانيته الجبائية إلى مفتشية الضرائب التابعة للمقر الاجتماعي للمؤسسة الرئيسية، وذلك قبل الفاتح ماي من السنة التي تلي سنة الاستغلال.
  - **ضريبة نوعية:** الضريبة على أرباح الشركات ضريبة نوعية لأنها تقع على نوع معين من الأرباح، وهو الربح المحقق من طرف الأشخاص المعنويين الذين يخضعون إجباريا للنظام الحقيقي دون الأخذ بعين الاعتبار لحجم رقم الأعمال المحقق، وبعض الأشخاص الطبيعيين المنصوص عليهم في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- من خلال الخصائص السابقة للضريبة على أرباح الشركات، يمكن استنتاج بعض المزايا التي تتضمنها، والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>
- **الشفافية:** وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع أرباح المكلف وطريقة تحديد الربح الخاضع للضريبة.
  - **البساطة:** سواء بالنسبة للمكلف أو بالنسبة لإدارة الضرائب، بحيث هؤلاء المكلفين مطالبون بالتصريح وبضريبة واحدة على الأرباح، وبالتالي تسهيل عملية مسك الملفات الضريبية ومراقبتها.
  - **الاقتراب من العدالة:** من خلال إلغاء التمييز بين الشركات العمومية والشركات الخاصة وكذلك بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية.

<sup>1</sup>ناصر مراد، مرجع سابق، 2003، ص 07.

## المطلب الثاني: مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات

يرتبط فرض الضريبة على أرباح الشركات بالأشخاص الخاضعين لها من جهة و بإقليميتها من جهة أخرى، ويمكن تلخيص هذا كما يلي:

### أولاً: مجال التطبيق الخاص بالشركات:

حسب نص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يمكن أن نميز بين الشركات الخاضعة إجبارياً للضريبة على أرباح الشركات والخاضعة اختياريًا.

#### 1- الشركات الخاضعة إجبارياً:

تخضع للضريبة على أرباح الشركات بصفة إجبارية كل من:

#### 1-1- الأشخاص الخاضعون بموجب القانون الأساسي:

طبقاً لنص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإن الأمر يتعلق ب:<sup>1</sup>

- شركات الأموال وتضم مايلي:
  - شركات ذات الأسهم.
  - الشركات ذات المسؤولية المحدودة.
  - المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة.
  - الشركات ذات التوصية بالأسهم.
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- التعاونيات الفلاحية والاتحادات التابعة لها، باستثناء تلك المعفاة بنص صريح.

#### 1-2- الأشخاص الخاضعون بمقتضى النشاط الممارس:

بعض الأنشطة وبسبب طابعها تقتضي خضوع الشخص الذي ينجزها إلى الضريبة على أرباح الشركات، بغض النظر عن الشكل القانوني للشركة، حسب نص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يخضع للضريبة على أرباح الشركات الأشخاص الطبيعيون المذكورون في المادة 12 من نفس القانون أعلاه:<sup>2</sup>

- الذين يقومون بعمليات الوساطة من أجل شراء عقارات أو محلات تجارية أو بيعها أو يشترون بصفة باسمهم نفس الممتلكات لإعادة بيعها.

<sup>1</sup>المادة 136، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 32.

<sup>2</sup>المادة 12، نفس المرجع، ص 11.

- الذين يستفيدون من وعد بالبيع من جانب واحد يتعلق بعقار، ويقومون بسعي منهم أثناء بيع العقار بالتجزئة أو بالتقسيم، بالتنازل عن الاستفادة من الوعد بالبيع إلى شاري كل جزء أو قسم.
- الذين يؤجرون مؤسسة تجارية أو صناعية بما فيها من أثاث أو عتاد لازم لاستغلالها سواء أكان الإيجار يشتمل على كل العناصر غير العادية للمحل التجاري أو الصناعي أو جزء منها أم لا.
- الذين يمارسون نشاط الراسي عليه المناقصة وصاحب الامتياز ومستأجر الحقوق البلدية.
- الذين يحققون أرباحا من أنشطة تربية الدواجن والأرانب عندما تكتسي هذه الأنشطة طابعا صناعيا.
- الذين يحققون إيرادات من استغلال الملاحات أو البحيرات المالحة أو الممالح.
- الذين يحققون مكاسب صافية بالرأسمال بمناسبة عملية تنازل لقاء عوض عن القيم المنقولة والحقوق الاجتماعية.
- المداخيل المحققة من قبل التجار الصيادين، الربانبة الصيادين، تجهزي السفن ومستغلي قوارب الصيد.

## 2- الشركات الخاضعة اختياريا:

توجد بعض الشركات التي تعتبر أصلا خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، إلا أن المشرع سمح لها الاختيار في الخضوع إلى الضريبة على أرباح الشركات وفي هذه الحالة يترتب على تلك الشركات تقديم طلب الاختيار مرفق بالتصريح المنصوص عليه في المادة رقم 151 من قانون الضرائب المباشرة لدى مفتشية الضرائب المعنية ويكون هذا الاختيار نهائي، أي لا رجعة فيه مدى حياة الشركة، هذه الشركات تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

### 2-1- شركات الأشخاص: بمفهوم القانون التجاري وتكون في شكل الشركات التالية:

- شركات التضامن
  - شركات التوصيات البسيطة
  - شركات المحاصة
- 2-2- شركات المساهمة: بمفهوم القانون التجاري
- 2-3- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة الأسهم.

<sup>1</sup> المادة 136، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 32.

## ثانيا: نطاق التطبيق الإقليمي

يحدد مبدأ إقليمية الضريبة الشروط التي بموجبها يخضع الربح للضريبة على أرباح الشركات، وهذا بناء على طبيعة الربح المحقق، اعتيادي أو استثنائي، أو على أساس مصدره، محقق داخل الوطن أو خارجه، وبالتالي تستند إقليمية الضريبة على المبدأين التاليين:

### 1- الربح الوطني وليس العالمي:

حسب نص المادة 137 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تستحق الضريبة على الأرباح المحققة بالجزائر، وبالتالي الربح المحقق خارج الجزائر مقصى من مجال تطبيق هذه الضريبة.

وتعتبر أرباحا محققة بالجزائر على الخصوص:<sup>1</sup>

- الأرباح المحققة في شكل شركات، والعائدة من الممارسة العادية لنشاط ذي طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي عند عدم وجود إقامة ثابتة.
  - أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليست لهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات.
  - أرباح المؤسسات، وإن كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معينين، إلا أنها تمارس بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نشاطا يتمثل في إنجاز حلقة كاملة من العمليات التجارية.
- غير أنه إذا كانت مؤسسة ما تمارس في آن واحد نشاطها بالجزائر وخارج التراب الوطني، فإن الربح الذي تحققه من عمليات الإنتاج أو عند الاقتضاء من عمليات البيع المنجزة بالجزائر يعد محققا فيها، ماعدا في حالة إثبات العكس من خلال مسك محاسبتين متباينتين.

### 2- الربح الناتج من العمليات العادية وليست الاستثنائية:

أي أنه تخضع للضريبة على أرباح الشركات فقط تلك الأرباح المحققة خلال الدورة والنتيجة عن الممارسة العادية للنشاط الخاضع، ومنه فإن الأرباح الناتجة من عمليات عرضية تعد مستبعدة من الضريبة على أرباح الشركات (مثل: الأرباح المحققة بمناسبة المعارض الدولية)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>المادة 137، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 32.  
<sup>2</sup>جوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 218.

### المطلب الثالث: الإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مختلف الإعفاءات سواء كانت بصفة دائمة أو مؤقتة، بالإضافة إلى التخفيضات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات لتحفيز المكلفين بها، بالتفصيل كما يلي:

#### أولاً: الإعفاءات المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات

في إطار تشجيع الاستثمار خاصة في المناطق التي يتم ترقيتها، وكذا خفض معدلات البطالة قدم المشرع الضريبي مجموعة من الإعفاءات الدائمة والمؤقتة، كما تنص على ذلك المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

#### 1- الإعفاءات الدائمة:

يعتبر هذا النوع من الإعفاءات ممنوحاً بصفة دائمة ونهائية، ويستفيد منه كل من:<sup>1</sup>

- التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية.
  - المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا الهياكل التي تتبعها.
  - مبلغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي.
  - صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين والمحققة مع شركائها فقط.
  - التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء، وكذا الاتحادات المستفيدة من اعتماد تسلمه المصالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقاً للأحكام القانونية والتنظيمية التي تنظمها، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء.
  - الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه والمسيرة طبقاً للأحكام القانونية والتنظيمية التي تسيروها.
  - العمليات المدرة للعملة الصعبة ولاسيما عمليات البيع الموجهة للتصدير وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير، وتستثنى عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.
- ويمنح الإعفاء بالنسبة لهذه الأخيرة حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، وتتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة على تقديم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر.

<sup>1</sup> المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 33.

## 2- الإعفاءات المؤقتة:

يمنح هذا الصنف من الإعفاءات بصفة محددة زمنياً، ونذكر منها:<sup>1</sup>

- تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة (03) ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ الشروع في الاستغلال، ترفع مدة الإعفاء إلى (06) ست سنوات، إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، وذلك ابتداءً من تاريخ الشروع في الاستغلال، وتمدد فترة الإعفاء هذه (02) بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- تستفيد من إعفاء لمدة (10) عشر سنوات، المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجنبى، باستثناء الوكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشئة في القطاع السياحي.
- تستفيد من الإعفاء لمدة (03) ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ بداية ممارسة النشاط، وكالات السياحة والأسفار، وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة.
- تستفيد شركات رأسمال المخاطرة من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة (05) خمس سنوات ابتداءً من انطلاق نشاطها.

فيما يخص إعادة استثمار النتائج وحسب نص المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التي تنص على أنه: يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات وتخفيضات في الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني الممنوح خلال مرحلة الاستغلال في إطار أجهزة دعم الاستثمار، إعادة استثمار ثلاثين بالمائة 30% من حصة الامتيازات الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 4 سنوات، ابتداءً من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها للنظام التفضيلي<sup>2</sup>.

### ثانياً: التخفيضات المرتبطة بالضريبة على ارباح الشركات:

تنص المادة (06) من قانون 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن لقانون المالية لسنة 2015 على أنه: "تستفيد المداخل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون او الشركات في ولايات إليزي، تندوف، أدرار، وتامنغست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقومون بها بصفة دائمة من

<sup>1</sup>المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص ص 32-33.

<sup>2</sup>المادة 142، نفس المرجع، ص 37.

تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات وذلك بصفة انتقالية لمدة خمس (05) سنوات ابتداء من أول يناير 2015.

لا تطبق الأحكام السابقة على مداخيل الأشخاص والشركات العاملة في قطاع المحروقات باستثناء نشاطات توزيع المنتجات البترولية والغازية وتسويقها.

### المبحث الثاني: تأسيس الضريبة على أرباح الشركات وكيفية حسابها وتحصيلاتها

سنتناول في هذا المبحث تحديد الوعاء الضريبي وكيفية حساب الضريبة وتحصيلها

#### المطلب الأول: تحديد الوعاء للضريبة على أرباح الشركات ومعدلاتها

تعتمد جباية المؤسسة على المحاسبة، غير أن نتيجة هذه الأخيرة ليست هي الوعاء الضريبي النهائي، فالنتيجة المحاسبية هي الأساس التي تطبق عليه القواعد الجبائية للوصول إلى النتيجة الجبائية التي تمثل الوعاء الضريبي وهذا ما سوف نتناوله في هذا المطلب، بالإضافة إلى معدلات الضريبة المطبقة في الجزائر.

#### أولاً: تحديد الوعاء الضريبي

تعرف النتيجة الجبائية بأنها "النتيجة الخاضعة للضريبة، والتي لا تتطابق مع النتيجة المحاسبية جراء بعض التعديلات الخاصة بإعادة إدماج بعض الأعباء غير قابلة للخصم وخصم بعض النواتج غير خاضعة للضريبة"<sup>1</sup>.

أما التشريع الجبائي الجزائري فيعتبر الربح الخاضع للضريبة، هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات أي كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة، بما في ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من الأصول، أثناء الاستغلال أو في نهايته<sup>2</sup>.

كما تعرف النتيجة الجبائية بأنها: "النتيجة المحاسبية الإجمالية للدورة بعد إدراج التعديلات اللازمة، طبقاً لما تنص عليه القواعد الجبائية"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Burlaud A, Eglemji Y, et Mykita P, dictionnaire de gestion : comptabilité ,finance, contrôle, Edition Foucher, Paris, 1999,p319.

<sup>2</sup> المادة 140، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 34.

<sup>3</sup> يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 128.

وتعرف النتيجة الجبائية أيضا بأنها الربح الصافي الناتج عن الفرق بين النتائج المحققة من طرف المؤسسة والأعباء الناتجة عن ممارسة النشاط. غير أن الضريبة تطبق على النتيجة الجبائية التي تمثل النتيجة المالية المصرح بها من طرف الشركة، مضافا إليها الأعباء المرفوضة جبائيا المنصوص عليها في المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ومخصوصا منها كل من التخفيضات والعجز المحقق في السنوات السابقة إن وجد.

ويمكن حساب النتيجة الجبائية عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{النتيجة الجبائية} = \text{النتيجة المالية} + \text{الأعباء المرفوضة جبائيا} - \text{التخفيضات} - \text{العجز}$$

ويطلق على الأعباء المرفوضة جبائيا بالإدماجات.

$$\text{النتيجة المالية} = \text{مجموع أرقام الأعمال} - \text{مجموع التكاليف}$$

### 1-دراسة الأعباء:

#### 1-1- الشروط العامة لقبول الأعباء:

لقبول العبء جبائيا يجب أن تتوفر شروط عامة نذكر منها:<sup>1</sup>

- أن يكون العبء مرتبطا بنشاط المؤسسة ارتباطا مباشرا ولفائدتها.
- أن يكون العبء حقيقيا ومؤكدا لا أمرا متوقعا أو احتماليا.
- أن يكون العبء مؤيدا بالمستندات القانونية اللازمة.
- أن يكون العبء متعلق بالسنة المالية موضوع التكاليف.
- أن يؤدي العبء إلى تخفيض الأصول الثابتة للمؤسسة.

#### 1-2- الشروط الجبائية لقبول الأعباء:

##### 1-2-1- الشروط الجبائية دون تحديد السقف المالي للعبء:

وهذا ما سوف نخنصره في الجدول التالي:

#### جدول رقم (1-1): الشروط الجبائية دون تحديد السقف المالي للعبء

شروط قبول العبء	طبيعة العبء
هي الأعباء الخاصة بدورة الاستغلال، وللتأكد من عملية الاستهلاك الحقيقي يجب الرجوع إلى القاعدة التالية: الاستهلاك الحقيقي=مخزون أول مدة + مشتريات السنة - مخزون آخر مدة	الاستهلاكات

<sup>1</sup>ليوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 130-131.

<p>حتى تكون هذه المصاريف مقبولة يجب توفر الشروط التالية<sup>1</sup>:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• أن تتعلق بعمل فعلي وليس وهمي.</li> <li>• أن يكون غير مبالغ فيها بالمقارنة مع نوع العمل.</li> <li>• أن تنشأ عنها اشتراكات اجتماعية</li> </ul> <p>أجر المستغل غير مقبول، بينما أجر زوجته أو زوجات أحد الأعضاء يكون مقبول باحترام الشروط وهذا ما نصت عليه المادة 168 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة<sup>2</sup>.</p>	<p><b>مصاريف المستخدمين</b></p>
<p>تعتبر مقبولة لصالح أشخاص لا ينتمون إلى مستخدمي المؤسسة المؤجرين، يجب أن تكون مرفقة بالميزانية الجبائية اسم المستفيد وعنوانه والمبلغ.</p>	<p><b>العمولات والأتعاب، المكافآت</b></p>
<p>تعتبر الضرائب والرسوم باستثناء الضريبة على أرباح الشركات والرسوم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي مقبولة إذا كانت متعلقة بسنة الاستغلال غير يجب أن تكون مسددة أو مثبتة محاسبيا في انتظار التسديد، وتتعلق بـ: الرسم على النشاط المهني 2% من رقم الأعمال كحد أقصى، الرسم العقاري وحقوق الطابع<sup>3</sup>.</p>	<p><b>مصاريف الضرائب والرسوم</b></p>
<p>تعتبر هذه المصاريف قابلة للخصم إذا كانت تخص مصاريف تسيير الحسابات الجارية للمؤسسة وفوائد الديون والعروض المستعملة في تمويل النشاط المهني للمؤسسة، أو تلك المستعملة في شراء أو إنشاء هياكل مخصصة لممارسة النشاط المهني للمؤسسة.</p> <p>غير أنه إذا كانت هنالك مصاريف مالية متعلقة بقروض مقبوضة في الخارج فيشترط أن تكون مقرونة بوثيقة الاعتماد الخاصة بالتحويل صادرة عن هيئة مالية مؤهلة (بنك الجزائر) وأن تكون مسجلة محاسبيا في سنة الاعتماد<sup>4</sup>.</p>	<p><b>المصاريف المالية</b></p>
<p>تعتبر هذه المصاريف قابلة للخصم إذا موجهة لتغطية خطر قد يؤدي إلى خسارة أو تكلفة وهذا ما يقتضي خصمها من الأرباح<sup>5</sup>.</p>	<p><b>مصاريف التأمين</b></p>
<p>يعتبر مبلغ الإيجارات المهنية المستحقة أو الجارية خلال الدورة من بين الأعباء القابلة للخصم ويتضمن هذا المبلغ، مبلغ الإيجار والنفقات الملحقة به والتي تتحملها المؤسسة وفق عقد الإيجار غير أن هنالك بعض الاستثناءات منه<sup>6</sup>:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الإيجارات المدفوعة مسبقا</li> <li>- حق الدخول أو ثمن العتبة</li> </ul>	<p><b>إيجار المحلات المهنية (مباني إدارية) والتجهيزات</b></p>

<sup>1</sup> خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث-جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء الأول، دار هومه، الجزائر، 2005، ص 46.

<sup>2</sup> المادة 168، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 43.

<sup>3</sup> المادة 141، نفس المرجع، ص 36.

<sup>4</sup> المادة 141، نفس المرجع، ص 36.

<sup>5</sup> خلاصي رضا، مرجع سابق، ص 48.

<sup>6</sup> نفس المرجع، ص 48.

تعتبر مقبولة، تتعلق بالمصاريف التسيير اليومية للمؤسسة مثل: مصاريف اللوازم المكتبية، مصاريف المستندات (الوثائق العامة)، مصاريف المراسلات والاتصالات الهاتفية، مصاريف العقود والمنازعات.	مصاريف التسيير المختلفة
تعتبر مقبولة، فهي تخص اشتراكات المؤسسة في أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالمستغل أو العمال.	الأعباء الاجتماعية

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على المواد 141-168، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر.

### 1-2-2- الشروط الجبائية مع تحديد السقف المالي للعبء:

وهذا ما سوف نختصره في الجدول التالي:

#### جدول رقم (1-2): الشروط الجبائية مع تحديد السقف المالي للعبء

شروط قبول العبء	طبيعة العبء
تعتبر هذه المصاريف مقبولة بشرط أن يتم إثباتها في حدود 1% من الربح الجبائي للسنة الماضية وكحد أقصى 375000 دج.	مصاريف الاستقبال
حسب نص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تكون هذه المصاريف مقبولة إذا كانت تتمتع بخاصية إخبارية وفي حدود 500 دج للوحدة الواحد دون أن يتعدى عددها 100 وحدة <sup>1</sup> .	مصاريف الهدايا ذات الطابع الإخباري
حسب نص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تعتبر هذه المصاريف مقبولة بشرط أن يتم إثباتها في حدود 10% من رقم الأعمال السنة المالية على أن لا يتجاوز حدا أقصاه 30000000 دج <sup>2</sup> .	مصاريف الحماية والرعاية ذات الطابع الرياضي والثقافي
حسب نص المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تعتبر هذه المصاريف مقبولة ما لم تتجاوز حدا أقصاه 1000000 دج.	مصاريف الإعانات والتبرعات لصالح المؤسسات ذات الطابع الإنساني

<sup>1</sup>المادة 169، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص 43.

<sup>2</sup>المادة 169، نفس المرجع، ص 43.

<p>حسب نص المادة 171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تعتبر هذه المصاريف مقبولة بشرط أن يتم إثباتها في حدود 10% من الربح الجبائي على أن لا تتجاوز حدا أقصاه 100000000 دج يجب التصريح بها إلى المؤسسة الوطنية المكلفة بالبحث العلمي.</p>	<p>مصاريف مخصصة للمؤسسات معتمدة في البحث العلمي</p>
<p>حسب نص المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تعتبر هذه المصاريف مقبولة في حدود 1% من رقم الأعمال للسنة المالية.</p>	<p>مصاريف المقر</p>
<p>حسب نص المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تعتبر هذه المصاريف مقبولة بشرط أن لا تتجاوز 30000 دج خارج الرسم على القيمة المضافة.</p>	<p>مصاريف العناصر ذات القيمة المنخفضة</p>
<p>كما هو معلوم أن الاهتلاك هو انخفاض قيمة عنصر نشيط مسجل الأصول وذلك إثر استعماله وحتى يتم قبول مخصصات الاهتلاك كأعباء يجب توفر الشروط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- أن يكون العنصر قابلا للاهلاك.</li> <li>- أن يكون العنصر مقيدا محاسبيا ضمن المؤسسة.</li> <li>- أن يحسب أساس الاهتلاك خارج الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمكلفين الخاضعين لهذا الرسم، وأن يكون الأساس متضمنا لكل الرسوم إذا كان المكلفين غير الخاضعين للرسم على القيمة المضافة.</li> </ul> <p>يجب الانتباه إلى الحدود القصوى المسموح بها قانونا عندما يتعلق الأمر بالسيارات السياحية حيث أن أساس الاهتلاك هو 1000000 دج فقط إذا كانت السيارة لا تشكل الأداة الرئيسية لرقم الأعمال<sup>1</sup>.</p> <p>- يجب أن تكون طريقة الاهتلاك واضحة وقد حدد المشرع الجبائي في المادة 174 الفقرة (1) من قانون الضرائب المباشرة على أن نظام الاهتلاك المالي يطبق على كل التثبيات، غير أن رخص البنوك والمؤسسات المالية والشركات الممارسة لعمليات القرض الإيجاري تطبيق نظام الاهتلاك المالي الخطي أو التنازلي للأصول الثابتة على فترة تساوي مدة عقد الإيجاري<sup>2</sup>.</p>	<p>الاهتلاكات</p>
<p>هي تلك الأرصدة المشكلة لغرض مواجهة الخسائر يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية خلال السنة المالية وتتعلق ب: زبائن مشكوك فيهم، تلف البضائع والمواد، إصلاحات، ترميمات، منازعات، ولكي تكون مقبولة جبائيا يجب يشترط:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- أن تكون مسجلة محاسبيا</li> <li>- أن تكون مبينة في كشف الأرصدة الملحق بالميزانية الجبائية.</li> </ul>	<p>المؤونات</p>

<sup>1</sup>المادة 141-3، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 35.

<sup>2</sup>المادة 141-3، نفس المرجع، ص 35.

<p>- يجب تحديد طبيعة الخسارة وان يكون غير مبالغ فيها. - يجب ان تكون في بداية الدورة المالية وتترتب عن نشاط الاستغلالي للمؤسسة<sup>1</sup>.</p>	
<p>حسب نص المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، في حالة تسجيل عجز في سنة مالية معينة فانه يعتبر عبء يخصم من النتيجة الجبائية المحققة في السنة المالية (ن+1)، وإذا كانت هذه النتيجة غير كافية تخصص في النتيجة المخصصة في السنة المالية (ن+2) إلى غاية السنة الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز<sup>2</sup>.</p>	<p><b>العجز</b></p>

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على المواد 141-147-169، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر.

## 2- فائض القيمة المهنية:

خلافًا لأحكام المادة 1-140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تخضع للضريبة فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأملاك التي هي جزء من الأصول المثبتة، حسبما كانت قصيرة أو طويلة الأمد<sup>3</sup>. وعليه نميز نوعين من فوائض القيمة المهنية:

### 1-2- فائض القيمة قصير المدى

تنتج فوائض القيم القصيرة الأمد من التنازل عن عناصر مكتسبة ومحدثة منذ ثلاث (3) سنوات أو أقل<sup>4</sup>. في حالة عدم إعادة استثمار فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأصول الثابتة، حسب نص المادة 1-173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ففائض القيمة قصير الأمد الذي يدرج في النتيجة الجبائية يقدر بنسبة 70%، بينما 30% فلا تدرج في النتيجة وتكون معفاة من الضريبة على أرباح الشركات.

### 2-2- فائض القيمة طويل المدى

تنتج فوائض القيم الطويلة الأمد عن التنازل من التنازل عن عناصر مكتسبة أو محدثة منذ أكثر من ثلاث (3) سنوات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> خلاصي رضا، مرجع سابق، ص 54.

<sup>2</sup> المادة 147، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 38.

<sup>3</sup> المادة 1-172، نفس المرجع، ص 43.

<sup>4</sup> المادة 2-172، نفس المرجع، ص 43.

<sup>5</sup> المادة 2-172، نفس المرجع، ص 44.

في حالة عدم إعادة استثمار فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأصول الثابتة، حسب نص المادة 1-173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ففائض القيمة طويل الأمد الذي يدرج في النتيجة الجبائية يقدر بنسبة 35%، بينما 65% فلا تدرج في النتيجة وتكون معفاة من الضريبة على أرباح الشركات. وعليه فيمكن الاستنتاج بأي فائض قيمة محقق، بغض النظر عن كونه قصير أو طويل الأمد، لا يخضع كليا للضريبة على أرباح الشركات ومنه فإن المؤسسة تستفيد من تخفيف جبائي في كلتا الحالتين.

جدول رقم (1-3) : النظام الجبائي المطبق على فوائض القيمة غير معاد استثمارها

نوع فائض القيمة	مدة الاحتفاظ بالاستثمار المتنازل عنه	الحصة المدرجة في النتيجة الجبائية الخاضعة لـ IBS	الحصة المعفاة في النتيجة الجبائية الخاضعة لـ IBS
فائض قيمة قصير الأمد	أقل أو يساوي ثلاث (03) سنوات	70%	30%
فائض قيمة طويل الأمد	أكثر من ثلاث (03) سنوات	35%	65%

المصدر: يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2008، ص 187.

فائض القيمة المهنية = ثمن التنازل - القيمة المحاسبية الصافية

القيمة المحاسبية الصافية = ثمن الشراء - مجموع الاهتلاكات

تجدر الإشارة إلى أن فوائض القيمة الناتجة من التنازل عن الأصول الثابتة لا تدخل في النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة بالنسبة للسنة المالية التي تحققت فيها إذا التزم المكلف بالضريبة بإعادة استثمار مبلغ يساوي مبلغ الفوائض لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من اختتام السنة المالية<sup>1</sup>.

ثانيا: معدلات الضريبة على أرباح الشركات

باعتبار الضريبة على أرباح الشركات ضريبة نسبية، فهي تفرض على أساس نسبة أو معدل معين، وقد تطرق إليه المشرع الجزائري في المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تنص على:

<sup>1</sup>المادة 172-2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 44.

### 1- المعدل العام:

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كالتالي:<sup>1</sup>

- **19%:** يطبق هذا المعدل على أنشطة إنتاج السلع.

بغض النظر عن أحكام المادة 04 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، يقصد بأنشطة إنتاج السلع تلك المتمثلة في استخراج أو صنع أو تشكيل أو تحويل المواد باستثناء أنشطة التوضيب أو العرض التجاري بغرض إعادة بيعها. لا تشمل عبارة "أنشطة الإنتاج" المستعملة كذلك في هذه المادة، الأنشطة المنجمية والمحروقات.

- **23%:** يطبق هذا المعدل على أنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار.

يقصد بأنشطة البناء والأشغال العمومية والري المؤهلة لمعدل 23% الأنشطة المسجلة بتلك الصفة في السجل التجاري والتي يترتب عليها دفع الاشتراكات الاجتماعية الخاصة بالقطاع.

- **26%:** يطبق على باقي الأنشطة الأخرى.

يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات الذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت، أن يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة، تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه.

عدم احترام مسك محاسبة منفصلة يؤدي إلى تطبيق منهجي لمعدل 26%

### 2- معدلات الاقتطاع من المصدر:

تحدد نسبة الاقتطاعات من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يلي:<sup>2</sup>

- **10% :** بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات، ويمثل الاقتطاع المتعلق بهذه العوائد اعتمادا ضريبيا يخصم من مبلغ الضريبة النهائي.

- **40% :** بالنسبة للمداخل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها ويكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا.

- **20%:** بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصدر ويكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا.

<sup>1</sup>المادة 150-1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 39.

<sup>2</sup>المادة 150-2، نفس المرجع، ص 39.

• 24%: يطبق على:

- المبالغ التي تقبها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات.
- المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل في الجزائر.
- للحوصل المدفوعة مقابل للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتهم، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع أو أسلوبه أو صيغته أو منح امتياز ذلك.

• 10%: بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري.

غير أنه بمجرد ما تطبق هذه البلدان نسبة عالية أو دنيا، تطبق عليها قاعدة المعاملة بالمثل.

**المطلب الثاني: تحصيل الضريبة على أرباح الشركات**

سنتناول في هذا المطلب كليات وطرق دفع الضريبة على أرباح الشركات وما يترتب على المكلفين من التزامات.

**أولاً: كيفية دفع الضريبة على أرباح الشركات**

يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات عن طريق نظام الدفع العفوي والذي يعرف بالتسديد التلقائي الذي يعد رئيسياً، هناك طريقة أخرى تتمثل في نظام الاقتطاع من المصدر ويعد استثنائياً<sup>1</sup>.

**1- نظام التسديد التلقائي:**

تدفع الضريبة على أرباح الشركات بصفة تلقائية لدى قابضات الضرائب بعد قيام المكلف بحساب مبلغ الضريبة بنفسه دون إشعار مسبق من طرف مصلحة الضرائب لهذا الأخير بالتسديد.

ويتم تسديد الضريبة وفق ثلاثة أقساط متساوية متبوعة بقسط التسوية الذي يعبر عن الرصيد الباقي من الضريبة الواجب دفعها، تجدر الإشارة إلى أنه تم تقليص عدد الأقساط من أربعة إلى ثلاثة أقساط بموجب المادة 17 من القانون رقم 11/99 المؤرخ في 1999/12/23 والمتضمن لقانون المالية لسنة 2000. تدفع هذه الأقساط من كل سنة مالية، حيث مبلغ القسط الواجب الدفع يمثل 30% من الضريبة المتعلقة

<sup>1</sup> خلاصي رضا، مرجع سابق، ص 64.

بالربح الجبائي الخاص بأخر دورة مغلقة وخاضعة للضريبة عند تاريخ استحقاقها، وفيما يخص المؤسسات حديثة النشأة يتم اعتماد 5% من رأس مال الشركة لحساب القسط.

تستحق هذه التسبيقات الدفع في تواريخ محددة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1-4) : تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات

التسبيقات	مبلغ التسبيقات	تاريخ التسديد
التسبيق الأول	$30\% \cdot IBS(n-1)$	من (n+1/02/20) إلى (n+1/03/20)
التسبيق الثاني	$30\% \cdot IBS(n-1)$	من (n+1/05/20) إلى (n+1/06/20)
التسبيق الثالث	$30\% \cdot IBS(n-1)$	من (n+1/10/20) إلى (n+1/11/20)
قسط التسوية	$IBS(n+1) - \text{مجموع التسبيقات}$	n+2/04/30

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على المادة 356-2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 88.

## 2- نظام الاقتطاع من المصدر:

يعتبر نظاما استثنائياً، حيث نص المشرع على خضوع بعض المداخل لتقنية الاقتطاع من المصدر والتي تم ذكرها سابقاً، مثل المداخل المحققة عن طريق المؤسسات الأجنبية، وكذا مداخل رؤوس الأموال المنقولة للضريبة على أرباح الشركات.

## ثانياً: التزامات الخاضعين الضريبة على أرباح الشركات

وضع المشرع على عاتق المؤسسات أو الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات بعض الالتزامات والمتمثلة في الالتزامات المحاسبية والجبائية التي يمكن تلخيصها كما يلي:

**1- الالتزامات المحاسبية:**

نجد من جملة الالتزامات المحاسبية مسك المحاسبة والعمل على تقديم الوثائق المحاسبية إلى إدارة الضرائب، والاتصال بالإدارة يكون عن طريق الاحتفاظ بالوثائق المحاسبية.

**1-1- مسك المحاسبة:**

يتعين على المكلفين بالضريبة مسك محاسبة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ولاسيما للنظام المحاسبي المالي طبقا للمادة 6 من أمر رقم 01/09 المؤرخ في 22/07/2009 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 التي تنص على: "يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة لوعاء الضريبة".

في حالة مسك هذه المحاسبة بلغة أجنبية مقبولة، فإنه يتعين تقديم ترجمة مصادق عليها من طرف مترجم معتمد وذلك عند كل طلب من المفتش.

**1-2- تقديم الوثائق المحاسبية:**

يتعين على المكلف بالضريبة تقديم جميع الوثائق المحاسبية والجرد ونسخ من الإرساليات وأوراق الإيرادات والنفقات إلى الإدارة الجبائية، التي من شأنها أن تقرر دقة النتائج المشار إليها في التصريح<sup>1</sup>.

**1-3- حفظ الوثائق المحاسبية:**

يجب على المكلف بالضريبة حفظ سجلات ووثائق محاسبية وكذا الوثائق التبريرية، التي بناء عليها يتم ممارسة حق المراقبة وإجراء تحقيق خلال أجل عشر (10) سنوات<sup>2</sup>.

يبدأ هذا الأجل في السريان، فيما يخص السجلات، اعتبارا من تاريخ آخر تقييد، وفيما يخص الوثائق التبريرية، اعتبارا من التاريخ الذي حررت فيه.

<sup>1</sup> خلاصي رضا، مرجع سابق، ص 58.

<sup>2</sup> المادة 12، القانون التجاري الجزائري، 2007، ص 5.

## 2- الالتزامات الجبائية:

حسب نص المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تتمثل الالتزامات الجبائية في التصريحات وتنقسم إلى: التصريح بالوجود والتصريح الشهري والتصريح بالنتائج.

### 2-1- التصريح بالوجود:

يجب على المكلف الخاضع للضريبة على أرباح الشركات أن يقدم في ثلاثين (30) يوم من بداية نشاطه إلى مفتشية الضرائب التابع لها تصريحا بالوجود مطابقا للنموذج الذي تقدمه الإدارة<sup>1</sup>.

في حالة ما كان المكلف يملك إلى جانب مقره الرئيسي، وحدة أو عدة وحدات، يجب تقديم تصريح شامل بالوجود عن المؤسسة إلى مفتشية الضرائب المباشرة المتواجدة في المقر الرئيسي.

### 2-2- التصريح الشهري:

يعتبر التصريح سلسلة (G50) تصريح وحيد يقوم مقام جدول إشعار بالدفع. يجب إيداع التصريح لدى قابض الضرائب المتواجد بمقر الرئيسي للشركة خلال أجل 20 يوما الأولى من الشهر الذي يلي الشهر الذي استحققت فيه الحقوق أو الذي تم فيه إجراء الاقتراع من المصدر وتسديد في آن واحد المبالغ الموافقة.

تكون الأقساط الثلاثة (3) مدرجة على التوالي في تصريحات أشهر أبريل و جويلية وأكتوبر، حيث يجب إيداعها خلال عشرين (20) يوما الأولى من الشهر الموالي.

يكون متبقى التصفية مدرجا في تصريح شهر مارس من السنة الموالية حيث يجب إيداعها خلال عشرين (20) يوما الأولى من شهر أبريل.

### 2-3- التصريح السنوي للنتائج:

يجب على المكلف بالضريبة أن يقدم كل سنة تصريحا بالنتائج المحققة سنويا لدى مفتشية الضرائب المختصة الكائنة بمقر الشركة أو الإقامة الرئيسية، وهذا خلال أجل أقصاه 30 أبريل من كل سنة، إذا سجلت الشركة عجزا يقدم التصريح بمبلغ العجز ضمن نفس الشروط.

<sup>1</sup>المادة 183، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 47.

حسب نص المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يتضمن هذا التصريح المعلومات التالية:<sup>1</sup>

- مبلغ رقم الأعمال ورقم التسجيل للسجل التجاري.
  - هوية المحاسب أو المحاسبون أو الخبراء المكلفين بمسك المحاسبة وعناوينهم أو تحديد أو مراقبة النتائج العامة للمحاسبة، مع ذكر ما إذا كان هؤلاء التقنيون من بين المستخدمين الأجراء أم لا.
- يتعين على المكلف بالضريبة أن يقدم بالإضافة إلى التصريح وثائق ملحقة به تتمثل في:<sup>2</sup>
- مستخلصات الحسابات الخاصة بعمليات المحاسبة
  - جدول النتائج للسماح بتحديد الربح الخاضع للضريبة
  - كشف للمدفوعات الخاصة بالرسم على النشاط المهني
  - كشف مفصل للتسيقات المدفوعة بصدد الضريبة على أرباح الشركات.
- تنص المادة 153 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يجب أن يرفق بالتصريح، مختلف الوثائق والمعلومات، والمتمثلة في:<sup>3</sup>

- جدولاً يتضمن الإشارة إلى تخصيص كل سيارة سياحية مقيدة في أصول الشركة أو التي تحملت الشركة بشأنها مصاريف أثناء تلك السنة المالية.
- كشف يقيد في المحاسبة بشكل واضح يبين طبيعة الامتيازات العينية الممنوحة لمستخدمي الشركة وقيمتها.

#### 2-4- التصريح في حالة التنازل أو إلغاء المؤسسة أو الوفاة:

تنص المادة 195 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أنه في حالة التنازل أو التوقف عن جزء أو كل النشاط الخاضع للنظام الضريبي المفروض على الربح الحقيقي، تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة على الأرباح التي مازالت لم تفرض عليها الضريبة. لهذا يجب على المكلفين بالضريبة أن يشعروا مفتش الضرائب بالتنازل أو التوقف عن النشاط ضمن أجل عشرة 10 أيام كما هو محدد، أو يحيطوه علماً بالتاريخ الذي أصبح أو سيصبح فيه هذا التنازل أو التوقف فعلياً، وكذا عند الاقتضاء اسم المتنازل له ولقبه وعنوانه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>المادة 152، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 40.

<sup>2</sup>المادة 152، نفس المرجع، ص 40.

<sup>3</sup>المادة 153، نفس المرجع، ص 40.

<sup>4</sup>المادة 195، نفس المرجع، ص 50.

## خاتمة الفصل:

ينظر للضريبة على أرباح الشركات من خلال مفهومها على أنها عبء ضريبي نهائي يفرض على الشركات والأشخاص المعنويين، غير أنه يمكن الاستفادة من الامتيازات التي وضعها المشرع الجبائي تحت تصرف المكلفين بالضريبة، وتتمثل هذه الأخيرة في الإعفاءات والتخفيضات الجبائية المختلفة التي من شأنها أن تعود بالفائدة على المؤسسة كالأرباح التي لم توزع وأعيد استثمارها، إضافة إلى تحديد سقف بعض المصاريف التي من شأنها ترشيد نفقات المؤسسة، وكذلك اتباع نظام الدفع التلقائي الذي يخفض العبء الضريبي ويوفر مصادر تمويل أخرى.

# الفصل الثاني: تحليل الهيكل

## المالي للمؤسسة

**تمهيد:**

تسعى المؤسسات في الحصول على الأموال من أجل تسيير عملياتها وتوسيع أنشطتها، لذلك عليها أن تختار بين إثنين من بدائل التمويل الأساسية، وتشكيل توليفة من أموال الاقتراض والتمويل الذاتي.

وتعتمد المؤسسة في الحصول على الأموال على حجمها الذي يعتبر أحد محددات هيكلها. ويعتبر هذا أحد القرارات المالية المهمة وذات الصلة الوثيقة بهدف المؤسسة المتمثل في تعظيم قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، ويتضمن القرار المذكور اختيار المزيج المناسب لمصادر التمويل المختلفة. سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف العناصر المتعلقة بالهيكل المالي من خلال ماهية الهيكل المالي ومكوناته كمبحث أول، أما في المبحث الثاني سيتم تناول أهم النظريات المفسرة لهذا الهيكل.

### المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي ومكوناته

لا يقتصر عمل المدراء الماليين على مجرد التعرف على مصادر الأموال، بل أن يحصل عليها بأفضل الشروط وأن يشكل ذلك المزيج من الأموال الذي يترتب عليه أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، ويعرف هذا المزيج بالهيكل المالي. حيث يرتبط الأداء المالي الجيد للمؤسسة على قدرتها في تشكيل التوليفة المثلى من هذا الهيكل ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة، والرفع من معدل النمو، وبالتالي قيمة المؤسسة بشكل عام.

### المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي ومناهجه

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين ومسيرين، لما لها من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي، وضمان عدم تعرضها للإفلاس، وعليه في هذا المطلب سيتم التعرف على مفهوم ومناهج الهيكل المالي ليتسنى لنا تحليله.

#### أولاً: مفهوم الهيكل المالي

لا بد في البداية أن نفرق بين المعنى المرتبط بمصطلحين شائعين في هذا المجال، الأول الهيكل المالي (**Financial structure**) والذي يظهر كيفية قيام المؤسسة بتمويل أصولها المختلفة، والثاني هيكل رأس المال (**capital structure**) والذي يعرف بالتمويل الدائم للمؤسسة والذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل وبالأسهم الممتازة وحق الملكية ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل، وعلى هذا الأساس فإن هيكل رأس المال يعتبر جزءاً من الهيكل المالي للمؤسسة<sup>1</sup>

توجد عدة تعريفات للهيكل المالي نذكر منها مايلي:

- يعرف الهيكل المالي على أنه تشكيلة المصادر التي تحصلت المؤسسة منها على الأموال المطلوبة لغرض تمويل استثماراتها، وهو يتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية<sup>2</sup>.
- يعرف الهيكل المالي بأنه عبارة عن مجموعة القنوات التمويلية إما في شكل أموال قادمة للشركة من مصادر مختلفة سواء من مالكي الشركة (مساهمين) أو من الغير على شكل قروض

<sup>1</sup>محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 320.

<sup>2</sup>عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 349.

- بكافة أنواعها، وأيضا مجموعة قنوات استخدام الأموال من استثمارات وأصول ثابتة ومستلزمات  
سلعية وغيرها وبقاء جزء على شكل أصول سائلة<sup>1</sup>.
- يمثل الهيكل المالي للمنشأة بأنه هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في  
كشف المركز المالي<sup>2</sup>.
  - يقصد بالهيكل المالي أو الهيكل التمويلي للشركة توليفة مصادر التمويل التي اختارتها الشركة  
لتغطية استثماراتها، ويتكون الهيكل المالي للشركة من مجموعة العناصر التي تشكل جانب  
الخصوم في الميزانية العمومية سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أم كانت قصيرة الأجل،  
وسواء كانت أموال دين (اقتراض) أو أموال ملكية<sup>3</sup>.
  - يعرف على بأنه الجزء الخاص بالأموال الخاصة والاستدانة المالية والتمثلة في الموارد الدائمة<sup>4</sup>.  
من خلال التعاريف الواردة أعلاه للهيكل المالي يمكن القول أنه الجانب الأيسر من الميزانية والذي يبين لنا  
كيفية تمويل أصول المؤسسة.
- وللإشارة يقصد بأمتلية الهيكل المالي للمؤسسة مدى إمكانية اختيارها لنسبة تمويل معينة بين كل الأموال  
الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي إلى تدنئة تكلفة رأس المال إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي تعظيم قيمة  
المؤسسة<sup>5</sup>.
- يتمثل الهدف من تحديد الهيكل الأمثل لرأس المال المستثمر في تحديد تركيبة رأس المال المستثمر  
التي جعل التكلفة المتوسطة أو المرجحة للأموال عند حدها الأدنى وذلك ضمن الظروف أو المعطيات  
المتوفرة<sup>6</sup>.
- وهيكل رأس المال الأمثل هو جزء من هيكل التمويل وهو ذلك المزيج من القروض وحقوق الملكية  
الذي يترتب عليه إحداث التوازن بين العائد والمخاطرة بطريقة تؤدي إلى تعظيم قيمة الأسهم السوقية، ويكون

<sup>1</sup>أبوالفتوح علي فضالة، الهياكل التمويلية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994، ص 38.

<sup>2</sup>عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 138.

<sup>3</sup>عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 401.

<sup>4</sup>Florence Delahaye, Jacqueline Delahaye, finance d'entreprise manuel et applications, 2 eme édition, DUNOD, Paris, 2009, P 121.

<sup>5</sup>جلال الدين مرسي، احمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2009، ص 287.

<sup>6</sup>محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والاقتصادي-الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006، ص 311.

عنده المعدل الموزون لكلفة رأس المال في أدنى مستوى له، إذا فسياسة هيكل رأس المال يجب أن تضمن الموازنة بين المخاطرة ومزايا العائد<sup>1</sup>.

### ثانيا: مناهج اختيار الهيكل المالي

هناك ثلاثة مناهج تستخدم في تحديد هيكل التمويل المناسب وهي:

#### 1- منهج التوازن:

يفترض هذا المنهج وجود حالة توازن ومرونة مالية للهيكل المالي، وهذا يتطلب حساب تكلفة رأس المال في ضوء البدائل التمويلية المتاحة من مصادر التمويل المختلفة، في ظل افتراضات محددة وهي أن هناك عائد متوقع، وحالة معينة للطلب والعرض على الأموال في السوق المالي، تتحدد على أساس اتجاهات أسعار الفائدة، ثم القيام باختيار المزيج التمويلي، والذي يصاحبه أقل تكلفة تمويل<sup>2</sup>.

#### 2- منهج التوازن المقارن:

يفترض وجود معدل عائد إضافي يجب تحقيقه بالإضافة لتكلفة الأموال، ولذلك يتم وضع العديد من الخطط المالية التي تحتوي على مزيج تمويلي مختلف وتقوم بتحديد أثر كل خطة على تكلفة الأموال، وبالتالي الوصول إلى العائد الإضافي المطلوب، وبمقارنة هذه الخطط يمكن اختيار المزيج التمويلي المناسب للمؤسسة<sup>3</sup>.

#### 3- منهج التوازن الحركي الديناميكي:

يفترض وجود متغيرين يؤثران في اختيار المزيج التمويلي، وهما المخاطر المالية ومخاطر الأعمال، حيث يتأثران بقيود البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، وبمجموعة من العوامل متمثلة في: مدة الائتمان، مدى توفر المعلومات، وجود سياسة مالية واضحة محددة المعالم، على أن يتم اتخاذ القرار المالي في ضوء قيود لا يمكن الاستغناء عنها مثل: التكلفة، المركز الائتماني للمؤسسة، مجال استخدام الأموال، والقرارات المالية التي اتخذت في الماضي... الخ. وفي ضوء العمليات الإنتاجية والتسويقية ودرجة استغلال الأصول والموارد الإنتاجية لأن ذلك يؤدي إلى تغيير المزيج التمويلي مع كل تغيير في حجم أعمال المؤسسة. وعليه يجمع هذا المنهج بين المناهج السابقة الذكر عند اختيار المزيج التمويلي المناسب ما يجعله منهج متكامل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> جميل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة- مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 376.

<sup>2</sup> جلال الدين المرسي، احمد عبد الله اللطح، مرجع سابق، ص 287.

<sup>3</sup> أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012، ص 5.

<sup>4</sup> جلال الدين المرسي، احمد عبد الله اللطح، مرجع سابق، ص 287.

### المطلب الثاني: محددات الهيكل المالي

يختلف الهيكل المالي من مؤسسة إلى أخرى، فبعض المؤسسات تعتمد كلياً على أموال الملكية، في حين البعض الآخر يتوسع بشكل كبير في استخدام الأموال المقترضة بأنواعها المختلفة. ويتحدد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة بمجموعة من العوامل، حيث لا يمكن تقديم نموذج تمويلي أمثل يتناول بصورة كافية كل العوامل التي تؤثر على قرارات المسير المالي للمؤسسة، إذ أن هذه العوامل على درجة عالية من التعقيد والتنوع ولا تتبع دائماً نظرية محددة وهذا نظراً لأن أسواق رأس المال أصبحت تتميز بظروف المخاطرة العالية.

وبالتالي يمكن تصنيف هذه العوامل إلى مجموعتين: عوامل خارجية وعوامل داخلية على النحو التالي:

#### أولاً: المحددات الخارجية للهيكل المالي

يقصد بها العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية للمؤسسة والتي لا يمكن التحكم فيها عادة، وبالتالي لا يتطلب الأمر سوى التكيف معها، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

##### 1- الحالة الاقتصادية:

وهي التي قد تم ربطها بالالتزامات وأموال الملكية، والتي في حالة ما إذا كانت هذه الأخيرة أقل منها فإن المؤسسة تتعرض إلى مخاطر أكبر في حالة حدوث انكماش اقتصادي، ولكنها تتمتع بعائد أكبر في حالة الراج الاقتصادي، وبالتالي يتعين على الإدارة الموازنة بين العائد والمخاطر الاستثمارية عند دراستها وتقديرها للهيكل المالي<sup>1</sup>.

وعموماً فإن الحالة الاقتصادية تتضمن ما يلي:

- **الدورات التجارية:** تتسم الدورة التجارية بوجود فترتين فترة كساد وفترة رواج، ففي ظل فترات الكساد يجب تخفيض حجم القروض في الهيكل المالي، نظراً لانخفاض الربحية بسبب انخفاض معدل العائد على الأصول عن معدل الفائدة على القروض، أما في أوقات الراج حيث يرتفع معدل العائد على الأصول عن معدل الفائدة على القروض، فإنه يكون من الأفضل زيادة الاعتماد على القروض إلى الحد المناسب، على أن يكون هناك تخطيط يستوعب حدوث أي تقلبات<sup>2</sup>.
- **ظروف أسواق رأس المال:** حيث يركز على مدى توافر الأنواع المختلفة من الأموال من عدمه في الأسواق المالية، وكذلك تكلفة هذه الأنواع التي لها تأثير هام عند تحديد نوع الورقة المالية (أسهم

<sup>1</sup>السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السميع، الإدارة المالية والبيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، مصر، 2001، ص 248.

<sup>2</sup>أنفال حدة خبيزة، مرجع سابق، ص 6.

ممتازة، عادية أو سندات) التي يناسبها تمويل معين، ويمتد تأثيرها إلى درجة إمكانية تغيير الهيكل المالي<sup>1</sup>.

- **الوفر الضريبي:** من العوامل التي تشجع المؤسسة على الاقتراض (استخدام التمويل المقترض) هو ما تحققه من مزايا ضريبية أو ما يعرف بالوفر الضريبي، الناتج عن ظهور الفوائد في قائمة الدخل، حيث أن التكلفة الحقيقية للدين تكون أقل عندما تكون معدلات الضريبة مرتفعة. وعليه كلما زادت قدرة المؤسسة على تحقيق وفر ضريبي زادت رغبتها في الاعتماد على القروض في التمويل. في المقابل فإن المؤسسة التي لا تدفع أي ضريبة لسبب من الأسباب مثل تمتعها بالإعفاء الضريبي، ففي هذه الحالة المركز الضريبي للمؤسسة لا يشجعها على الاقتراض، لأنها لا تحقق أي وفر ضريبي لكونها غير مطالبة بدفع ضريبة<sup>2</sup>.

## 2- خصائص الصناعة:

وتتضمن ما يلي<sup>3</sup>:

- **التقلبات الموسمية:** إذا كانت الصناعة من النوع الذي تتسم مبيعاته بالموسمية، فإن المؤسسة يجب أن تتسم بعنصر المرونة في تخطيطها المالي، وبالتالي يجب أن يزيد اعتمادها على الديون قصيرة الأجل، لأنه يتوجب على المؤسسة الملائمة بين مصدر التمويل وطبيعة استخدامها.
- **درجة حساسية المبيعات للدخل القومي:** إذا كانت الصناعة من النوع الذي تتسم مبيعاته بالحساسية لتغيرات الدخل القومي، فإنه يتعين عدم التمادي في الاقتراض طويل الأجل، لأنه قد يرجع بنتائج عكسية على دخل الملاك، فضلا عن احتمال تعرض المؤسسة لمخاطر عدم السداد ومن ثم يكون التمويل الذاتي والاقتراض قصير الأجل أكثر قبولا لمواجهة حالات التوسع والانكماش.
- **دورة حياة الصناعة:** يختلف شكل الهيكل المالي للمؤسسة باختلاف المرحلة التي تمر بها الصناعة، حيث تمر الصناعة عادة بالمراحل التالية: مرحلة الانطلاق، النمو، النضج والتدهور. فكل مرحلة من هذه المراحل تؤثر على شكل الهيكل المالي، بحيث أن في مرحلة الانطلاق يفضل الاعتماد على الأسهم العادية وذلك لزيادة احتمالات الفشل، أما في مرحلة النمو يزداد الاهتمام بعامل المرونة للتأكد من إمكانية الحصول على الأموال عند الحاجة إليها... إلخ. يجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد هيكل تمويلي أمثل لجميع المؤسسات، ولكن هناك هياكل مثلى يمكن تطبيقها على مستوى أي صناعة من الصناعات وذلك طبقا لمخاطر التشغيل التي تواجهها هذه الصناعة، ووفقا لخصائص هيكل أصولها.

<sup>1</sup>السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السميع، مرجع سابق، ص 249.

<sup>2</sup>عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 405.

<sup>3</sup>السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السميع، مرجع سابق، ص ص 250-252.

### 3- خصائص المؤسسة ذاتها:

وتتضمن ما يلي<sup>1</sup>:

- **طبيعة المؤسسة القانونية:** يتأثر الهيكل المالي باختلاف طبيعة المؤسسة القانونية، إذ تميل المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص إلى عدم الاعتماد على القروض، خوفاً من مخاطر عدم السداد التي قد تصل إلى الممتلكات الخاصة للملاك، وفقاً لمبدأ المسؤولية غير المحدودة، أما شركات المساهمة فإنها تكون أكثر قدرة في الاعتماد على القروض طويلة الأجل من غيرها من الأشكال القانونية الأخرى، وذلك بسبب استمرارها وعدم ارتباط بقائها ببقاء الملاك، الذين يفضلون معيار الأمان على معيار الدخل.
- **حجم المؤسسة:** يعتبر هذا العامل وثيق الصلة بالطبيعة القانونية، لأنه في الغالب تكون المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص ذات حجم صغير وذلك بالمقارنة مع شركات الأموال التي تكون ذات أحجام كبيرة، فالمؤسسات الفردية تعتمد على الأموال الخاصة لأنها قد تجد صعوبات كبيرة في الحصول على القروض طويلة الأجل وحتى لو تحصلت عليها فتجدها بفائدة مرتفعة وشروط غير ملائمة ما يجعل هيكلها غير مرن، وقد تلجأ إلى الاقتراض كأحد متطلبات النمو حتى لا يفقد الملاك سيطرتهم على المؤسسة.

### ثانياً: المحددات الداخلية للهيكل المالي

ويقصد به تلك العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية للمؤسسة، والتي تخضع لسيطرة المؤسسة، ونذكر منها:

#### 1- مستوى المبيعات:

تستطيع المؤسسة التي تتميز بمبيعاتها بالاستقرار النسبي أن تعتمد على التمويل عن طريق القروض، دون أن تتحمل تكاليف ثابتة أخرى مثل المؤسسات التي تتسم بعدم استقرار مبيعاتها وتأسيساً على ذلك فإن المؤسسات العمومية التي تتميز باستقرار الطلب على منتجاتها يمكنها في غالبية الأحوال استخدام نسب عالية من الرفع المالي (الاقتراض) مقارنة بالمؤسسات الصناعية.

أما فيما يخص نمو المبيعات فإن زيادة معدل المبيعات بنسبة معينة يزيد ربحية السهم، إذ يمكن للمؤسسة التي تتميز بنمو مبيعاتها أن تعتمد على القروض، لأنه عادة تكون تكلفته أقل من إصدار أسهم جديدة، في حين يرى البعض أن في حالة زيادة صافي الربح فإن الاعتماد على الديون سيكون محدوداً أو ثابتاً عند نسبة محددة من إجمالي الأصول أو من قيمة حقوق الملكية، لزيادة فعاليتها كمصدر مالي ذاتي عن طريق الأرباح المحتجزة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السمیع، مرجع سابق، ص 252-253.

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص 253-254.

## 2- التحكم أو السيطرة:

يؤثر التمويل بالاقتراض على مركز وقدرة الإدارة في الرقابة ما يمكنه من التأثير على الهيكل المالي للمؤسسة، فالإدارة إذا كانت في حالة سيطرة تصويتية في المؤسسة و لا يسمح لها بشراء أي أسهم، فسوف تفضل استخدام القروض في تمويل الاستثمارات الجديدة، لأن إصدار أسهم جديدة يفقدها السيطرة على المؤسسة، و في حالة اتسم الوضع المالي للمؤسسة بالضعف فسوف تصدر أسهم جديدة خوفا من مخاطر عدم القدرة على سداد ديونها ومن ثم التعرض للإفلاس الأمر الذي قد يعرض أفراد الإدارة الحالية لفقدان وظائفهم بالمؤسسة، و كذلك تخفيض الاعتماد على القروض قد يعرض المؤسسة إلى مخاطر الاستحواذ و الاستيلاء عليها من مستثمرين آخرين. وبالتالي فإن لمعيار السيطرة تأثيرا على شكل الهيكل التمويلي للمؤسسة<sup>1</sup>.

## 3- المخاطر المالية:

ترتبط هذه المخاطر بقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، حيث أنه كلما زادت المخاطر المالية (عدم قدرتها على السداد) التي تواجهها المؤسسة قل اعتمادها على التمويل باستخدام الاقتراض<sup>2</sup>.

## 4- توجهات الإدارة:

يتميز بعض المديرين بدرجة أعلى من المغامرة والجرأة مقارنة بغيرهم حيث يعمدون إلى استخدام الاقتراض بشكل كبير في محاولة منهم لرفع أرباح المؤسسة، على عكس بعض المدراء الذين يتميزون بالتحفظ ويعتمدون على القروض بشكل حذر<sup>3</sup>.

## 5- المرونة التمويلية:

تسعى المؤسسات إلى تنويع مصادر تمويلها في توفرها، لذا يجب أن يكون الهيكل التمويلي للمؤسسة مرناً، أي أن يكون للمؤسسة المقدرة على تعديل مصادر تمويلها تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال وبأقل تكلفة ممكنة<sup>4</sup>.

## 6- الملائمة و هيكل الأصول:

إذ أن المؤسسة التي تحتوي على نسبة عالية من الأصول الثابتة والتي تعتبر ضمانات تقدمها عند حصولها على أموال مقترضة تكون أكثر قدرة على الاستفادة من درجات عالية من الاستدانة.

<sup>1</sup>عاطف وليم أندرواس، مرجع سابق، ص 405.

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص 403.

<sup>3</sup>نفس المرجع، ص 403.

<sup>4</sup>عدنان تايه النعيمي، وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 438.

الملائمة ويقصد ملائمة أنواع الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول، أي يجب أن يكون اختيار مصدر التمويل متناسبا ومتناسبا مع نوع الاستخدام، فمثلا يتم تمويل العمليات طويلة الأجل بمصادر تمويلية طويلة الأجل. ويرجع ذلك إلى ضرورة الموائمة والتنسيق بين الطبيعة الزمنية لطبيعة الأصل ولأموال اللازم الحصول عليها.

### 7- التوقيت

والمقصود بالتوقيت هو تحديد المؤسسة للوقت الذي ستدخل فيه إلى السوق مقترضة لأجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط لكن حاجة المؤسسة إلى الأموال في بعض الأحيان قد تلغي قدرتها على التوقيت، إذ قد تضطر إلى الدخول إلى سوق الاقتراض على الرغم من عدم مناسبة التوقيت، وفي كل الأحوال، يجب أن ينظر للتوقيت في إطار قدرة المؤسسة على قراءة الأسواق المالية والأحداث المتوقعة<sup>1</sup>.

### 8- التدفقات النقدية

إن استقرار التدفقات النقدية وفقا للدورة النقدية للمؤسسة يمكن من التخطيط الجيد لسداد الالتزامات المستحقة للدائنين في مواعيدها، ويرتبط استقرار التدفقات النقدية ارتباطا وثيقا بتحديد المقدار الأمثل من القروض الذي ينتج عنه الوضع الأمثل لحملة الأسهم، هذا يستلزم تحليل التدفق النقدي لمعرفة التدفقات النقدية الخارجة المترتبة على أعباء خدمة القرض، وما مدى قدرة التدفقات الداخلة على تغطيتها، وذلك لتجنب الوقوع في دائرة العسر المالي.

### 9- التكلفة:

لا ينبغي على المؤسسة أن تعتمد على المصدر التمويلي (خاصة المديونية) إلا إذا تحققت من أن العائد يفوق التكلفة المترتبة عليه، لأن هذه التكلفة تمثل أعلى عائد يتوقع الحصول عليه من استثمار ذلك المصدر<sup>2</sup>.

### 10- طاقة الاقتراض:

قد يكون استعمال الدين لتمويل عمليات المؤسسة مؤاتيا للمؤسسة من الناحية الضريبية، لأن الفائدة تشكل نفقة، وتقطع من الدخل الخاضع للضريبة، لكن قدرة المؤسسة على الاقتراض وتقديم الضمانات تحد من إمكانية الاستفادة من الاقتراض دون حدود<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 158.

<sup>2</sup>السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السميع، مرجع سابق، ص 257-261.

<sup>3</sup>مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 159.

### المطلب الثالث: مكونات الهيكل المالي

يعتبر الهيكل المالي للمؤسسة الصورة التي تعكس مصادر التمويل لمختلف أصولها، وتتخذ مصادر التمويل تصنيفات عديدة تختلف من كاتب لآخر، وتبعا لمعيار الملكية والمدة تقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل مقترضة قصيرة الأجل ومصادر تمويل مقترضة طويلة الأجل، مصادر تمويل ممتلئة وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

#### أولاً: مصادر التمويل المقترض قصير الأجل

يمكن تعريف التمويل القصير الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يستخدم غالباً لتمويل العمليات التشغيلية (الجارية) التي تقوم بها المؤسسات، أي أن هذا التمويل لا تزيد مدته عن سنة واحدة، ويدخل ضمن مفاهيم راس المال العامل<sup>1</sup>.

ولقد عرف التمويل قصير الأجل على أنه ذلك الالتزام الذي يتوجب سداه خلال مدة زمنية لا تزيد عن السنة الواحدة، وتتقسم مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى نوعين أساسيين الأول الائتمان المصرفي والثاني الائتمان التجاري، نوضحها فيما يلي:

#### 1- الائتمان المصرفي:

تقوم البنوك التجارية بتزويد المؤسسات المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية، ويعتبر اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المؤسسة التي تفكر في استخدام الائتمان المصرفي. ومن المعايير التي يستحسن على المؤسسة استخدامها في اختيار البنك ما يلي<sup>2</sup>:

- لا بد أن يتناسب حجم البنك مع حجم المؤسسة المقترضة، ويرجع ذلك إلى القيود الاقتصادية والقانونية الموجودة على مقدار القرض الممنوح لعميل واحد.
- على المؤسسة اختيار البنك الذي يتبع سياسات تتماشى مع حاجاته وظروفه نظراً لاختلاف البنوك فيما بينها.
- يلاحظ أن البنك في حالة درايته وخبرته بعمليات المؤسسة يكون قادراً على مدها بالمشورة المالية، ومن ناحية أخرى من غير المرغوب فيه أن يتم التعامل مع بنك له اتصال وثيق بالمؤسسات المنافسة.

<sup>1</sup> علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 257.

<sup>2</sup> محمد صالح الحناوي، إبراهيم سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص 289-292.

- يجب على المؤسسات أن تتجنب التعامل مع البنوك التي لا تتمتع بعلاقات طيبة مع البنوك الأخرى أو مع البنك المركزي.
  - ينبغي التعامل مع البنوك القوية ذات المركز المالي السليم والإدارة الواعية الرشيدة.
- هنالك عدة أسباب لاستخدام الائتمان المصرفي، فالقروض المصرفية غالباً ما تكون متوفرة بسهولة أكبر وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، وفي معظم الحالات نجد أن الائتمان المصرفي أقل تكلفة من القروض طويلة الأجل والائتمان التجاري.

## 2- الائتمان التجاري:

يعتبر مصدراً تمويلياً تلقائياً، لأنه يتولد تلقائياً خلال دورة الاستغلال ولا يحمل عادة معدل فائدة إسمية<sup>1</sup>. يعرف الائتمان التجاري على أنه الائتمان الممنوح للمؤسسة نتيجة شرائها مواد أولية أو بضاعة تامة الصنع (أو خدمات) دون دفع قيمة المشتريات نقداً، حيث تمنح فترة زمنية قصيرة لتسديد قيمة هذه المشتريات<sup>2</sup>. ويعرف أيضاً بأنه: الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري، عندما يقوم هذا الأخير بشراء بضاعة لغرض إعادة بيعها، ويحتاج المشتري إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأس ماله العامل لمقابلة الحاجيات الجارية وعدم مقدرته الحصول على القروض المصرفية، وغيرها من القروض القصيرة ذات التكلفة المنخفضة، ومن ناحية أخرى فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها:

- العوامل الشخصية مثل مركز البائع المالي ومدى رغبته في التخلص من مخزونه السلعي وتقدير البائع لمخاطر الائتمان.
  - تلك العوامل الناشئة عن حالة التجارة والمنافسة مثل الفترة الزمنية التي يحتاجها المشتري لتسويق السلعة وطبيعة السلع المباعة وحالة المنافسة وموقع العملاء والحالة التجارية.
- ويتخذ الائتمان التجاري شكل الحساب الجاري، أو شكل الكمبيالة أو السند الآزني، وجميع هذه الأشكال تمكن المشتري من أن يحصل من البائع على ما يحتاجه من البضائع بصفة عاجلة مقابل وعد منه بسداد قيمتها في وقت آجل، وتتفاوت شروط هذا الائتمان، من أمثلتها: الدفع نقداً قبل الاستلام، والدفع عند الاستلام، السداد الشهري والسداد الموسمي... الخ. وعادة ما تكون تكلفة الائتمان التجاري مرتفعة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>حنفي عبد الغفار، أساسيات الإدارة المالية: دراسات جدوى-تحليل مالي-هيكل رأس المال سياسات توزيع الأرباح، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص 413.

<sup>2</sup>السامراني عدنان هاشم، الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل)، الطبعة الثانية منقحة، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997، ص 255.

<sup>3</sup>محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، مصر، سنة النشر غير مذكورة، ص ص 436-437.

### ثانيا: مصادر التمويل المقترضة طويل الأجل

تسعى المؤسسات المعاصرة إلى توفير الموارد المالية من مصادر متعددة وبأشكال مختلفة وفقا للظروف السائدة في الأسواق المالية، وتوجهات إدارتها بشأن تحمل المخاطر من عدمها. وبناءا على ما تقدم فإن التمويل المقترض طويل الأجل يعد من مصادر التمويل الأساسية للمؤسسات ومن أهم هذه المصادر: القروض طويلة الأجل والسندات

#### 1- القروض طويلة الأجل:

تحصل المؤسسة على القروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية كالمصارف وشركات التأمين أو مؤسسات خارجية، تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر يتم من خلالها انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض وفقا لشروط محددة بالعقد المبرم بينهما، ويتضمن عقد القرض شروطا تتعلق بالجوانب التالية:

- قيمة القرض ومعدل الفائدة المستحق عليه وتاريخ استحقاقه.

- الرهونات المرتبطة بالقرض.

- فترة السماح المرتبطة بالقرض والجدول الزمني لسداد أعباء القرض.

- أوجه الاستخدام التي سيخصص لها القرض.

ويتم سداد الفوائد بشكل دوري، فيما يتم استهلاك القرض على أقساط متساوية في تواريخ معينة أو قد يتم سداه مرة واحدة في تاريخ استحقاق متفق عليه<sup>1</sup>.

#### 2- السندات:

تعتبر السندات أحد صور الاقتراض طويل الأجل، ويمثل السند صك مالي تصدره المؤسسة المقترضة للأموال، تتعهد بموجبه بدفع فائدة دورية للمقرض (المستثمر)، وأيضا تسديد قيمة السند في تاريخ محدد يدعى تاريخ استحقاق السند، ويعطي السند لحامله جملة من الحقوق أهمها: المطالبة بعائد سنوي يتمثل في الفائدة التي تلتزم المؤسسة بدفعها له سواء حققت أرباحا أم لم تحقق وتحسب كنسبة ثابتة من القيمة الإسمية للسند، كما يحق للمستثمر استرداد كافة أمواله عند تاريخ استحقاق السند. أيضا تحمل السندات الأولوية في السداد من أموال التصفية في حالة إفلاس المؤسسة قبل حملة الأسهم الممتازة والأسهم العادية<sup>2</sup>.

هناك العديد من المبررات وراء استخدام التمويل عن طريق القروض، نلخصها في التالي:

<sup>1</sup>عاطف وليم أندروس، مرجع سابق، ص 387.

<sup>2</sup>عبد المجيد تيموي، هواري معراج، مداخلة بعنوان: مداخل تحديد هيكل رأس المال ودورها في تحديد قيمة المؤسسة، الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسات الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2005، ص 3.

- تكلفة القروض محددة مسبقاً، وأن التكلفة المتوقعة لهذا النوع من التمويل أقل من تكلفة الأسهم العادية أو الممتازة.
- أن التمويل عن طريق الأسهم يعطي لحاملي الأسهم حق التصويت والرقابة.
- أن الفوائد تعطي إعفاء ضريبي للمؤسسة باعتبارها من الأعباء الواجبة الخصم من الدخل قبل حساب الضريبة.
- أن السندات القابلة للتحويل إلى أسهم أو ذات الحق في شراء عدد من أسهم المؤسسة تعطي للمؤسسة المرونة لتعديل الهيكل المالي.
- أما من عيوب التمويل عن طريق القروض أنه:
  - يترتب عن هذه القروض الالتزام بدفع الفوائد.
  - زيادة المخاطر الناتجة عن التوسع بالتمويل بالمديونية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الأسهم المتداولة.
  - خاصية المخاطر الناشئة عن طول الفترة تؤدي إلى تغير الظروف مما يزيد من التكلفة أو قد لا تستطيع المؤسسة مواجهة الأعباء المترتبة على هذا النوع من الالتزامات بسبب انخفاض الدخل.
  - تفرض المعايير المالية والأعراف السائدة حدوداً قصوى للقروض بهيكل رأس مال<sup>1</sup>.

### 3- التمويل التأجيري:

- الاستئجار هو عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء انتفاع الأول المستأجر لفترة معينة.
- ويمكن الاستئجار المؤسسات من الحصول على منافع أصل من الأصول دون امتلاكه، ويصنف الاستئجار من هذا المنطلق كواحد من مصادر التمويل<sup>2</sup>.

### ثالثاً: مصادر التمويل المملوكة

يمكن القول بأن الهيكل المالي للمؤسسات، بشكل عام يتضمن حقوق الملكية (التمويل المملوكة)، وتنشأ هذه الحقوق بشكل أساسي من المبالغ النقدية التي يقدمها المالكين لشراء الأصول المطلوبة لبداية نشاط المؤسسة، ويمكن أن تزداد حقوق الملكية عن طريق احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها في عمليات أخرى، وأهم هذه المصادر: الأسهم العادية، الأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة.

<sup>1</sup>عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، دار النشر غير مذكورة، مصر، سنة النشر غير مذكورة، ص ص 623-624.

<sup>2</sup>مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 128.

### 1- الأسهم العادية:

يتكون رأس مال مؤسسات المساهمة من عدد من الأسهم، والسهم هو عبارة عن صك يؤكد لحامله ملكية حصة معينة في رأسمال المؤسسة تعادل المبلغ الذي دفعه. تعتبر الأسهم العادية وسيلة من وسائل التمويل طويل الأجل التي يمكن اللجوء إليها خلال حياة المؤسسة، وذلك بطرح أسهم عادية جديدة للاكتتاب، وعند تداول هذه الأسهم في البورصة قد تباع وتشتري بقيمة مخالفة عن القيمة الإسمية أو الدفترية أي بقيمة أخرى تعرف باسم القيمة السوقية وهي القيمة الحقيقية للأسهم لأنها تتغير تبعاً لمعدلات الأرباح التي تحققها المؤسسة وظروف العرض والطلب و نمط تداول الأوراق المالية في البورصة، كل ذلك يعكس درجة وعي المستثمر وكمية المعلومات المتاحة عن المؤسسة و هذا يؤثر في قرار تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية<sup>1</sup>.

### 2- الأسهم الممتازة:

وهي تصنف ضمن بنود حقوق الملكية للمؤسسة إلا أنها تختلف عن الأسهم العادية، إذ يكون لها الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على توزيعات الأرباح، كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية على أن يتم السداد بالقيمة الإسمية للأسهم فقط، وفي حالة تحقيق أرباح في المؤسسة لا يشترط ضرورة توزيع أرباح لحملة الأسهم الممتازة، إلا أنه قد ينص بأن يكون من حق حملة الأسهم الممتازة الحصول على توزيعات مجمعة تغطي الأرباح التي كانت مستحقة لهم في السنة السابقة لم تقم المؤسسة بتوزيعها. ولا يكون لحملة الأسهم الممتازة الحق في التصويت في مجلس الإدارة.

وهنا يثار سؤالاً حول ما إذا كانت هذه الأسهم الممتازة جزء من حقوق الملكية أم أنها جزء من الديون؟ يمكن القول رغم أن الأسهم الممتازة لها طبيعة الديون من حيث ثبات الأرباح الموزعة لها والالتزام بسداد قيمتها الإسمية عند التصفية، إلا أنها لا تعد ديون على المؤسسة ولا يترتب على عدم سداد أرباحها إفلاس للمؤسسة، كما أن توزيعات الأرباح الخاصة بها لا تخصم من الوعاء الضريبي.

### 3- الأرباح المحتجزة:

تمثل الأرباح المحتجزة مصدراً داخلياً هاما يستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمؤسسة، وتمثل ذلك الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المؤسسة لغرض إعادة استثماره، وتعتبر الأرباح المحتجزة من أهم مصادر التمويل عمليات النمو والتوسع، كما تستخدم الأرباح المحجوزة في حالة المؤسسات التي

<sup>1</sup>محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد، الأردن، 2008، ص 218.

تعاني من المشاكل المالية كنتلك التي ترغب في تخفيض ديونها أو المؤسسات التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة، وفي مثل هذه الظروف يتم احتجاز الأرباح لتوفير متطلبات السيولة<sup>1</sup>.

وتفضل المؤسسات تمويل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام الأرباح المحتجزة لتجنب زيادة حقوق التصويت والمشاركة في السيطرة (في حالة إصدار أسهم) أو لتجنب الأعباء الثابتة التي تترتب عن بيع الأوراق المالية (في حالة إصدار سندات) .

من بين مزايا الأرباح المحتجزة نذكر:

- كلفة الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل قليلة بالمقارنة مع غيرها.
  - لا تحتاج إلى رهن موجوداتها.
  - كلما تراكمت الأرباح المحتجزة أكثر، زاد استخدامها في تمويل موجوداتها، ما ينعكس بشكل إيجابي على السعر السوقي والقيمة الدفترية للسهم.
- أما عيوب الأرباح المحتجزة فهي كالتالي:

- لا يستحسن استخدام الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل بشكل متكرر.
- قد يتعذر على المؤسسات المساهمة المبتدئة الاستفادة من هذا المصدر.
- يتطلب أحيانا من المؤسسة إصدار أسهم مجانية مقابل احتجاز أرباح المساهمين مما يزيد من كلفة استخدام هذا المصدر<sup>2</sup>.

أما المشرع الجبائي الجزائري وحسب نص المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التي تنص: يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات وتخفيضات في الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني الممنوح خلال مرحلة الاستغلال في إطار أجهزة دعم الاستثمار، إعادة استثمار ثلاثين بالمائة 30% من حصة الامتيازات الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 4 سنوات، ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها للنظام التقضيي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 327.

<sup>2</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 281-282.

<sup>3</sup> المادة 142، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، طبعة 2017، الجزائر، ص 37.

### المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالي

بدأت الدراسات حول الهيكل المالي بالتبلور بشكل علمي مع بداية الخمسينيات عندما ظهرت أول نظرية في هذا المجال التي أصبحت تعرف الآن بالنظرية التقليدية للهيكل المالي، ثم تلتها باقي النظريات، حيث تنصب أغلبها حول إمكانية وجود هيكل مالي أمثل، إذ يقصد بأمثلية الهيكل المالي مدى إمكانية اختيارها لنسبة تمويل معينة بين كل من الأموال الخاصة والديون، بالشكل الذي يؤدي إلى تدنئة تكلفة رأس المال إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: نظرية انعدام الهيكل المالي الأمثل (Miller et Modigliani)

تسعى المالية إلى إيجاد التوليفة من الأموال الخاصة والديون، والتي تعظم قيمة المؤسسة. إلا أن مودجلياني وميلر يقولان أنه وفي سوق كاملة، لا وجود لتوليفة أفضل من أخرى. أي أن اختيار الهيكل المالي لا يؤثر على قيمة المؤسسة. بحيث يعتبر (M et M) مؤسسا الإدارة المالية الحديثة منذ ظهرت مقالتهما الشهيرة سنة 1958.

#### أولاً: حالة عدم وجود ضرائب

ففي ظل غياب الضرائب لا يتفق (M و M) مع نتائج التحليل التقليدي، حيث أنه في ظل عالم لا يخضع فيه دخل المؤسسة للضريبة، ليس لقرار الاقتراض تأثير على القيمة السوقية للمؤسسة<sup>1</sup>، وهذا معناه أن قيمة المؤسسة مستقلة عن الهيكل التمويلي لها. وبالتالي فتكلفة الأموال ثابتة لكل المؤسسات المتماثلة المخاطر. فلو كانت هناك مؤسستان واحدة تعتمد في تمويلها كلياً على مصادر التمويل الداخلي والمؤسسة الأخرى تعتمد على مصادر التمويل الداخلي إضافة إلى مصادر التمويل الخارجي، وكلا المؤسستان تنتميان لنفس فئة المخاطر، فالقيمة السوقية لكليهما متساوية، وإذا حدث وارتفعت القيمة السوقية لإحدهما فعملية الترجيح كفيلة لإعادة التوازن بين المؤسستين.

ورغم عدم تأييد كلا من مودجلياني وميلر لفكرة تغيير متوسط تكلفة الأموال مع تغيير نسبة الاقتراض، إلا أنهما يعترفان بإمكانية اختلاف متوسط تكلفة الأموال بين مؤسستين مختلفتين، لكن لا تكون نسبة الاقتراض هي السبب، ويؤكدان على أن هذا الاختلاف في متوسط تكلفة الأموال يمكن تصحيحه بعملية المراجعة، وذلك في سوق كاملة لرأس المال، وبالتالي فقد نفياً وجود هيكل تمويلي أمثل.

<sup>1</sup>منير إبراهيم صالح هندي، تأثير الوفورات الضريبية تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة على نسبة الاقتراض و على القيمة السوقية للمنشأة (نموذج مقترح)، المجلة العلمية، العدد الأول، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة قطر، 1990، ص 10.

وفكرة المراجعة تتطوي على افتراض أن المستثمر يستطيع أن يحول استثماراته من مؤسسة تعتمد على القروض عند تكوين هيكلها التمويلي إلى مؤسسة أخرى مشابهة ولكنها تعتمد في تمويلها كلياً على الأموال الخاصة، وبالتالي يترتب على ذلك أن المستثمر يمكنه تحقيق العائد الذي كان يحققه من قبل دون زيادة المخاطر ولكن باستثمارات أقل. وبما أن هؤلاء المساهمين قادرين على تحقيق عائد دون مساعدة المؤسسة التي تعتمد كلياً على الأموال الخاصة في تمويلها، فلا داعي لهذه المؤسسة من استعمال القروض من أجل الاستفادة من مزايا الرفع المالي.

ولقد وجهت لمدخل مودجلياني وميلر في ظل غياب الضرائب عدة انتقادات ومن بينها ما يلي:

- الفرض القائل بأن المؤسسات والأفراد يمكنهم الاقتراض والإقراض بنفس معدل الفائدة، هو فرض بعيد عن الواقع، فنجد أن المؤسسة تتمتع بثقة أكبر من التي يتمتع بها الأفراد، فهي تملك حجم معين من الأصول الثابتة تكسبها هذه الثقة عند طلب قروض.
- من الخطأ افتراض أن الرفع المالي الشخصي يحل بالكامل محل الرفع المالي للمؤسسات، فإذا أفلست إحدى المؤسسات المستخدمة للرفع المالي فإن الخسارة تقع على كل مستثمر بمقدار حصته. أما في حالة إفلاس أحد المستثمرين المستخدمين للرفع المالي الشخصي فنجد أنه لا يخسر فقط حصته بل عليه بسداد القرض.
- إن إدخال الضرائب على الدخل في الاعتبار سوف يغير نتائج هذا المدخل حيث أن الفوائد التي تدفعها المؤسسة على الاقتراض تعتبر من التكاليف التشغيلية الواجبة الخصم من الوعاء الضريبي لأرباح المؤسسة. وهذا معناه أن تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسة تكون أقل من معدل الفائدة المتعاقد عليه، فالفوائد تمنح المؤسسة ميزة جبائية تعود بإيرادات أكثر على الملاك والمقترضين.

#### ثانياً: حالة وجود ضرائب

بعد الانتقادات اللاذعة التي وجهت لمدخلها، ومن بينها بعده عن الواقع، نظراً لعدم إدراج متغير الضريبة على أرباح الشركات، تدارك كل من (Miller et Modigliani) ذلك بإلغاء فرضية عدم وجود الضرائب، مع الاحتفاظ بالفرضيات الأخرى في الدراسة التي قدماها سنة 1963 حيث توصلوا فيها إلى استخدام القروض يترك أثراً إيجابياً على القيمة السوقية للمؤسسة.

لأن الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض تعد أعباء قابلة للخصم من الوعاء الضريبي، وبذلك فإن وجود يمكن المؤسسة من تحقيق وفورات ضريبية، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في ظل إدراج الضريبة على أرباح الشركات في النقاط التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 99.

• تكلفة الأموال الخاصة لمؤسسة يضم هيكل رأسمالها أموالا خاصة وديونا، يساوي تكلفة إلى الأموال الخاصة لمؤسسة مثيلة لها ولكن لا يضم هيكل رأسمالها ديونا، مضافا إليها علاوة المخاطرة المالية الناجمة عن الاقتراض، وتتحدد هذه العلاوة عن طريق ضرب الفرق بين تكلفة الأموال الخاصة لمؤسسة من دون ديون وتكلفة الاقتراض التي تعتبر ثابتة بالنسبة لكل المؤسسات، في نسبة الاستدانة (نسبة الأموال المقترضة إلى نسبة الأموال الخاصة)، غير أن هذه العلاوة تتناسب عكسيا مع معدل الضريبة على أرباح الشركات، أي كلما كان معدل الضريبة صغيرا كانت العلاوة كبيرة و العكس صحيح، وهذا ما يثبت أثر الضرائب على سياسة الاقتراض في المؤسسة، و التي يؤدي حتما إلى تحفيز المؤسسة على الاقتراض بدل الأموال الخاصة.

• تكلفة الأموال الخاصة لأية مؤسسة هي دالة رتيبة ومتناقصة لنسبة الاقتراض، وبالتالي فإن التكلفة الكلية للأموال تنخفض مع نسبة الاقتراض، ومن ثم فإن للاستدانة أثرا إيجابيا على تكلفة الأموال.

• القيمة السوقية للمؤسسة التي يتكون هيكل رأسمالها من الأموال الخاصة والديون تفوق القيمة السوقية لمؤسسة مماثلة لها، رأسمالها يضم أموالا خاصة فقط، والفرق بينهما يتمثل في مقدار القيمة الحالية للوفورات الضريبية الناجمة عن فوائد القروض، حيث تعد هذه الأخيرة من الأعباء التي تخصم من النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة.

وعليه ففي ظل فرضية خضوع المؤسسات للضريبة على أرباح الشركات فإن هذا يعني بأنه يمكن للمؤسسات التي يتضمن هيكل رأسمالها ديونا أن تحقق وفورات ضريبية تقدر بقيمة الفوائد مضروبة في معدل الضريبة. وفي سنة 1977 قام ميلر Miller بدراسة جديدة، تركز على إدراج الضريبة على دخل المستثمرين (علاوة على الضريبة على أرباح الشركات)، وقام بوضع الفرضيات التالية:

- إمكانية أن يساوي معدل الضريبة على دخل حملة الأسهم الصفر (وهذا أمر يمكن حدوثه إذا قامت المؤسسة بتحقيق أرباح ثم احتجزتها).
  - معدل الضريبة على دخل الدائنين يساوي معدل الضريبة على أرباح الشركات.
- وفي ظل هاتين الفرضيتين ومع الاحتفاظ بالفرضيتين الأخرى، توصل ميلر من خلال دراسته إلى نتيجة مفادها أن:<sup>1</sup>

• تكلفة الأموال للمؤسسة، ثابتة ولا تتغير بغض النظر عن تركيبة هيكل رأس مال المؤسسة، وهي تساوي تكلفة الأموال الخاصة للمؤسسة التي لا يضم هيكل رأسمالها ديونا، وهذا لكون أن أثر الضريبة على دخل المستثمرين يلغي الميزة التي تستفيد منها المؤسسة نتيجة الوفورات الضريبية الناجمة من الفوائد على الديون والتي تعتبر معفاة من الضريبة على أرباح الشركات.

<sup>1</sup>يوسف مامش، ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 109.

- وكنتيجة للنقطة السابقة، فإن القيمة السوقية الكلية لمؤسسة يضم هيكل رأسمالها أموالا خاصة وديونا تعادل القيمة السوقية للمؤسسة الممولة فقط بأموال خاصة، نظرا لأن أثر الضريبة على المستثمرين يلغي أثر الضريبة على أرباح الشركات.

### المطلب الثاني: النظرية التقليدية للهيكل المالي

تضم النظرية التقليدية ثلاث مداخل وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث.

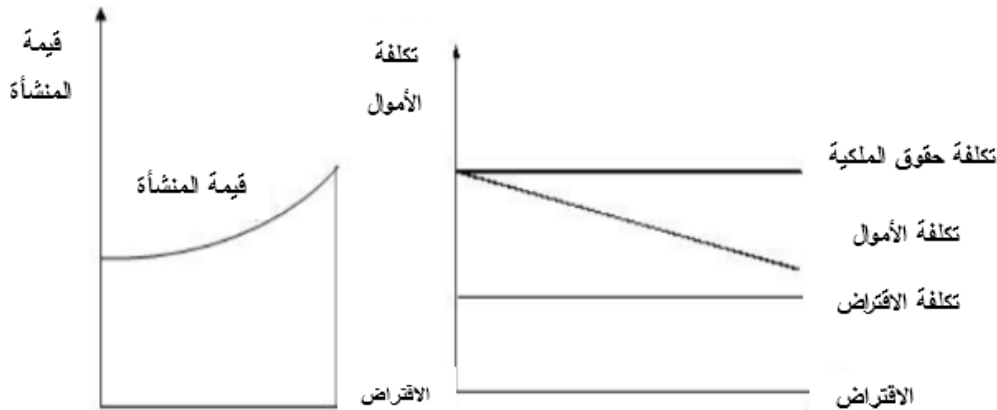
#### أولا: مدخل صافي الربح

يرى مؤيدي نظرية صافي الربح (NI) Net Income theory أن الاختلاف في تكلفة مصادر الأموال التي تشكل هيكل الأموال، سوف تتيح الفرصة للإدارة المالية ومن خلال تغيير نسبة الرفع المالي إلى زيادة مساهمة التمويل المقترض ذات التكلفة الأقل على حساب مساهمة التمويل الممتلك ذات التكلفة الأكبر<sup>1</sup>.

وتقوم هذه النظرية على الفروض التالية:<sup>2</sup>

- معدل العائد المطلوب من قبل الملاك ومعدل العائد على السندات والقروض (معدل الفائدة) تظل ثابتة ولن تتغير بتغير نسبة الرفع المالي.
- معدل العائد الذي يطلبه الملاك يكون أكبر من معدل الفائدة على الاقتراض (الفائدة على السندات) وذلك لتعويض الزيادة في درجة المخاطر التي يتعرض لها المساهمين.

الشكل رقم (1-2): منحني يمثل العلاقة بين نسبة الاقتراض وتكلفة رأس المال وفقا لمدخل صافي الربح



<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص ص 533-534.

<sup>2</sup> محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 342.

المصدر: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 170.

من خلال الشكل أعلاه، يظهر بأن أفضل هيكل رأسمال للمؤسسة في ظل هذا المدخل هو ذلك الهيكل الذي تقل عنده تكلفة الأموال إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي تكون القيمة الكلية للمؤسسة عند أعلى قيمة لها، ولا يتسنى هذا إلا إذا كان هيكل المؤسسة يتضمن كله أموالاً مقترضة، أي نسبة الاقتراض تعادل 100%<sup>1</sup>.

### ثانياً: مدخل صافي ربح العمليات

يستند أصحاب نظرية صافي ربح العمليات Net Income Theory NOI على افتراض مؤداه أن تكلفة الأموال وقيمة المؤسسة كلاهما مستقل وليس لهما علاقة بمدى تأثير الهيكل المالية، فهم يفترضوا أن التكلفة الكلية للأموال تكون ثابتة مهما كانت نسبة الديون في المؤسسة<sup>2</sup>.

يؤكد المنهج العام لنظرية صافي ربح العمليات في صياغة الهيكل المالية للمؤسسة فكرة استقلالية مخاطر الأعمال عن تكلفة رأس المال وأيضاً عن تشكيلة الهيكل المالية، وهو ما يعني أن القيمة السوقية للمؤسسة تبقى ثابتة رغم التغيرات التي ستطرأ في مستويات الرفح المالي. مما يعني أن التغيرات في الهيكل المالية لا تأثير لها سواء على القيمة السوقية للمؤسسة وأيضاً لا تأثير لها على تكلفة رأس المال الأمر الذي يجعل فكرة وجود هيكل مالية مثلى غير مقبولة.

تقوم هذه النظرية على عدة فرضيات وهي<sup>3</sup>:

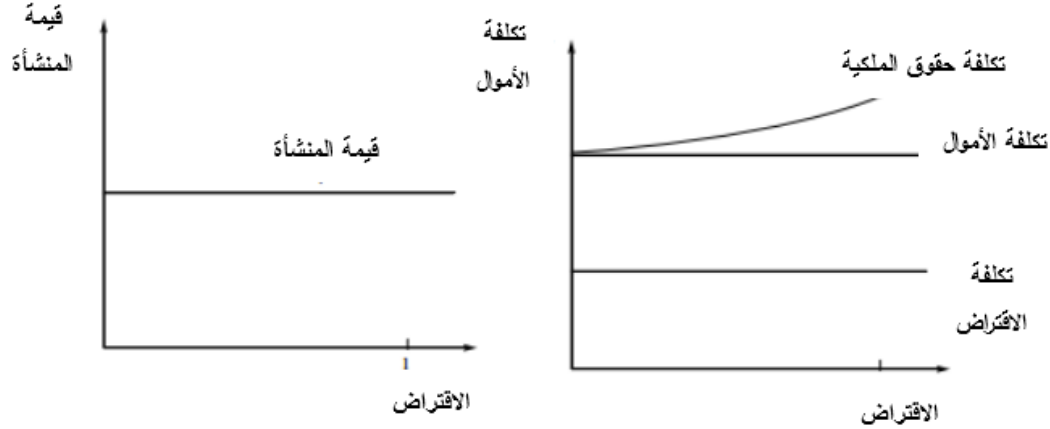
- لا توجد أهمية لتقسيم القيمة السوقية للمؤسسة بين الاقتراض والملكية.
- المزايا الناتجة عن الاعتماد على القروض تضع نتيجة مطالبة المساهمين بمعدل عائد أكبر لتعويضهم عن المخاطر المالية الإضافية.
- ثبات معدل الفائدة على القروض.
- لا توجد ضريبة على دخل المؤسسة.

<sup>1</sup> يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، الطبعة الأولى، دار المحمدية، 2008، الجزائر، ص 87.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 198.

<sup>3</sup> حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 770-771.

الشكل رقم (2-2): منحني يمثل العلاقة بين نسبة الاقتراض وتكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة وفقا لمدخل صافي ربح العمليات



المصدر: الحناوي محمد صالح، إبراهيم إسماعيل سلطان، الادارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 388.

طبقا لهذا المدخل فإن تشكيلة هيكل رأس المال لن تؤثر على القيمة السوقية للمؤسسة طالما أن تكلفة الأموال ثابتة والعامل الوحيد الذي يؤدي إلى زيادة أو انخفاض تلك القيمة هو صافي ربح العمليات.

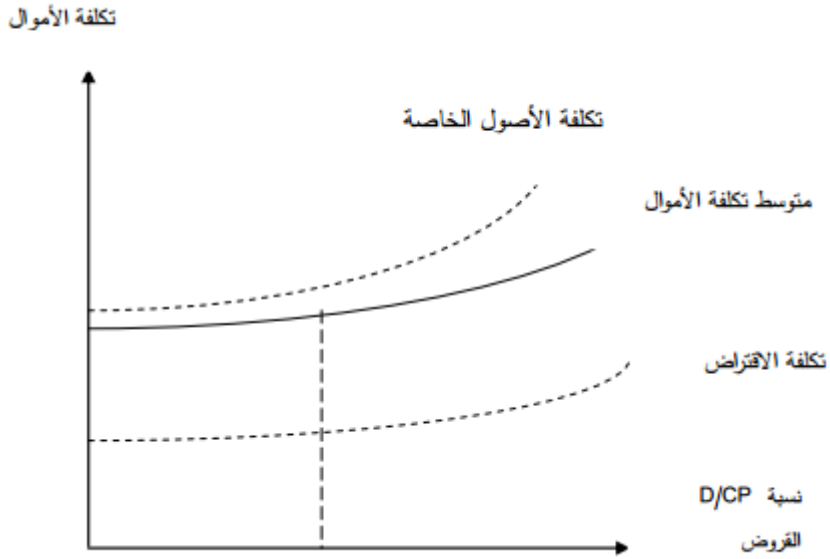
### ثالثا: النظرية التقليدية

يطلق مؤيدي هذه النظرية الصفة التقليدية عليها ليس لكونها قديمة من الناحية التاريخية، وإنما بسبب كون الأفكار التي جاءت بها مسلم بها من الناحية التحليلية والاستنتاجية.

ويفترض المدخل التقليدي وجود هيكل تمويلي مثالي أي وجود نسبة اقتراض مثالية تنخفض عندها الأموال إلى حدها الأدنى، وبالتالي تصل عندها قيمة المؤسسة إلى حدها الأقصى. كذلك يفترض هذا المدخل أن معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون يزداد مع زيادة نسبة الاقتراض، وذلك بسبب ازدياد المخاطر التي يتعرض لها العائد الذي يتوقعون الحصول عليه.

وإذا كانت نسبة الاقتراض ترتبط بعلاقة طردية مع كل من تكلفة الاقتراض وتكلفة الأموال الخاصة، فكيف تتحدد نسبة الاقتراض المثالية؟ إن الفكرة التي يقوم عليها المدخل التقليدي تشير ضمنا إلى أن تكلفة الأموال تنخفض تدريجيا مع زيادة الأموال المقترضة، إلى أن تصل نسبة الاقتراض إلى حد معين، بعده تبدأ تكلفة الأموال في الارتفاع، ويطلق على نسبة الاقتراض التي يتحول عندها اتجاه تكلفة الأموال بنسبة الاقتراض المثالية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): العلاقة بين تكلفة الأموال ونسبة الاقتراض حسب المدخل التقليدي



المصدر: منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 632.

خلاصة القول لهذا المدخل، هو أن تكلفة الأموال هي دالة لنسبة الاقتراض، فهي تتناقص مع ارتفاع هذه النسبة في هيكل رأسمال المؤسسة إلى ان تصل إلى ذروتها دنيا، والتي تمثل هيكل رأس المال الأمثل للمؤسسة، وبعد هذا المستوى تبدأ تكلفة الأموال في التزايد بارتفاع نسبة الاقتراض.

### المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للهيكل المالي

نظرا للانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة خاصة حول عدم واقعية وجود ما يسمى بالسوق التام، إذ أنه توجد العديد من القيود التي تحد من اكتمال هذا السوق، ومن ثم فإن القرارات التمويلية يمتد تأثيرها إلى قيمة المؤسسة، وبإدخال قيود السوق غير التام كتكلفة الإفلاس والوكالة... الخ في التحليل، ظهرت العديد من النظريات والتي سندرسها في هذا المطلب.

#### أولاً: نظرية التوازن

تنطلق هذه النظرية من أعمال 1984 Myres وقد عرفت هي الأخرى مرحلتين في إعدادها، المرحلة الأولى ما يعرف بـ Trade-off statique حيث تم إدخال أثر تكلفة الإفلاس على نموذج M و M، المرحلة الثانية و التي عرفت تعديلا في هذا النموذج بالأخذ بعين الاعتبار تكلفة الوكالة وكان الطرح كالتالي:

### 1- تكلفة الإفلاس

تتعرض المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة وقروض لمخاطر الإفلاس، وهي مخاطر لا تتعرض لها مؤسسة مماثلة غير أن هيكلها المالي يتكون من أموال خاصة فقط، وسببها فشل المؤسسة في سداد قيمة القرض والفوائد في تواريخ الاستحقاق، والإفلاس هو قيام المؤسسة ببيع أصولها من أجل أداء التزاماتها المترتبة عليها من خلال الحصول على القروض وبالتالي فالقروض ترفع من الخطر المالي للمؤسسة<sup>1</sup>.

ويترتب على الإفلاس مجموعة من التكاليف تسمى تكاليف الإفلاس، وهي تتكون من مجموعتين: الأولى تكاليف مباشرة (تكاليف إدارية، مالية... ) وتكاليف غير مباشرة (تكاليف الصورة أي المصدقية المالية والتجارية وتكاليف ضياع الفرصة).

### 2- تكلفة الوكالة:

هي عقد يقوم بموجبه شخص يدعى الموكل باللجوء إلى شخص آخر يدعى الوكيل من أجل القيام بمهمة معينة نيابة عنه وباسمه فيما يتعلق بالمؤسسة، هذه العلاقة بين الملاك أو المساهمين أو المسيرين حيث يتم التنازل عن جزء من سلطاتهم إلا أن هذه العلاقة تتميز بالتعارض حيث يحاول كل منهما تعظيم منفعته على حساب الآخر. وتتطلب هذه النظرية من فرضيتين الأولى ليس بالضرورة أن تكون أهداف الملاك متطابقة والثانية أن المتعاملين ليسوا متساوين في الحصول على المعلومة المتعلقة بالمؤسسة. وعلاقة الوكالة تقود إلى صنفان من التكاليف: تكاليف وكالة الأموال الخاصة وتكاليف وكالة الديون، يتمثل هدف هذه النظرية في تقديم خصائص التعاقد الأمثل التي يمكن أن تعقد بين الموكل والوكيل معتمدة في ذلك على المبدأ النيوكلاسيكي الذي مؤاده أن كل عون اقتصادي يبحث على تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة، ومنذ ظهور تكلفة الوكالة أصبح وجود هيكل مالي أمثل بتوازن الوفر الضريبي مع كل من تكلفة الوكالة والإفلاس. وعليه فإن ظهور تكلفة الوكالة إلى جانب تكلفة الإفلاس سوف يؤثر على النسبة المثالية للاقتراض إلى الأموال الخاصة أي سوف يؤثر على مكونات هيكل المالي الأمثل وبالتالي ظهور تكلفة الوكالة سوف يؤدي إلى انخفاض نسبة الأموال المقترضة داخل الهيكل المالي<sup>2</sup>.

### ثانيا: النظريات المتعددة الأشكال

تسمى بالنظرية الحديثة للمؤسسة، وظهرت منتصف السبعينات، حيث أن أهم التيارات التي تتطوي عليها، نظرية الإشارة ونظرية الانتقال التدريجي، والتي سنتطرق إليهما فيما يلي:

<sup>1</sup>رفاع توفيق، محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 119.

<sup>2</sup>إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي-الإدارة المالية-، الطبعة الأولى، دار وائل، 2006، ص ص 390-391.

### 1- نظرية الإشارة:

تستند هذه النظرية على مفهوم انعدام التناظر في المعلومة التي تتميز بها الأسواق المالية، إذ أن المعلومات التي تنشرها المؤسسات ليست بالضرورة المتغيرات الحقيقية فتذهب هذه النظرية إلى تأكيد أن مدراء المؤسسات الأحسن أداءً فهي التي تستطيع إصدار مؤشرات خاصة وفعالة (هيكل رأسمال، سياسة مكافأة رأس المال ...). تميزها عن غيرها من المؤسسات الأقل أداءً وخصوصية هذه المؤشرات هي صعوبة نشرها من قبل المؤسسات الضعيفة.

وتقترح هذه النظرية نموذجاً لمحاولة التعبير عن جودة المؤسسة من خلال هيكلها المالي، فيميز المستثمرون بين كل المؤسسات المتواجدة في السوق ويصنفونها إلى نوعين: A و B، المؤسسات من النوع A أحسن أداءً من النوع B. ومن أجل تصنيف مؤسسة ما في أحد الصنفين، يحدد المستثمرون في السوق مستوى من الاستدانة  $D^*$  يسمى الاستدانة الحرجة، فترى النظرية أن المؤسسات من النوع الجيد لها القدرة على الاستدانة يصل إلى  $D^*$  والعكس بالعكس<sup>1</sup>.

### 2- نظرية الانتقال التدريجي:

عالم نموذج (1984Myers) الرهانات التي تستخدمها المؤسسة في المدى البعيد، تحت فرضية أن الهدف الأساسي الذي يسعى المسيرين إلى تحقيقه هو تعظيم أرباح المؤسسة، وذلك كما يلي<sup>2</sup>:

- عند اختيار المؤسسة للتمويل الذاتي، فإنها تحدد مستوى معين من توزيعات الأرباح وذلك حسب الفرص الاستثمارية الممكنة.
- عند الاعتماد على التمويل الخارجي، فإن الأولوية تكون مع القروض، ثم الأموال شبه الخاصة تقع بين الأموال الخاصة والقروض، ثم أخيراً الأسهم.

سبب ذلك أن اللجوء إلى التمويل الذاتي يجنب المؤسسة تكاليف إصدار الأسهم وتكاليف الوكالة، وحرية التصرف في أي استثمار، وعند عدم كفاية التمويل الذاتي فإن المؤسسة تلجأ إلى القروض، لأن المسيرين على علم بقيمة السهم فهم على علم بالمعلومات المتوفرة في السوق المالي، وإن تم إصدار أسهم جديدة فتكون قيمتها أعلى من القيمة الفعلية، وبالتالي انتقال الثروة إلى المساهمين الجدد. وعليه فإن إصدار الأسهم يعتبر مؤشراً سلبياً عن وضعية المؤسسة المالية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 392.

<sup>2</sup> محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير اقتصاد وتسيير المؤسسة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2007، ص ص 69-70.

وبالتالي يترتب على المؤسسة حجز الأرباح وتأجيل توزيعها قصد إعادة استثمارها من جديد ما يحقق للمؤسسة الوقت حول قرار رفع رأس المال، الذي يترتب عليه إلزامها بدفع الأرباح للمساهمين الجدد.

وعليه ونظرا للأسباب سابقة الذكر تكون قرارات الهيكل المالي حسب الأولوية كالتالي:

- التمويل الذاتي
- اللجوء إلى الاقتراض
- قرار رفع رأس المال

## خلاصة الفصل

خلال هذا الفصل تطرقنا إلى أهم النقاط المتعلقة بماهية الهيكل المالي بداية بمفهوم الهيكل المالي الذي يمثل جميع أشكال وأنواع التمويل سواء مملوكة أو مقترضة وأيضا سواء من مصادر قصيرة الأجل أو طويل الأجل، ووضحنا الفرق بين الهيكل المالي وهيكل رأس المال، حيث الهيكل المالي يتكون من جميع مصادر التمويل طويلة وقصيرة في حين هيكل رأس المال مصادر التمويل قصيرة الأجل. وبيننا أسباب الاختلاف في مكونات الهيكل المالي بين المؤسسات، والمتمثلة في المحددات من محددات خارجية ومحددات داخلية وهي مجموعة من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عن تحديد أنواع الأموال المستخدمة في تمويل المؤسسة، وكذلك تطرقنا إلى مكونات الهيكل المالي ودراسة مصادر التمويل الطويلة والقصيرة الأجل، حيث يمكن للمؤسسات توفير الأموال التي تحتاجها في نشاطها عن طريق مصادر متعددة. وقد تم استعراض مختلف النظريات المتعلقة بالهيكل من النظريات التقليدية إلى النظريات الحديثة. بعد التطرق إلى النظريات المفسرة للهيكل المالي.

**الفصل الثالث: دراسة الضريبة على**

**أرباح الشركات وأثرها على الهيكل**

**المالي لمؤسسة حضنة حليب -**

**المسيلة-خلال الفترة 2011-2015**

## تمهيد

بعد أن تم تقديم محاور الدراسة النظرية، من خلال التطرق إلى ماهية الضريبة على أرباح الشركات وتأسيسها وكيفية حسابها وتحصيلها والذي كان موضوع الفصل الأول من هذا البحث، أما في الفصل الثاني فتطرقنا لدراسة وتحليل الهيكل المالي والنظريات المفسرة له، أما في الفصل الثالث فسنحاول إسقاط أهم النقاط التي تعرضنا لها في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وسيتم تحليل الهيكل المالي ومدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات لهذه المؤسسة وذلك للفترة الممتدة من 2011 إلى 2015.

وبغرض الإلمام بمختلف جوانب هذا الفصل قسمناه إلى مبحثين تقديم عام لمؤسسة الحضانة -المسيلة- كمبحث أول، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى تحليل الهيكل المالي ومدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات.

## المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة حضنة حليب -المسيلة-

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى لمحة تاريخية والتعريف بمؤسسة الحضنة، بالإضافة إلى عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأهم نشاطاتها.

### المطلب الأول: لمحة تاريخية والتعريف بمؤسسة حضنة حليب -المسيلة-

تعتبر مؤسسة الحضنة حليب إحدى المؤسسات المتوسطة الخاصة لإنتاج الحليب ومشتقاته، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، أنشأت من طرف أحد الخواص بتاريخ 1998/12/15 برأسمال اجتماعي يقدر بـ 6 ملايين دج، مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية بالمسيلة.

منذ تأسيسها وهي في توسع مستمر وتم تجسيد ذلك عبر عدة مراحل نذكرها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: مرحلة الإنشاء

تشمل هذه المرحلة منذ إنشائها من أول ديسمبر 1998 إلى 31 ديسمبر 2000 كانت تضم وحدة واحدة، وتنتج هذه الوحدة ما يلي: حليب الأكياس، أكياس اللبن، أكياس الرائب، أكياس حليب البقر.

مبلغ الاستثمار منذ الإنشاء في هذه المرحلة يقدر بـ 58.451.619.88 دج، بطاقة إنتاج تقدر بـ 40.000 لتر/ في اليوم.

خلال سنة 2000 المؤسسة حققت رقم أعمال يقدر بـ 127.792.000 دج متمثل في 50% أموال خاصة و50% الباقية ممولة عن طريق قروض بنكية متوسطة الأجل، باستخدام يد عاملة متمثلة في 25 عامل في نهاية السنة.

#### ثانياً: مرحلة التمديد الأول

هذه المرحلة غطت المدة من 1 جانفي 2001 إلى 31 ديسمبر 2003، معنية بوحدة واحدة. مبلغ الاستثمار منذ الإنشاء في هذه المرحلة يقدر بـ 29.596.968.27 دج، بطاقة إنتاج تقدر بـ 40.000 لتر/ في اليوم وتجاوز 140.000 ل/اليوم.

خلال هذه المرحلة حققت المؤسسة رقم أعمال يقدر بـ:

- 335.937.000 دج، في 2001 صاحب ذلك زيادة في اليد العاملة حيث بلغ عدد العمال 40 عامل.
- 496.255.000 دج، في 2002 حيث بلغ عدد العمال 39 عامل.

<sup>1</sup>الإدارة العامة للمؤسسة.

• 519.355.000 دج، في 2003 حيث بلغ عدد العمال 53 عامل.

كما تنوعت منتجاتها إلى عدة أنواع منها:

- حليب بمسحوق مبستر في كيس بلاستيكي مرن.
- لبن في كيس بلاستيكي مرن.
- حليب بقر مبستر في أكياس بلاستيكية.

#### ثالثا: مرحلة التمديد الثاني

هذه المرحلة من 01 جانفي 2004 إلى 31 ديسمبر 2004 عززت بوحدة ثانية (المشتقات المعبأة).

مبلغ الاستثمار منذ الإنشاء في هذه المرحلة يقدر بـ 513.938.339.31 دج، بطاقة إنتاج تقدر بـ 140.000 لتر/ في اليوم وتجاوز 320.000 ل/اليوم، و 180.000 لتر للوحدة الثانية.

إضافة إلى توسيع وتنويع خطوط الإنتاج المؤسسة ما يلي:

- حليب 1 ل مبستر في قارورة.
- اللبن 1 ل في قارورة.
- الرائب 1 ل في قارورة.
- حليب البقر 1ل في قارورة.
- يأوورت في قارورة 1ل
- يأوورت ممزوج بالفواكه في قارورة 1ل.
- يأوورت ممزوج بالفواكه في علب 110 غرام.
- حلوى قشطية في علبة 100غرام.

خلال سنة 2004 المؤسسة حققت رقم أعمال يقدر بـ 705.731.000 دج مع 58 عامل في نهاية السنة.

#### رابعا: مرحلة التمديد الثالث

هذه المرحلة من 01 جانفي 2005 إلى 31 ديسمبر 2011، مبلغ الاستثمار منذ الإنشاء في هذه المرحلة يقدر بـ 556.644.565 دج، حيث تم شراء مقر مجاور للملينة مساحته 230000م كان ملكا لشركة (EDIMCO) من اجل تجسيد عملية استثمار تتمثل في توسيع وحدات إنتاج الياوورت وقد دخلت في عملية الإنتاج وإنشاء وحدة لإنتاج العصير وأخرى لإنتاج الجبن.

بطاقة إنتاج تقدر بـ 320.000 لتر/ في اليوم وتجاوز 660.000 ل/اليوم موزعة كالتالي:

• 240.000 لتر من الحليب الأكياس.

• 240.000 لتر من اجل ياؤورت علب.

• 180.000 لتر من اجل ياؤورت قارورة.

خلال هذه المرحلة حققت المؤسسة رقم أعمال يقدر بـ:

• 1.221.594.000 دج، في 2005 مع 142 عامل.

• 2.213.552.000 دج، في 2006 مع 195 عامل.

• 2.939.428.000 دج، في 2007 مع 246 عامل.

• 3.799.650.000 دج، في 2008 مع 414 عامل.

• 5.018.264.160 دج، في 2009 مع 471 عامل.

• 5.728.445.788 دج، في 2010 مع 600 عامل.

• 7.019.456.946 دج، في 2011 مع 633 عامل.

في حين رأس المال الاجتماعي ارتفع من 97.000.000 دج في 2006 إلى 1.091.000.000 دج في 2011.

إضافة إلى توسيع وتنويع خطوط الإنتاج المؤسسة ما يلي:

- كرام ديسير علبة 100 غرام

- الفلان كراميل علبة 100 غرام

- ياؤورت ممزوج معطر

- ياؤورت ممزوج معطر وبالفواكه

- بيفيديس

- ياؤورت مشكل

- ياؤورت محلى

**خامسا: مرحلة التمديد الرابع**

هذه المرحلة من 01 جانفي 2012 إلى 31 ديسمبر 2014. مبلغ الاستثمار في هذه المرحلة يقدر بـ 3.038.126.247 دج.

بطاقة إنتاج تقدر بـ 660.000 لتر/ في اليوم وتجاوز 920.000 ل/اليوم موزعة كالتالي:

- 280.000 لتر من الحليب الأكياس.
  - 330.000 لتر من اجل ياؤورت علب.
  - 180.000 لتر من اجل ياؤورت قارورة.
  - 130000 لتر حلب معبأ في علب ذات 1 لتر.
- خلال هذه المرحلة حققت المؤسسة رقم أعمال يقدر بـ:

- 8.825.711.596 دج، في 2012 مع 742 عامل.
- 9.063.713.049 دج، في 2013 مع 795 عامل.
- 10.601.606.265 دج، في 2014 مع 883 عامل.
- 10.122.567.130 دج، في 2015 مع 964 عامل.

في حين رأس المال الاجتماعي ارتفع من 1.600.000.000 دج في 2013 إلى 2.100.000.000 دج في 2015.

إضافة إلى توسيع وتنويع خطوط الإنتاج المؤسسة ما يلي:

- كرام ديسير علبة 100 غرام
- كرام ديسير علبة 80 غرام
- الفلان كراميل علبة 100 غرام
- الفلان كراميل علبة 80 غرام
- حليب مبستر في علب UHT، (حليب في علب معقم بالحرارة الفائقة).
- حليب بقر مبستر في علب UHT
- حليب فيتامين مبستر في علب UHT
- زبدة

معلومات أخرى:

عدد الموردين الذين تتعامل معهم مؤسسة الحضانة حليب 20 مورد خارج الوطن، أما داخل الوطن فيبلغ عددهم 180 مورد، أما عدد الزبائن 500 زبون، بينما عدد موزعي الحليب 70 موزع، أما عدد مستودعات البيع 02 في الجزائر العاصمة وعنابة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>المديرية التجارية، مؤسسة حضانة حليب، المسيلة، سنة 2017.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة حضانة حليب -المسيلة-

يشكل الهيكل التنظيمي الإطار العام للتسلسل الإداري للمؤسسة، فهو الشكل الذي يوضح مواقع الوظائف وارتباطاتها الإدارية والعلاقات بين الأفراد كما يوضح خطوط السلطة والمسؤولية داخل التنظيم.

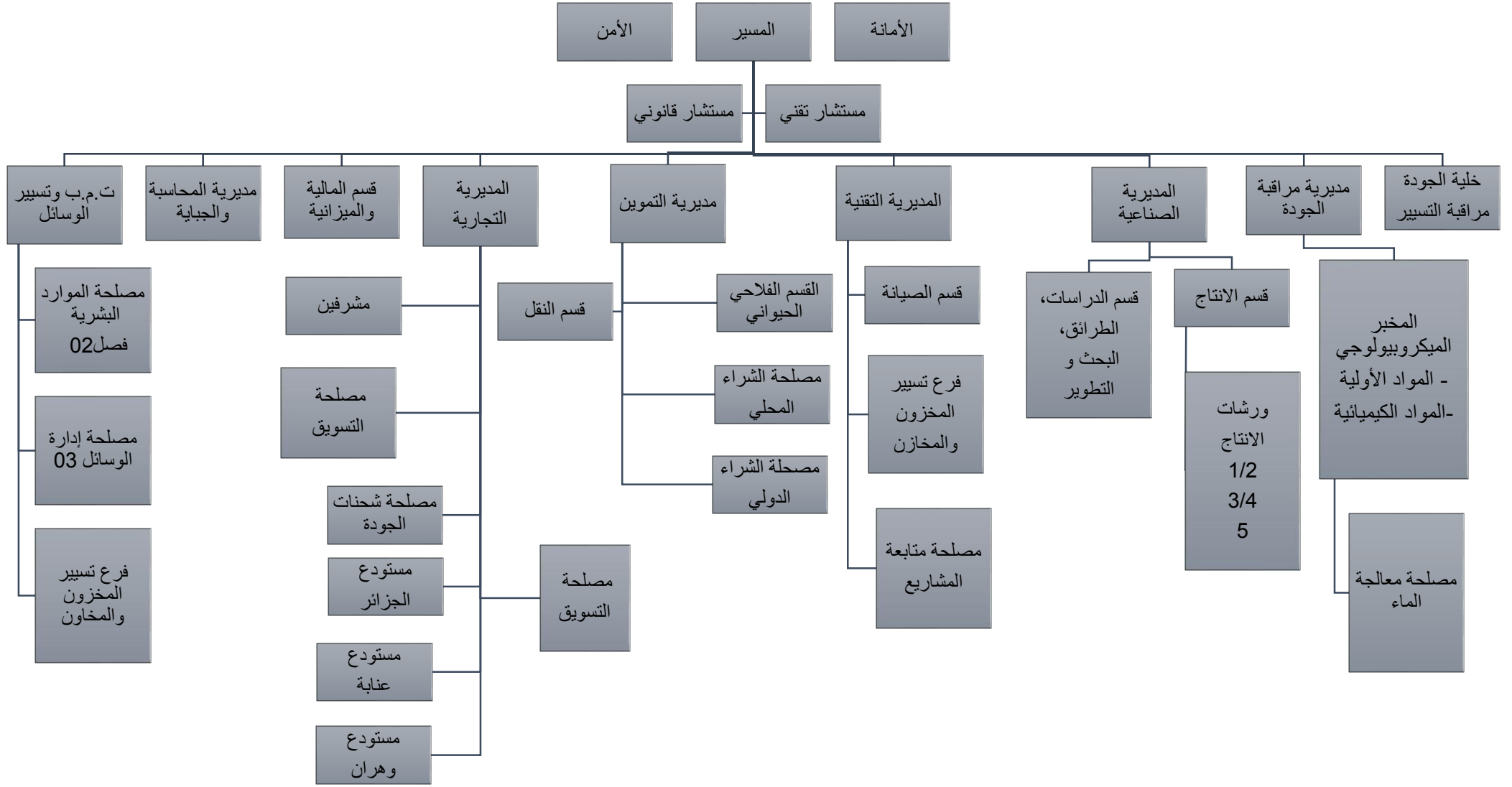
### أولاً: الهيكل التنظيمي

تسعى المؤسسة الاقتصادية الحديثة إلى التفاعل والتكيف مع خصائص التي تنشط البيئة الداخلية والخارجية، إن طبيعة الهيكل التنظيمي و نظرة العاملين في التنظيم تؤثر في قدرتهم على المشاركة والإبداع فالهيكل التنظيمي غير المرن والذي لا يتيح بناء علاقات خارج هذا الهيكل يؤدي بالعاملين على التخوف من إنشاء أية علاقات وأية اتصالات ويجعلهم غير متحمسين لإبداء آراءهم و انتقاداتهم، أما الهيكل التنظيمي المرن فإنه قادر على استيعاب المتغيرات ويشجع العاملين على الاجتهاد و الابتكار في سبيل تحقيق الأهداف، وأيضاً يساعد على تفعيل الهيكل التنظيمي غير الرسمي لتحقيق الأهداف.

فالهيكل التنظيمي للمؤسسة هو وسيلة لتحقيق الهدف المرجوة إذا تم استخدامه بشكل جيد ومناسب والعكس صحيح، وقد تم إعداد هيكل تنظيمي لمؤسسة الحضانة من طرف الإدارة يتناسب مع الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة ومن أهمها:

- تحقيق التطور والنمو من خلال الزيادة في الأرباح والإيرادات.
  - الحيازة على أكبر نسبة من السوق المحلي وبالتالي الريادة.
  - تحسين وتنويع المنتوجات والخدمات من أجل كسب العملاء والعملاء الجدد.
  - الإشراف على كل المصالح والهيئات والوظائف من أجل الضمان الحسن لتسيير المؤسسة.
- إن مؤسسة الحضانة حليب في توسع مستمر من خلال الأرباح التي تحققها في منشأتها ومنتجاتها، في نشاطاتها وفي إمكانياتها المادية والبشرية، وهذا انتاج الجهد الكبير المبذول من طرف إدارتها العليا، ومن أجل مواصلة هذا التحسن والتطوير أصبح لزاماً عليها تكييف هيكلها التنظيمي ليتماشى مع استراتيجيتها وأهدافها التي تصبو إليها، ويمكن تجسيد هيكلها التنظيمي في الشكل رقم (3-1).

شكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة حضانة حليب بالمسيلة



المصدر: مصلحة المستخدمين، مؤسسة حضانة حليب، المسيلة، سنة 2017.

## ثانياً: نشاط المؤسسة

تنشط المؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية وبالتالي فهي تساهم مثل المؤسسات الأخرى في عملية التنمية الاقتصادية بالدولة، ويمكن تجسيد نشاطها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

### 1- الشراء:

من اجل تزويدها بالمواد الأولية الضرورية لعملياتها الإنتاجية، تقوم المؤسسة باستيراد حوالي 80% من احتياجاتها من الخارج عن طريق التعاقد مع موردين، حيث يتم اختيار المورد المناسب على أساس الجودة والسعر، وتتعامل مع موردين أجنب مثل فرنسا، هولندا، الدانمارك، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وموردين محليين ممثلين في مؤسسات جزائرية مختصة في هذا المجال.

### 2- الإنتاج:

وهي المرحلة الثانية في نشاط المؤسسة تبدأ بعد الحصول على المواد الأولية، وتعتبر أهم حلقة في نشاط المؤسسة من خلالها تقوم المؤسسة بتحويل المواد الأولية من حالتها الطبيعية الأولى إلى منتجات نهائية تتمثل في الحليب ومشتقاته منها، الحليب المبستر، الرائب، اللبن، الأيوورت، الحلوة القشدية، وهذه المنتجات تنتج يوميا وعلى مدار السنة.

نتيجة التوسعات والمتنوعة سواء في نفس خطوط الإنتاج أو خلق خطوط جديدة أدى إلى زيادة في القدرة الإنتاجية في فترة وجيزة وهي تستخدم حوالي 90% من طاقتها الإنتاجية الحالية، بالنسبة لساعات العمل فهي تعمل طيلة أيام الأسبوع وبثلاث ورديات.

### 3- البيع:

بالنسبة لهذا النشاط تشرف عليه المصلحة التجارية (مصلحة البيع) وذلك وفق حالتين:

- بالنسبة للحالة الأولى: حالة الإنتاج وفق الطلبية فإن الكميات المنتجة مضمونة البيع، ويبقى عنصر النقل الذي يتم الاتفاق عليه إما بالوسائل الخاصة للزبون أو بوسائل المؤسسة.
- بالنسبة للحالة الثانية: حالة الإنتاج بدون طلبية فإن البيع يكون غير ذلك حيث تقوم به المؤسسة بإمكانياتها الخاصة وقدراتها التسويقية.

<sup>1</sup>المديرية الصناعية، مؤسسة حضانة حليب، المسيلة، سنة 2017.

## المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي ومدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات

من خلال هذا المبحث سنحاول تحليل الهيكل التمويلي لمؤسسة الحضانة حليب، وإظهار مختلف المصادر التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسة، وسيم التطرق إلى الضرائب التي تتحملها المؤسسة ومن أهمها الضريبة على أرباح الشركات، وهذا من أجل معرفة تأثير هذه الضريبة على الهيكل المالي للمؤسسة.

### المطلب الأول: تحليل الهيكل المالي لمؤسسة حضانة حليب

يتكون الهيكل المالي لمؤسسة حضانة حليب من مصادر تمويل داخلية وخارجية، وهذا ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل.

#### أولاً: مصادر التمويل الداخلي

كما تم التطرق في الفصل النظري أن أهم مورد داخلي هو التمويل الذاتي، ولذلك سنقوم بعرض التمويل الذاتي لمؤسسة الحضانة حليب للفترة الممتدة بين 2011 إلى 2015.

#### 1- التمويل الذاتي

يمكننا عرض التمويل الذاتي لمؤسسة حضانة حليب للفترة من 2011 إلى 2015 من خلال الجدول الموالي:

#### جدول رقم (3-1): قيم قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة حضانة حليب خلال الفترة (2011-2015)

الوحدة: دج

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
البيان					
نتيجة الدورة الصافية	293705156	344517906	277965603	201022540	303944156
مخصصات الإهلاك	1919579171	2765364638	3067191555	3654619909	4346829493
قدرة التمويل الذاتي	2213284327	3109882544	3345157158	3855642449	4650773649

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية (2011-2015)

يتبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق، أن قيم قدرة التمويل الذاتي على طول فترة الممتدة من 2011 إلى 2015 في ارتفاع وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها ذاتيا، حيث يعتبر مؤشرا جيدا لها.

## 2- الأموال الخاصة:

للمؤسسة قدرات تمويلية خاصة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-2): قيم قدرة الأموال الخاصة لمؤسسة حضانة حليب خلال الفترة (2011-2015)

الوحدة: دج

2015	2014	2013	2012	2011	السنوات البيان
1900000000	1800000000	1600000000	1350000000	1091000000	رأسمال تم إصداره
111371687	101320560	87422280	70196385	55511127	علاوات واحتياطيات
303944156	201022540	277965603	344517906	293705156	نتيجة صافية
2315315843	2102343100	1965387883	1764714291	1440216283	مجموع الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية (2011-2015)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيم الأموال الخاصة للمؤسسة كانت في ارتفاع على طول فترة الدراسة، وهذا راجع إلى زيادة رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى ارتفاع النتيجة الصافية.

وفي الأخير يمكن القول إن للمؤسسة رأس مال خاص يساعدها في تمويل جزء كبير من نشاطاتها.

## ثانيا: مصادر التمويل الخارجي

لمؤسسة حضانة حليب مصادر خارجية تمويلية متمثلة أساسا في الديون متوسطة وقصيرة الأجل.

### 1- التمويل عن طريق الديون متوسطة الأجل

الجدول الموالي يبين تطور الديون متوسطة الأجل لمؤسسة حضانة حليب خلال الفترة (2011-2015)

جدول رقم (3-3): تطور الديون متوسطة الأجل لمؤسسة حضانة حليب للفترة (2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
البيان					
مجموع لديون متوسطة الأجل	433223000	595876000	305198000	00	00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية (2011-2015)

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن مجموع الديون متوسطة الأجل على طول فترة الدراسة كان مصدرها الوحيد البنوك حسب ما تم التصريح به من طرف المصالح المالية بالمؤسسة، في انخفاض مستمر إلى أن تنعدم، ويفسر ذلك باعتماد مؤسسة الحضانة على كل من التمويل الذاتي والتمويل القصير الأجل.

### 2- التمويل عن طريق الديون قصيرة الأجل:

تعتمد مؤسسة حضانة حليب على الديون قصيرة الأجل مثل ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-4): تطور الديون قصيرة الأجل لمؤسسة حضانة حليب للفترة (2011-2015)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
البيان					
مجموع الديون قصيرة الأجل	2436032000	3296531000	7227257000	7253897000	7561304000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية (2011-2015)

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل في ارتفاع طول فترة الدراسة. وبغرض تمويل احتياجات دورة الاستغلال اعتمدت المؤسسة على الديون القصيرة الأجل، التي مصدرها الوحيد البنوك حسب ما تم التصريح به من طرف المصالح المالية بالمؤسسة.

### 3- الأهمية النسبية الديون قصيرة ومتوسطة الأجل:

لمعرفة أي من الديون تعتمد عليها المؤسسة بنسبة أكبر، سنقوم بحساب نسبة كل نوع من الديون إلى مجموع الديون.

#### الجدول رقم (3-5): نسبة الديون قصيرة وطويلة الأجل ضمن مجموع الديون للفترة 2011-2015

الوحدة : ألف دج

النسبة %	2015	النسبة %	2014	النسبة %	2013	النسبة %	2012	النسبة %	2011	البيانات
100	7561304	100	7253897	95.94	7227257	84.69	3296531	84.90	2436032	مجموع الديون قصيرة الأجل
00	00	00	00	4.06	305198	15.31	595876	15.10	433223	مجموع الديون متوسطة الأجل
100	7561304	100	7253897	100	7532455	100	3892407	100	2869255	مجموع الديون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية (2011-2015)

يتضح من الجدول أعلاه، أن مؤسسة الحضنة تعتمد بقوة على الديون قصيرة الأجل مقارنة بالديون متوسطة الأجل، ويلاحظ أيضا أن النسب كانت متقاربة على طول فترة الدراسة، حيث تراوحت نسبة الديون قصيرة الأجل بين 84.69 و100، أما بالنسبة للديون متوسطة الأجل فكانت النسبة بين 00 و15.31.

وسبب اعتماد مؤسسة الحضنة حليب على الديون قصيرة الأجل بالنسبة كبيرة راجع إلى لانخفاض تكلفة ومخاطر هذه القروض، بالإضافة إلى احتياجات المؤسسة في ذروة النشاط الموسمي وتنخفض هذه الحاجة بالانتهاء الموسم أو الدورة التجارية.

### ثالثا: دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة

سيتم عرض وتحليل مكونات الهيكل التمويلي للمؤسسة، وهذا من أجل معرفة القدرة التمويلية للمؤسسة من أجل حصر جميع مصادرها ومواردها التمويلية المستعملة في تمويل احتياجات دورتي الاستغلال والاستثمار للفترة (2011-2015) كما يلي:

#### جدول رقم (3-6): الهيكل التمويلي لمؤسسة حضانة حليب للفترة (2011-2015)

السنوات البيان	2011	النسبة %	2012	النسبة %	2013	النسبة %	2014	النسبة %	2015	النسبة %
الأموال الخاصة	1440216283	33.41	1764714291	31.19	1965387883	20.69	2102343100	28.15	2315315843	23.44
الديون	2869255000	66.59	3892407000	68.81	7532455000	79.31	7253897000	71.85	7561304000	76.56
مجموع الموارد التمويلية	4309471283	100	5657121291	100	9497842883	100	7466240100	100	9876619843	100

#### المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية (2011-2015)

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق، أن مصادر تمويل مؤسسة حضانة حليب، كانت متنوعة على طول فترة الدراسة حيث يتكون هيكلها المالي من الأموال الخاصة بالإضافة إلى الديون القصيرة ومتوسطة الأجل، ونلاحظ أيضا أن الأموال الخاصة بلغت أكبر نسبة لها في سنة 2011 حيث قدرت بـ 33.41%، لتتخفف خلال سنتي 2012 و 2013، وبعد ذلك تعود للارتفاع خلال سنة 2014 حيث قدرت بـ 28.15%، لتتراجع خلال سنة 2015.

أما بالنسبة للديون فهي في ارتفاع طول فترة الدراسة وذلك راجع إلى رغبة المؤسسة في التطور والتوسع كما تم التطرق له سابقا في تقديم المؤسسة، حيث بلغت أقصاها سنة 2013 بنسبة قدرها 79.31%، وانخفضت خلال سنة 2014 حيث بلغت 71.85%، بسبب تسديد المؤسسة لجزء من ديونها.

ويمكن القول أن المؤسسة تعتمد بنسبة كبيرة في تمويل مشاريعها على الديون، وهذا ما يجعلها تستفيد من الإعفاءات والامتيازات الضريبية في إطار تشجيع الدولة للاستثمار.

## المطلب الثاني: تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي لمؤسسة حضانة حليب -المسيلة-

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى الوضعية الجبائية للمؤسسة من خلال عرض الضرائب والرسوم التي تتحملها المؤسسة، وتطور كل من النتيجة الجبائية والضريبة على أرباح الشركات وأثر هذه الضريبة على الهيكل المالي.

### أولاً: تحديد الوضعية الجبائية للمؤسسة

#### 1- الضرائب التي تخضع لها المؤسسة:

تتعدد وتتوزع الضرائب والرسوم التي تتحملها مؤسسة الحضانة حليب، نظرا لطبيعتها القانونية شركة ذات مسؤولية محدودة، فهي تخضع إلى كل من:

- الرسم على القيمة المضافة TVA: تتحمل المؤسسة الرسم على القيمة المضافة بمعدل 17% خلال فترة الدراسة (ابتداء من سنة 2017 المعدل هو 19%) بالنسبة للمشتريات و المبيعات مع الاستفادة من بعض الإعفاءات ودعم الدولة (إعفاء بعض المنتجات التامة التالية من الرسم على القيمة المضافة مثل: حليب كيس بلاستيكي وحليب بقر كيس بلاستيكي وحليب UHT ، إعفاء المواد الأولية من الرسم على القيمة المضافة مثل : بودرة حليب و حليب البقر)
- الرسم على النشاط المهني TAP : مؤسسة حضانة حليب تستفيد من معدل 1 % من رقم الأعمال كونها تمارس نشاط إنتاجي، وذلك دون الاستفادة من أي تخفيض في هذا الرسم ولكن تستفيد من إعفاءات وتتمثل في: إعفاء بعض المنتجات التامة التالية من الرسم على النشاط المهني مثل: حليب كيس بلاستيكي وحليب بقر كيس بلاستيكي وحليب بقر UHT ، إعفاء المواد الأولية من الرسم على النشاط المهني مثل : بودرة حليب و حليب البقر)، بالإضافة إلى إعفاء تمنحه الدولة في إطار التعامل مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: تخضع لهذه الضريبة كل ما يخص الرواتب والأجور والمكافآت الممنوحة للمستخدمين.
- حقوق الطابع DT
- حقوق الجمركة DD: معدلاتها تكون من 5% و 15% و 30%.
- الضريبة على أرباح الشركات IBS : بمعدل 19%.

## 2- تحليل الضريبة على أرباح الشركات المطبقة على المؤسسة:

### 2-1- تحديد النتيجة الجبائية لمؤسسة الحضنة

يمكن إظهار تطور النتيجة الجبائية لمؤسسة حليب للفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 من خلال الجدول الموالي:

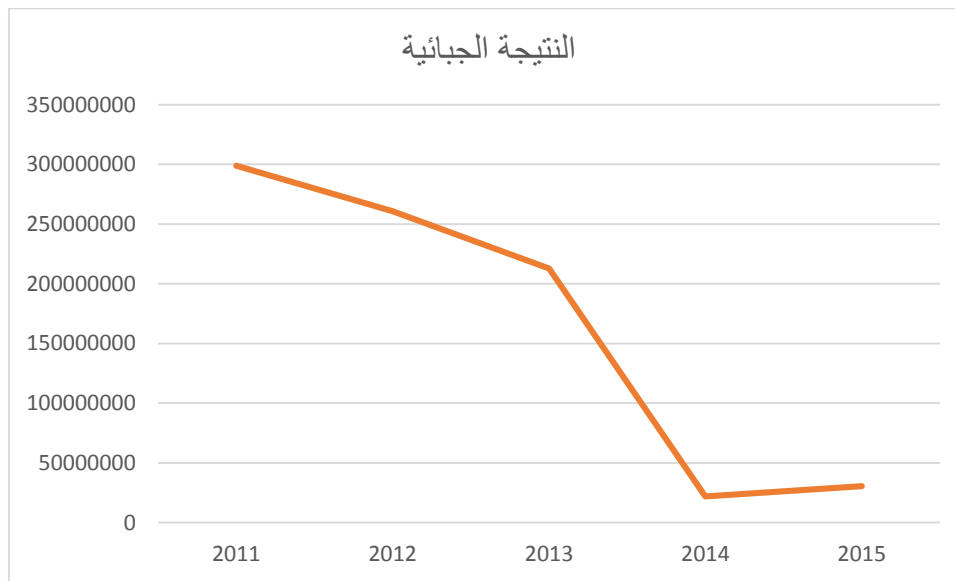
جدول رقم (3-7): تطور النتيجة الجبائية للفترة (2011-2015) الوحدة: دج

السنوات البيان	2011	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	7168671484	9030825775	9509160426	10836085762	10316178275
النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة	298862600	260889732	212897579	21846144	30663967

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2011-2015)

ولتسهيل عملية الملاحظة نقوم بتمثيل معطيات الجدول السابق في المنحنى البياني التالي:

شكل رقم (3-2): منحنى بياني يمثل تطور النتيجة الجبائية لمؤسسة حليب خلال الفترة الممتدة (2011-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2011-2015)

يلاحظ من خلال المنحنى أعلاه، أن النتيجة الجبائية على انخفاض طول فترة الدراسة على الرغم من زيادة رقم الأعمال خلال نفس الفترة.

بالرجوع إلى الميزانيات الجبائية ذلك الانخفاض سببه وجود فوائض القيم قصيرة أو طويلة الأمد الناتجة عن التنازل الجزئي أو الكلي لأحد الأصول المثبتة في إطار نشاط المؤسسة الإنتاجي، خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2015. وكما هو معروف أن جزء من مبلغ فوائض معفى من الضريبة على أرباح الشركات وهذا ضمن الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة.

## 2-2- الضريبة على أرباح الشركات

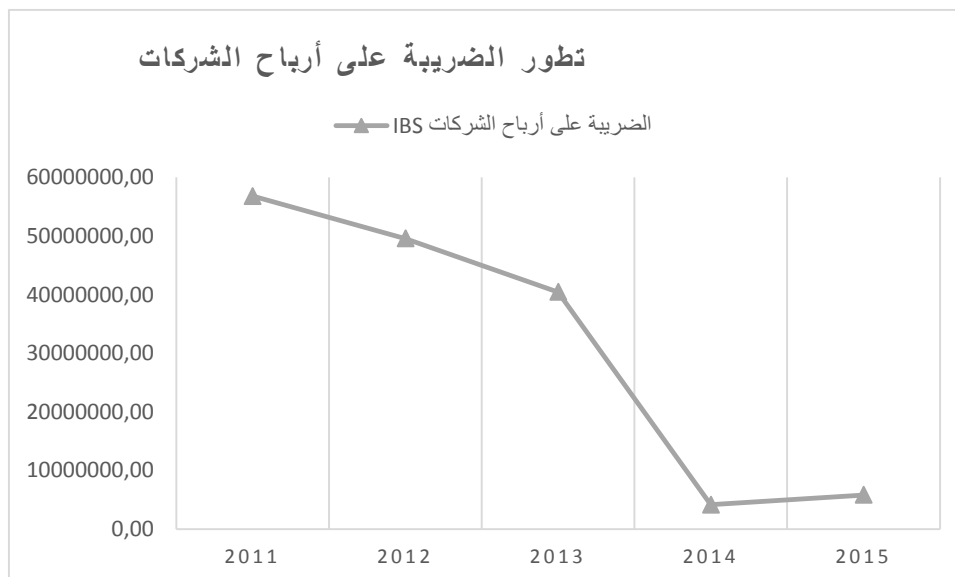
يمكن إظهار تطور الضريبة على أرباح الشركات التي تتحملها مؤسسة حضانة حليب للفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(3-8): تطور الضريبة على أرباح الشركات للفترة (2011-2015) الوحدة: دج

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
البيان	56783894.00	49569049.08	40450540.01	4150767.36	5826153.73
الضريبة على أرباح الشركات IBS					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات الجبائية (2011-2015)

شكل رقم (3-3): منحنى بياني يمثل تطور الضريبة على أرباح الشركات لمؤسسة حضانة حليب للفترة الممتدة من 2011 إلى 2015



**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات الجبائية (2011-2015)**

يلاحظ من خلال المنحنى أعلاه، أن الضريبة على أرباح الشركات في انخفاض طول فترة الدراسة، وهذا راجع إلى انخفاض في النتيجة الجبائية على الرغم من زيادة رقم الأعمال طول فترة الدراسة. يفسر ذلك الانخفاض إلى الإعفاءات والامتيازات الضريبية التي استفادت منها المؤسسة.

**2-3- إعفاءات في الضريبة على أرباح الشركات التي تستفيد منها مؤسسة حضانة حليب:**

تستفيد المؤسسة كونها وحدة إنتاجية من إعفاءات مختلفة تمنحها الدولة وتتمثل في:

- إعفاء بعض المنتجات التامة من الضريبة على أرباح الشركات مثل: حليب بقر كيس بلاستيكي وحليب بقر UHT.
- إعفاء المواد الأولية من الضريبة على أرباح الشركات مثل: بودرة حليب وحليب البقر.
- إعفاء في إطار التعامل مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وسيتم تلخيص مبلغ النتيجة الجبائية المعفاة من الضريبة على أرباح الشركات في الجدول الموالي:

**جدول رقم (3-9): مبلغ النتيجة الجبائية المعفى الضريبة على أرباح الشركات IBS للفترة (2011-2015) الوحدة: دج**

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
البيان	102773307	107503113	136043795	158269000	259943929
مبلغ النتيجة الجبائية المعفى الضريبة على أرباح الشركات IBS					

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات الجبائية (2011-2015)**

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن مبلغ النتيجة الجبائية المعفى من الضريبة على أرباح الشركات في ارتفاع طول فترة الدراسة، وهذا ما يفسر انخفاض في النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة.

## 2-4- كيفية دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لمؤسسة الحضانة حليب:

تدفع الضريبة على أرباح الشركات بصفة تلقائية لدى قابضات الضرائب بعد قيام المكلف بحساب مبلغ الضريبة بنفسه دون إشعار مسبق من طرف مصلحة الضرائب.

بالنسبة لمؤسسة حضانة حليب فهي لا تتبع نظام التسديد التلقائي الذي يتم وفق ثلاثة أقساط متساوية متبوعة بقسط التسوية الذي يعبر عن الرصيد الباقي من الضريبة الواجب دفعها، بل يتم تسديد الضريبة مرة واحدة على الرغم من أن حجم الضرائب التي هي على عاتق المؤسسة لا يستهان به. ومنه يمكن القول أن المؤسسة لا تستفيد من أي امتياز أثناء تسديد الضريبة، أي عدم وجود وفر ضريبي.

## ثانيا: تقييم أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي لمؤسسة حضانة حليب

بهدف معرفة أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل التمويلي لمؤسسة حضانة حليب، تم عرض مصادر التمويل منها ما هو داخلي والمتمثل في الأموال الخاصة، ومنها ما هو خارجي والمتمثل في الديون القصيرة والمتوسطة الأجل.

ولمعرفة هذا الأثر لابد من دراسة الوضعية الجبائية للمؤسسة والتعرض للضرائب والرسوم التي تتحملها، وعرض النتيجة الجبائية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 وكذلك مبلغ الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاءات التي تستفيد منها المؤسسة ومبلغ النتيجة الجبائية المعفاة من الضريبة.

كما ذكرنا سابقا تستفيد مؤسسة الحضانة من امتيازات وإعفاءات ضريبية متمثلة في:

- إعفاء الفوائد الخاصة بالقروض من الضريبة على أرباح الشركات باعتبارها من الأعباء الواجبة الخصم من النتيجة الجبائية.
- اعتماد المؤسسة على القروض القصيرة لانخفاض أعبائها الضريبية.
- استفادة المؤسسة من عدة إعفاءات وامتيازات ضريبية منها ما يكون على المنتجات التامة الصنع والمواد الأولية، ومنها ما هو من جراء التعامل مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

## خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي تمت دراسة أثر الضريبة على أرباح الشركات على اختيار الهيكل المالي لمؤسسة حضانة حليب، وذلك من خلال تقديم ورقة فنية عن مؤسسة حضانة حليب تضمنت لمحة تاريخية و التعريف بالمؤسسة و عرض الهيكل التنظيمي لها كمبحث أول، أما المبحث الثاني فتضمن تحليل الهيكل المالي ومدى أثر الضريبة على أرباح الشركات عليه، من خلال عرض وتحليل مختلف مصادرها التمويلية، ومن ثم التطرق إلى الوضعية الجبائية للمؤسسة خلال فترة الدراسة عن طريق عرض الضرائب و الرسوم التي تتحملها المؤسسة، وتطور كل من النتيجة الجبائية و الضريبة على أرباح الشركات خلال فترة الدراسة وكذلك الإعفاءات التي تستفيد منها المؤسسة وتقييم أثر هذه الضريبة. وقد تبين لنا أن زيادة حجم الضرائب أو انخفاضها يؤثر بصورة مباشرة على كل من النتيجة والقرارات التمويلية.

الخاتمة العامة

لمعالجة إشكالية البحث والمتمثلة في معرفة أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي لمؤسسة حضنة حليب، ولاختبار الفرضيات قسم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى ماهية الضريبة على أرباح الشركات ومجال تطبيق هذه الضريبة والإعفاءات والتخفيضات المرتبطة بها، بالإضافة إلى تأسيس الضريبة على أرباح الشركات وكيفية حسابها وتحصيلاتها.

أما الفصل الثاني خصص لتحليل الهيكل المالي من حيث المفهوم والمناهج، بالإضافة إلى محددات ومكونات الهيكل المالي، وبهدف إبراز موقع الضريبة على أرباح الشركات في الهيكل المالي تم عرض مختلف النظريات والأطروحات التي حاولت معرفة التأثير الضريبي على هيكل التمويل، ومن أهمها النظرية التقليدية ونظرية ميلر ومودجلياني، بالإضافة إلى ذلك تم التعرض إلى التأثير الذي تحدثه الضريبة.

أما في الفصل التطبيقي فقد تعرضنا فيه لدراسة أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي لمؤسسة الحضنة حليب، تم تحليل الوضعية المالية بهدف معرفة القدرة على التمويل ومعرفة مختلف مصادر التمويل التي تملكها المؤسسة، بالإضافة إلى الوضعية الجبائية للمؤسسة من خلال عرض مختلف الضرائب والرسوم التي تتحملها المؤسسة وعرض تطور النتيجة الجبائية خلال الفترة الممتدة بين (2011-2015) وكذلك حساب مبلغ الضريبة على أرباح الشركات وطرق تسديدها، وتحليل أثر الضريبة على أرباح الشركات من خلال الإعفاءات و التخفيضات الممنوحة للمؤسسة من طرف الدولة في إطار دعم الاستثمار.

#### أولاً: نتائج الدراسة

ومن خلال الدراسة في الجانبين النظري والتطبيقي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات أهمها:

1- تتنوع وتتعدد مصادر تمويل المؤسسات فمنها ما هو داخلي متمثل في التمويل الذاتي والتنازل عن الاستثمارات من خلال الاستفادة من فوائض القيمة المهنية وإعادة استثمارها، ومنها ما هو خارجي متمثل في الديون القصيرة وطويلة الأجل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- ساهمت الامتيازات والتخفيضات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة للمؤسسات في خفض عبء الضريبة على أرباح الشركات وهذا ما تم التوصل إليه من خلال دراسة حالة مؤسسة الحضنة حليب.

- 3- لكل مصدر تمويل معاملة جبائية خاصة، وهذا ما تم التوصل إليه حيث أن فوائد القروض قابلة للتخفيض من النتيجة الجبائية وهي أعباء مقبولة جبائياً، ويكون هنالك وفر ضريبي يشجع على اعتماد المؤسسات على الاقتراض كمصدر تمويل.
  - 4- يعتبر التمويل الذاتي أحسن مصدر تمويلي، إلا أنه غير كافي لتغطية المشاريع الاستثمارية نظراً لضخامتها.
  - 5- للضريبة على أرباح الشركات تأثير على القرارات التمويلية.
- ثانياً: الاقتراحات**

من خلال ما سبق من نتائج نقترح التوصيات التالية:

- 1- ضرورة توظيف أشخاص ذوي كفاءة في مجال التشريع الجبائي، كمستشارين جبائيين بهدف تقديم توليفة من الاستثمارات والقرارات التمويلية مع النصوص والقوانين الضريبية.
- 2- على المسير المالي للمؤسسة الحصول على أكبر الوفورات الضريبية من خلال ترشيد قراراته التمويلية.
- 3- على المؤسسة المفاضلة بين مصادر التمويل بناء على التكلفة والعائد.
- 4- عدم المؤسسة الإفراط في الاستدانة لتجنب خطر الإفلاس.
- 5- الاستفادة أكثر من دعم الدولة فيما يخص الإعفاءات الضريبية الممنوحة من طرف الدولة لتطوير حجم نشاط المؤسسة.
- 6- لا بد أن يكون المدير المالي للمؤسسة على دراية بالقوانين والتشريعات الجبائية، من أجل تكييف قراراته التمويلية بما يتلاءم مع البيئة الضريبية.
- 7- العمل على نشر الوعي الضريبي وترسيخه لدى المجتمع، وذلك من خلال إدراج التكوين والثقافة الضريبية ضمن البرامج التربوية، والاستعانة بكافة الوسائل الاعلامية، السمعية منها والبصرية، إضافة إلى إقامة مكاتب للإرشاد الضريبي.

ثالثاً: آفاق الدراسة

لقد تناولت هذه المذكرة أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة دراسة حالة حضانة حليب من 2011 إلى 2015، وذلك على المستوى الكلي دون التطرق بشكل مفصل إلى:

- 1- أثر الضريبة على أرباح الشركات على كل مصدر تمويلي.
- 2- المعاملة الجبائية والاعفاءات التي تطبق على كل مصدر تمويل.
- 3- الأثر الجبائي للبدائل التمويلية.

وعليه، يمكن أن تشكل هذه الجوانب التي لم تتناولها المذكرة موضوعاً لأبحاث أخرى لاحقة، وبهذا نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وإنجازه، ونسأل الله التوفيق.

# قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- 1- أبو الفتوح علي فضالة، الهياكل التمويلية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994.
- 2- الخطيب خالد، وليد عبد القادر، الأصول العلمية في الحاسبة الضريبية، دار الحامد، عمان، 1998.
- 3- السامراني عدنان هاشم، الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل)، الطبعة الثانية منقحة، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997.
- 4- السعيد فرحات جمعة، جاد الرب عبد السميع، الإدارة المالية والبيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، مصر، 2001.
- 5- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي-الإدارة المالية-، الطبعة الأولى، دار وائل، 2006.
- 6- بن عمارة منصور، الضريبة على أرباح الشركات، دار هومه، الجزائر، 2010.
- 7- جلال الدين مرسي، احمد عبد الله اللحح، الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2009.
- 8- جميل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- 9- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 10- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 11- حنفي عبد الغفار، أساسيات الإدارة المالية: دراسات جدوى-تحليل مالي-هيكل راس المال سياسات توزيع الأرباح، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003.
- 12- حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، دار النشر غير مذكورة، مصر، سنة النشر غير مذكورة.
- 13- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث-جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء الأول، دار هومه، الجزائر، 2005.
- 14- عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 15- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- 16- عبد العزيز النجار، السياسة المستقبلية للإدارة المالية لإصلاح الهيكل المالي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2009.
- 17- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 138.
- 18- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، الأردن، 2009.
- 19- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 20- محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، مصر، سنة النشر غير مذكورة.
- 21- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 22- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية التحليل المالي للمشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 23- محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 24- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 320.
- 25- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد، الأردن، 2008.
- 26- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني-الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006.
- 27- محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014.
- 28- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- 29- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
- 30- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004.
- 31- منصور أحمد البديوي، المحاسبة الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 32- يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2008.

### 2. الرسائل والأطروحات

- أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012.
- رفاع توفيق، محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
- محمد بوشوشة، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير اقتصاد وتسيير المؤسسة، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2007.

### 3. القوانين

- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 136، طبعة 2017، الجزائر.
- وزارة التجارة، القانون التجاري الجزائري، الجزائر، 2007.

### 4. المجلات

- منير إبراهيم صالح هندي، تأثير الوفورات الضريبية تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة على نسبة الاقتراض وعلى القيمة السوقية للمنشأة (نموذج مقترح)، المجلة العلمية، العدد الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر.

### 5. الملتقيات

- قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليلة، الجزائر، 20-21 ماي 2002.
- ناصر مراد، انعكاس العولمة على السياسة الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليلة، ملتقى ما بين 11-12 ماي 2003.
- عبد المجيد تيمراوي، هواري معراج، مداخلة بعنوان: مداخل تحديد هيكل رأس المال ودورها في تحديد قيمة المؤسسة، الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسات الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2005.

ثانيا: المراجع الأجنبية

**1. Les ouvrages**

- Burlaud A, Eglemji Y, et Mykita P, dictionnaire de gestion : comptabilité finance, contrôle, Edition Foucher, Paris, 1999.
- Florence Delahaye, Jacqueline Delahaye, finance d'entreprise manuel et applications, 2 eme édition, DUNOD, Paris, 2009.

ثالثا: موقع الأنترنت

- [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)
- [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية المالية والجباية وجدول حساب النتائج لسنة 2011

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|

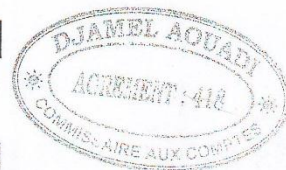
Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION INDUSTRIELLE

Adresse ZONE INDUSTRIELLE M'SILA W.DE M'SILA

Exercice clos le 31/12/2011



BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (201

ACTIF	2011			2010
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	3 192 965	2 162 581	1 030 384	1 060 981
Immobilisations corporelles			0	
Terrains	129 287 530		129 287 530	129 287 530
Bâtiments	272 648 179	43 521 810	229 126 369	239 111 981
Autres immobilisations corporelles	4 474 467 944	1 873 894 780	2 600 573 164	3 037 762 401
Immobilisations en concession			0	
Immobilisations en cours	629 994 322		629 994 322	135 537 301
Immobilisations financières			0	
Titres mis en équivalence			0	
Autres participations et créances rattachées			0	
Autres titres immobilisés			0	
Prêts et autres actifs financiers non courants	258 529 439		258 529 439	16 104 201
Impôts différés actif			0	
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>5 768 120 379</b>	<b>1 919 579 171</b>	<b>3 848 541 208</b>	<b>3 558 864 401</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	1 742 383 387		1 742 383 387	1 053 875 181
Créances et emplois assimilés			0	
Clients	287 844 572		287 844 572	304 091 401
Autres débiteurs	317 000 055		317 000 055	231 821 001
Impôts et assimilés			0	
Autres créances et emplois assimilés			0	
Disponibilités et assimilés			0	
Placements et autres actifs financiers courants			0	
Trésorerie	44 186 190		44 186 190	33 291 401
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>2 391 414 204</b>	<b>0</b>	<b>2 391 414 204</b>	<b>1 623 079 001</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>8 159 534 583</b>	<b>1 919 579 171</b>	<b>6 239 955 412</b>	<b>5 181 943 501</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099928056212644

Désignation de l'entreprise

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION INDUSTRIELLE

Adresse ZONE INDUSTRIELLE M'SILA W.DE M'SILA

Exercice clos le 31/12/2011



**BILAN (PASSIF)**

PASSIF	2011	2010
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	1 091 000 000	700 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	55 511 127	34 000 000
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	293 705 156	430 222 520
Autres capitaux propres I Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>1 440 216 283</b>	<b>1 164 222 520</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières	2 310 974 989	2 255 094 132
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>2 310 974 989</b>	<b>2 255 094 132</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	586 520 571	936 451 422
Impôts	184 460 291	171 493 962
Autres dettes	261 042 873	111 216 265
Trésorerie Passif	1 456 740 405	543 465 254
<b>TOTAL III</b>	<b>2 488 764 140</b>	<b>1 762 626 903</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>6 239 955 412</b>	<b>5 181 943 555</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|

Désignation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

Exercice du : 01/01/2011 Au : 31/12/2011



**COMPTE DE RESULTAT**

	2011		2010	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		4 099 632		10 769 599
Produits fabriqués		7 015 357 315		5 737 576 189
Production vendue Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>7 019 456 947</b>		<b>5 748 345 788</b>
Production stockée ou déstockée		89 373 289		12 614 515
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		59 841 248		21 423 648
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>7 168 671 484</b>		<b>5 782 383 951</b>
Achats de marchandises vendues	4 057 738		9 912 639	
Matières premières	5 068 066 253		4 155 481 310	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services			345 600	
Autres consommations	80 770 496		77 838 659	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Services extérieurs				
Locations	80 480 355		66 539 637	
Entretien, réparations et maintenance	6 282 806		14 091 281	
Primes d'assurances	36 740 328		10 930 684	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	4 055 053		2 905 180	
Publicité	129 300 627		30 729 019	
Déplacements, missions et réceptions	16 739 461		15 933 247	
Autres services	100 950 292		86 866 774	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>5 527 443 409</b>		<b>4 471 574 030</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>	<b>0</b>	<b>1 641 228 076</b>	<b>0</b>	<b>1 310 809 922</b>
Charges de personnel	310 813 930		185 015 409	
Impôts et taxes et versements assimilés	57 819 080		56 943 263	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>	<b>0</b>	<b>1 272 595 067</b>	<b>0</b>	<b>1 068 851 250</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0191912801562121644

Désignation de l'entreprise :

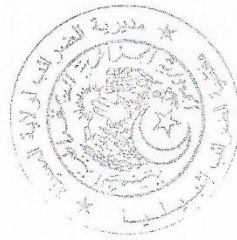
SARL HODNA LAIT  
 Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES  
 Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA



Rubriques	2011		2010	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		10 727 184		26 228 006
Autres charges opérationnelles	103 249 984		14 668 290	
Dotations aux amortissements	695 542 517		498 847 070	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>0</b>	<b>484 529 750</b>	<b>0</b>	<b>581 563 896</b>
Produits financiers		24 720 347		69 573 438
Charges financières	184 122 610		142 879 564	
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>159 402 263</b>	<b>0</b>	<b>73 306 126</b>	<b>0</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>0</b>	<b>325 127 487</b>	<b>0</b>	<b>508 257 771</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)		16 764 619		11 447 144
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	469 392		11 461 499	
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>0</b>	<b>16 295 227</b>	<b>14 355</b>	<b>0</b>
Impôts exigibles sur résultats	47 717 558		78 020 896	
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX - RESULTAT NET DE LOEXERCICE</b>	<b>0</b>	<b>293 705 156</b>	<b>0</b>	<b>430 222 520</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.

2012 04 29



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4

Désignation de l'entreprise :  
 SARL HODNA LAIT  
 Activité PRODUCTION DE LAIT ET DERIVES  
 Adresse ZONE INDUTRIELLE BP N°451 CA M'SILA

Exercice du : 01/01/2011 Au : 31/12/2011



9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)		Bénéfice	341 422 71
		Perte	
<b>II. Réintégrations</b>			
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation			
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles			
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles			10 850 00
Frais de réception non déductibles			
Cotisations et dons non déductibles			
Impôts et taxes non déductibles			
Provisions non déductibles			
Amortissements non déductibles			1 645 63
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles			
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)			
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)			
Impôts sur les bénéfices des sociétés		Impôt exigible sur le résultat	47 717 55
		Impôt différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles			
Amendes et pénalités			
Autres réintégrations			
<b>Total des réintégrations</b>			<b>60 213 19</b>
<b>III. Déductions</b>			
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)			
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.			
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)			
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)			
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)			
Complément d'amortissements			
<b>Autres déductions (exonération ANDI=70333079DA exoneration lait cru =32440228 DA)</b>			<b>102 773 30</b>
<b>Total des déductions</b>			<b>102 773 30</b>
<b>IV. Déficits antérieurs à déduire</b>			
Déficit de l'année 20			
Déficit de l'année 20			
Déficit de l'année 20			
Déficit de l'année 20			
<b>Total des déficits à déduire</b>			
<b>Résultat fiscal (I+II-III-IV)</b>		<b>Bénéfice</b>	<b>298 862 60</b>
		<b>Déficit</b>	

(\*) A détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم (02): الميزانية المالية والجبائية وجدول حساب النتائج لسنة 2012

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |099928056212644|

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA



Exercice au 31/12/2012



BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2012			2011
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			0	
Immobilisations incorporelles	4 282 664	3 312 446	970 218	1 030 384
Immobilisations corporelles			0	
Terrains	241 287 530		241 287 530	129 287 530
Bâtiments	430 320 548	74 307 516	356 013 032	242 656 946
Autres immobilisations corporelles	5 662 031 291	2 687 744 676	2 974 286 615	2 587 042 587
Immobilisations en concession			0	
Immobilisations en cours	453 700 574		453 700 574	629 994 322
Immobilisations financières			0	
Titres mis en équivalence			0	
Autres participations et créances rattachées			0	
Autres titres immobilisés			0	
Prêts et autres actifs financiers non courants	319 399 150		319 399 150	258 529 439
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>7 111 021 757</b>	<b>2 765 364 638</b>	<b>4 345 657 119</b>	<b>3 848 541 208</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	2 702 294 310		2 702 294 310	1 742 383 387
Créances et emplois assimilés			0	
Clients	374 174 037		374 174 037	287 844 572
Autres débiteurs	784 753 233		784 753 233	317 000 055
Impôts et assimilés	22 397 811		22 397 811	
Autres créances et emplois assimilés			0	
Disponibilités et assimilés			0	
Placements et autres actifs financiers courants			0	
Trésorerie	32 605 469		32 605 469	44 186 190
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>3 916 224 860</b>	<b>0</b>	<b>3 916 224 860</b>	<b>2 391 414 204</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>11 027 246 617</b>	<b>2 765 364 638</b>	<b>8 261 881 979</b>	<b>6 239 955 412</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0999280562112644

Désignation de l'entreprise

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice au 31/12/2012



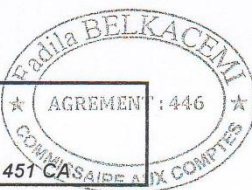
BILAN (PASSIF)



PASSIF	2012	2011
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	1 350 000 000	1 091 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	70 196 385	55 511 127
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	344 517 906	293 705 156
Autres capitaux propres I Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>1 764 714 291</b>	<b>1 440 216 283</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières	2 466 569 226	2 310 974 989
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>2 466 569 226</b>	<b>2 310 974 989</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 379 318 508	586 520 571
Impôts	212 204 469	184 460 291
Autres dettes	596 535 156	261 042 873
Trésorerie Passif	1 842 540 329	1 456 740 405
<b>TOTAL III</b>	<b>4 030 598 462</b>	<b>2 488 764 140</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>8 261 881 979</b>	<b>6 239 955 412</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION



N.I.F | 099928056212644

Désignation de l'entreprise :  
SARL HODNA LAIT  
Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES  
Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CAS

Exercice du : 01/01/2012 Au : 31/12/2012

COMPTE DE RESULTAT

0	2012		2011	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		5 410 173		4 099 632
Produits fabriqués				
Production vendue		8 820 301 423		7 015 357 315
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>8 825 711 596</b>		<b>7 019 456 947</b>
Production stockée ou déstockée		119 718 515		89 373 289
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		85 395 664		59 841 248
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>9 030 825 775</b>		<b>7 168 671 484</b>
Achats de marchandises vendues	5 002 119		4 057 738	
Matières premières	6 669 610 926		5 068 066 253	
Autres approvisionnements	68 138			
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	88 098 112		80 770 496	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	68 664 985		80 480 355	
Entretien, réparations et maintenance	13 443 079		6 282 806	
Primes d'assurances	22 591 967		36 740 328	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 020 133		4 055 053	
Publicité	31 168 997		129 300 627	
Déplacements, missions et réceptions	16 980 679		16 739 461	
Autres services	175 576 845		100 950 292	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>7 094 225 980</b>		<b>5 527 443 409</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>	<b>0</b>	<b>1 936 599 796</b>	<b>0</b>	<b>1 641 228 076</b>
Charges de personnel	399 131 578		310 813 930	
Impôts et taxes et versements assimilés	60 178 678		57 819 080	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>	<b>0</b>	<b>1 477 289 540</b>	<b>0</b>	<b>1 272 595 067</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION



N.I.F. 099928056212644

Désignation de l'entreprise : SARL HODNA LAIT  
 Activité : PRODUCTION LAIT ET DERIVES  
 Adresse : ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

2013 ٢٠١٣

487/213

Rubriques	2012		2011	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		11 366 301		10 727 184
Autres charges opérationnelles	131 257 069		103 249 984	
Dotations aux amortissements	847 639 743		695 542 517	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>0</b>	<b>509 759 029</b>	<b>0</b>	<b>484 529 750</b>
Produits financiers		38 630 897		24 720 347
Charges financières	163 207 039		184 122 610	
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>124 576 142</b>	<b>0</b>	<b>159 402 263</b>	<b>0</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>0</b>	<b>385 182 887</b>	<b>0</b>	<b>325 127 487</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)		25 694 110		16 764 619
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	16 790 042		469 392	
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>0</b>	<b>8 904 068</b>	<b>0</b>	<b>16 295 227</b>
Impôts exigibles sur résultats	49 569 049		47 717 558	
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>0</b>	<b>344 517 906</b>	<b>0</b>	<b>293 705 156</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F | 0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA



Exercice du : 01/01/2012 Au : 31/12/2012

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)		Bénéfice	344 517 906
		Perte	
<b>II. Réintégrations</b>			
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation			0
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles			0
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles			0
Frais de réception non déductibles			0
Cotisations et dons non déductibles			0
Impôts et taxes non déductibles			0
Provisions non déductibles			0
Amortissements non déductibles			0
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles			0
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)			0
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)			0
Impôts sur les bénéfices des sociétés		Impôt exigible sur le résultat	49 569 049
		Impôt différé (variation)	0
Pertes de valeurs non déductibles			0
Amendes et pénalités			0
Autres réintégrations			0
<b>Total des réintégrations</b>			<b>49 569 049</b>
<b>III. Déductions</b>			
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)			0
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.			0
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)			0
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)			0
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)			0
Complément d'amortissements			0
Autres déductions ( EXO.ANDI + LAIT CRU)+ Produits S/Exercices Antérieurs			133 197 223
<b>Total des déductions</b>			<b>133 197 223</b>
<b>IV. Déficit antérieurs à déduire</b>			
Déficit de l'année 20			0
Déficit de l'année 20			0
Déficit de l'année 20			0
Déficit de l'année 20			0
<b>Total des déficits à déduire</b>			<b>0</b>
<b>Résultat fiscal (I+II-III-IV)</b>		Bénéfice	260 889 732
		Déficit	0

(\* ) A détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم (03): الميزانية المالية والجباية وجدول حساب النتائج لسنة 2013

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

N.I.F 099928056212644

Exercice au **31/12/2013**

**B. BELMANNI**  
 Expert Comptable  
 Centre de Commerce aux Comptes  
 Hal Saïd Ahmed N° 223, B.E.K  
 ALGER - Tél. 93.13.94.16

**BILAN (ACTIF)**

المحاسبة  
 المحاسبة  
 المحاسبة  
 المحاسبة  
 2014 4 28 3 00

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2013			2012
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			0	0
Immobilisations incorporelles	4 282 664	3 651 682	630 982	970 218
Immobilisations corporelles			0	0
Terrains	241 287 530		241 287 530	241 287 530
Bâtiments	560 542 249	95 023 544	465 518 705	356 013 032
Autres immobilisations corporelles	7 108 961 693	2 968 516 329	4 140 445 364	2 974 286 615
Immobilisations en concession			0	0
Immobilisations en cours	33 168 593		33 168 593	453 700 574
Immobilisations financières			0	0
Titres mis en équivalence			0	0
Autres participations et créances rattachées			0	0
Autres titres immobilisés			0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	324 050 609		324 050 609	319 399 150
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>8 272 293 338</b>	<b>3 067 191 555</b>	<b>5 205 101 783</b>	<b>4 346 657 119</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	3 044 396 842		3 044 396 842	2 702 294 310
Créances et emplois assimilés			0	0
Clients	295 754 898		295 754 898	374 174 037
Autres débiteurs	1 375 550 115		1 375 550 115	784 753 233
Impôts et assimilés	13 183 253		13 183 253	22 397 811
Autres créances et emplois assimilés			0	0
Disponibilités et assimilés			0	0
Placements et autres actifs financiers courants			0	0
Trésorerie	102 845 916		102 845 916	32 605 469
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>4 831 731 024</b>	<b>0</b>	<b>4 831 731 024</b>	<b>3 916 224 860</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>13 104 024 362</b>	<b>3 067 191 555</b>	<b>10 036 332 807</b>	<b>8 261 881 979</b>



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099928056212644

Désignation de l'entreprise

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice au 31/12/2013

**B. SEMANI**  
Expert Comptable  
Compagnie des Comptables  
Haj Sakal Almad N° 213. B.E.K  
ALGER - Tél. 07.53.13.94.16

**BILAN (PASSIF)**

PASSIF	2013	2012
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	1 600 000 000	1 350 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	87 422 280	70 196 385
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	277 965 603	344 517 906
Autres capitaux propres I Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>1 965 387 883</b>	<b>1 764 714 291</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières	2 392 203 703	2 466 569 226
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>2 392 203 703</b>	<b>2 466 569 226</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 691 276 384	1 379 318 508
Impôts	218 697 540	212 204 469
Autres dettes	876 684 031	596 535 156
Trésorerie Passif	2 892 583 267	1 842 540 329
<b>TOTAL III</b>	<b>5 679 241 222</b>	<b>4 030 598 462</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>10 036 832 807</b>	<b>8 261 881 979</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099928056212644

Désignation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

**B. SELMAN**  
 Expert Comptable  
 Comp. Centre de Commerce  
 Hal Sa'ad Alim  
 ALGER - Tél. 021 33 13 13 13  
 Exercice du : 01/01/2013 Au : 31/12/2013

البيان المحاسبي  
 الحسابات الختامية  
 2013

**COMPTE DE RESULTAT**

0	2013		2012	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		13 010 008		5 410 173
Production vendue		9 050 703 042		8 820 301 423
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>9 063 713 050</b>		<b>8 825 711 596</b>
Production stockée ou déstockée		315 605 012		119 718 515
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		129 842 364		85 395 664
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>9 509 160 426</b>		<b>9 030 825 775</b>
Achats de marchandises vendues	11 479 521		5 002 119	
Matières premières	7 466 157 765		6 669 610 926	
Autres approvisionnements			68 138	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	132 670			
Autres consommations	94 462 780		88 098 112	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	107 317 737		68 664 985	
Entretien, réparations et maintenance	32 378 397		13 443 079	
Primes d'assurances	5 867		22 591 967	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	7 752 584		3 020 133	
Publicité	175 270 866		31 168 997	
Déplacements, missions et réceptions	19 053 512		16 980 679	
Autres services	132 527 095		175 576 845	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>8 046 538 794</b>		<b>7 094 225 980</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>	<b>0</b>	<b>1 462 621 633</b>	<b>0</b>	<b>1 936 599 796</b>
Charges de personnel	554 264 423		399 131 578	
Impôts et taxes et versements assimilés	64 589 649		60 178 678	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>	<b>0</b>	<b>843 767 561</b>	<b>0</b>	<b>1 477 289 540</b>



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099928056212644

Désignation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

Rubriques	2013		2012	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		29 272 856		11 366 301
Autres charges opérationnelles	26 152 500		131 257 069	
Dotations aux amortissements	692 690 427		847 639 743	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>0</b>	<b>154 197 490</b>	<b>0</b>	<b>509 759 029</b>
Produits financiers		28 273 743		38 630 897
Charges financières	261 190 368		163 207 039	
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>232 916 625</b>	<b>0</b>	<b>124 576 142</b>	<b>0</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>78 719 135</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>385 182 887</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)		424 081 709		25 694 110
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	26 946 431		16 790 042	
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>0</b>	<b>397 135 278</b>	<b>0</b>	<b>8 904 068</b>
Impôts exigibles sur résultats	40 450 540		49 569 049	
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>0</b>	<b>277 965 603</b>	<b>0</b>	<b>344 517 906</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.

B. SAMANI  
 Expert Comptable  
 Comp. desiret / 4, rue des  
 Hal Saïd Mohamed w. 133, G.R.K  
 ALGER - Tél. 07 93 13 94 15



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F [0]9[9]9[2]8[0]5[6]2[1]2[6]4[4]

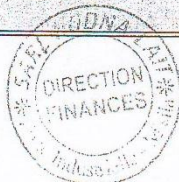
Désignation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

Exercice du : 01/01/2013 Au : 31/12/2013

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice Perte	277 965 603
<b>II. Réintégrations</b>		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		0
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		0
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		0
Frais de réception non déductibles		0
Cotisations et dons non déductibles		0
Impôts et taxes non déductibles		0
Provisions non déductibles		0
Amortissements non déductibles		0
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		3 578 902
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	40 450 540
	Impôt différé (variation)	0
Pertes de valeurs non déductibles		0
Amendes et pénalités		0
Autres réintégrations		26 946 329
<b>Total des réintégrations</b>		<b>70 975 771</b>
<b>III. Déductions</b>		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		0
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		0
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		0
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Complément d'amortissements		0
Autres déductions ( EXO.ANDI + LAIT CRU)		136 043 795
<b>Total des déductions</b>		<b>136 043 795</b>
<b>IV. Déficits antérieurs à déduire</b>		
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
<b>Total des déficits à déduire</b>		<b>0</b>
<b>Résultat fiscal (I+II-III-IV)</b>	<b>Bénéfice</b>	<b>212 897 579</b>
	<b>Déficit</b>	<b>0</b>

(\*) A détailler sur état annexe à joindre.



الملحق رقم (04): الميزانية المالية والجبائية وجدول حساب النتائج لسنة 2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099928056212644

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

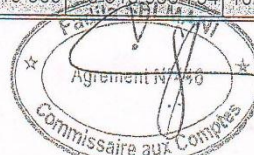
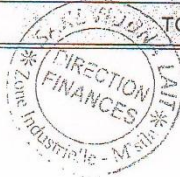
Exercice au 31/12/2014

رقم 1691  
30 أبريل 2015

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			0	
Immobilisations incorporelles	4 282 664	3 959 339	323 325	630 982
Immobilisations corporelles			0	
Terrains	329 287 530		329 287 530	241 287 530
Bâtiments	658 007 218	125 371 583	532 635 635	481 518 705
Autres immobilisations corporelles	7 153 556 284	3 525 288 987	3 628 267 297	4 124 445 364
Immobilisations en concession			0	
Immobilisations en cours			0	33 168 593
Immobilisations financières			0	
Titres mis en équivalence			0	
Autres participations et créances rattachées			0	
Autres titres immobilisés			0	
Prêts et autres actifs financiers non courants	385 461 878		385 461 878	324 050 609
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON-COURANT</b>	<b>8 530 595 574</b>	<b>3 654 619 909</b>	<b>4 875 975 665</b>	<b>5 205 101 783</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	2 702 214 100		2 702 214 100	3 044 396 842
Créances et emplois assimilés			0	
Clients	885 927 435		885 927 435	295 754 898
Autres débiteurs	1 138 500 487		1 138 500 487	1 375 550 115
Impôts et assimilés			0	13 183 253
Autres créances et emplois assimilés			0	
Disponibilités et assimilés			0	
Placements et autres actifs financiers courants			0	
Trésorerie	14 349 046		14 349 046	102 845 916
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>4 740 991 068</b>	<b>0</b>	<b>4 740 991 068</b>	<b>4 831 731 024</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>13 271 586 642</b>	<b>3 654 619 909</b>	<b>9 616 966 734</b>	<b>10 036 832 807</b>



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0909028056212644

Désignation de l'entreprise

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

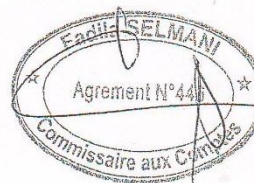
Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice au 31/12/2014

**BILAN (PASSIF)**

PASSIF	2014	2013
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	1 800 000 000	1 600 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	101 320 560	87 422 280
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	201 022 540	277 965 603
Autres capitaux propres I Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>2 102 343 100</b>	<b>1 965 387 883</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières	2 374 167 193	2 392 203 703
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>2 374 167 193</b>	<b>2 392 203 703</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 065 137 075	1 691 276 384
Impôts	58 550 369	218 697 540
Autres dettes	1 043 649 336	876 684 031
Trésorerie Passif	2 973 119 661	2 892 583 266
<b>TOTAL III</b>	<b>5 140 456 441</b>	<b>5 679 241 222</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>9 616 966 734</b>	<b>10 036 832 807</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

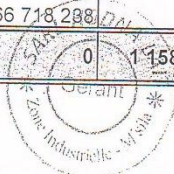
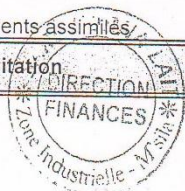
N.I.F |0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|

Désignation de l'entreprise :  
 SARL HODNA LAIT  
 Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES  
 Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice du : 01/01/2014 Au : 31/12/2014

COMPTE DE RESULTAT

0	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				13 010 008
Produits fabriqués		10 601 606 265		9 050 703 042
Production vendue Prestations de services		94		
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	429 132			
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>10 601 177 227</b>		<b>9 063 713 050</b>
Production stockée ou déstockée		79 628 683		315 605 012
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		155 279 852		129 842 364
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>10 836 085 762</b>		<b>9 509 160 426</b>
Achats de marchandises vendues			11 479 521	
Matières premières	8 542 458 120		7 466 157 765	
Autres approvisionnements			0	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services			132 670	
Autres consommations	93 148 585		94 462 780	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		345 150		
Sous-traitance générale				
Locations	156 066 832		107 317 737	
Entretien, réparations et maintenance	27 381 072		32 378 397	
Primes d'assurances			5 867	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	14 779 413		7 752 584	
Publicité	21 084 025		175 270 866	
Déplacements, missions et réceptions	15 505 626		19 053 512	
Autres services	169 469 036		132 527 095	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>9 039 547 559</b>		<b>8 046 538 794</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>	<b>0</b>	<b>1 796 538 203</b>	<b>0</b>	<b>1 462 621 633</b>
Charges de personnel	571 738 334		554 264 423	
Impôts et taxes et versements assimilés	66 718 288		64 589 649	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>	<b>0</b>	<b>1 158 081 631</b>	<b>0</b>	<b>1 843 767 561</b>



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|

Désignation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

2015  
 30  
 2014

Rubriques	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		67 683 318		29 272 856
Autres charges opérationnelles	171 212 997		26 152 500	
Dotations aux amortissements	721 033 244		692 690 427	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>0</b>	<b>333 518 708</b>	<b>0</b>	<b>154 197 490</b>
Produits financiers		68 829 635		28 273 743
Charges financières	213 296 660		261 190 368	
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>144 467 025</b>	<b>0</b>	<b>232 916 625</b>	<b>0</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>0</b>	<b>189 051 683</b>	<b>78 719 135</b>	<b>0</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)		535 050 992		424 081 709
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	518 055 520		26 946 431	
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>0</b>	<b>16 995 472</b>	<b>0</b>	<b>397 135 278</b>
Impôts exigibles sur résultats	5 024 613		40 450 540	
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>0</b>	<b>201 022 540</b>	<b>0</b>	<b>277 965 603</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 019191218015162112164141

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

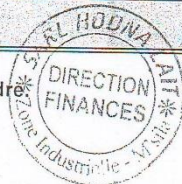
Exercice du : 01/01/2014 Au : 31/12/2014

2015 لوريك 30

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)		Bénéfice	201 022 540
		Perte	
<b>II. Réintégrations</b>			
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation			0
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles			0
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles			0
Frais de réception non déductibles			0
Cotisations et dons non déductibles			0
Impôts et taxes non déductibles			0
Provisions non déductibles			0
Amortissements non déductibles			0
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles			0
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)			0
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)			0
Impôts sur les bénéfices des sociétés		Impôt exigible sur le résultat	5 024 613
		Impôt différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles			
Amendes et pénalités			
Autres réintégrations			
			518 055 520
<b>Total des réintégrations</b>			<b>523 080 133</b>
<b>III. Déductions</b>			
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)			8 936 537
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.			0
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)			0
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)			0
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)			0
Complément d'amortissements			0
Autres déductions (EXO.ANDI + LAIT CRU) VOIRE ETAT CI-JOINT			693 319 992
<b>Total des déductions</b>			<b>702 256 529</b>
<b>IV. Déficits antérieurs à déduire</b>			
Déficit de l'année 20			0
Déficit de l'année 20			0
Déficit de l'année 20			0
Déficit de l'année 20			0
<b>Total des déficits à déduire</b>			<b>0</b>
<b>Résultat fiscal (I+II-III-IV)</b>		<b>Bénéfice</b>	<b>21 846 144</b>
		<b>Déficit</b>	<b>0</b>

(\*) A détailler sur état annexe à joindre



الملحق رقم (05): الميزانية المالية والجباية وجدول حساب النتائج لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice clos au 31/12/2015



مطبعة الشركة الجزائرية للمنتجات  
مشتقة من الضرائب الجزائرية  
2016 أبريل 26

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2015			2014
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			0	
Immobilisations incorporelles	4 282 664	3 978 272	304 392	323 325
Immobilisations corporelles			0	
Terrains	329 287 530		329 287 530	329 287 530
Bâtiments	660 902 370	161 405 201	499 497 169	532 635 635
Autres immobilisations corporelles	7 439 160 301	4 181 446 020	3 257 714 281	3 628 267 297
Immobilisations en concession	1 195 045		1 195 045	
Immobilisations en cours	73 865 133		73 865 133	
Immobilisations financières			0	
Titres mis en équivalence			0	
Autres participations et créances rattachées			0	
Autres titres immobilisés			0	
Prêts et autres actifs financiers non courants	64 184 486		64 184 486	385 461 878
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>8 572 877 529</b>	<b>4 346 829 493</b>	<b>4 226 048 036</b>	<b>4 375 975 665</b>
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours	3 350 468 260		3 350 468 260	2 702 214 100
Créances et emplois assimilés			0	
Clients	696 203 872		696 203 872	885 927 435
Autres débiteurs	907 314 173		907 314 173	1 138 500 487
Impôts et assimilés	5 129 658		5 129 658	
Autres créances et emplois assimilés			0	
Disponibilités et assimilés			0	
Placements et autres actifs financiers courants			0	
Trésorerie	218 155 515		218 155 515	14 349 046
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>5 177 271 478</b>	<b>0</b>	<b>5 177 271 478</b>	<b>4 740 991 068</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>13 750 149 007</b>	<b>4 346 829 493</b>	<b>9 403 319 515</b>	<b>9 116 966 734</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|

Désignation de l'entreprise

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice clos au 31/12/2015



**BILAN (PASSIF)**

PASSIF	2015	20134
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	1 900 000 000	1 800 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	111 371 687	101 320 560
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	303 944 156	201 022 540
Autres capitaux propres   Report à nouveau		
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		
<b>Part des minoritaires (1)</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>2 315 315 843</b>	<b>2 102 343 100</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières	1 802 743 462	2 374 167 193
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	1 188 727	
<b>TOTAL II</b>	<b>1 803 932 189</b>	<b>2 374 167 193</b>
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 130 508 661	1 065 137 075
Impôts	26 567 556	58 550 369
Autres dettes	872 182 372	1 043 649 336
Trésorerie Passif	3 254 812 895	2 973 119 661
<b>TOTAL III</b>	<b>5 284 071 484</b>	<b>5 140 456 442</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>9 403 319 515</b>	<b>9 616 966 734</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

N.I.F 0999928056212644  
 2016 ٢٠١٦

Exercice du : 01/01/2015 Au : 31/12/2015



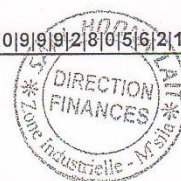
**COMPTE DE RESULTAT**

0	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		10 122 567 130		10 601 606 265
Production vendue				94
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés			429 132	
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>10 122 567 130</b>		<b>10 601 177 227</b>
Production stockée ou déstockée		53 799 229		79 628 683
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		139 811 916		155 279 852
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>10 316 178 275</b>		<b>10 836 085 762</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	7 709 497 520		8 542 458 120	
Autres approvisionnements	167 870		0	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	100 214 984		93 148 585	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		6 876 600		345 150
Sous-traitance générale				
Locations	148 819 069		156 066 832	
Entretien, réparations et maintenance	54 452 025		27 381 072	
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	8 171 445		14 779 413	
Publicité	24 008 986		21 084 025	
Déplacements, missions et réceptions	14 911 282		15 505 626	
Autres services	159 708 822		169 469 036	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>8 213 075 403</b>		<b>9 039 547 559</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>	<b>0</b>	<b>2 103 102 873</b>	<b>0</b>	<b>1 796 538 203</b>
Charges de personnel	613 596 832		571 738 334	
Impôts et taxes et versements assimilés	52 522 536		66 718 238	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>	<b>0</b>	<b>1 436 983 505</b>	<b>0</b>	<b>1 158 081 631</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise :  
**SARL HODNA LAIT**  
 Activité **PRODUCTION LAIT ET DERIVES**  
 Adresse **ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA**

N.I.F 099928056212644



Rubriques	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		73 492 563		67 683 318
Autres charges opérationnelles	207 676 929		171 212 997	
Dotations aux amortissements	732 803 008		721 033 244	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>	<b>0</b>	<b>569 996 131</b>	<b>0</b>	<b>333 518 708</b>
Produits financiers		27 945 700		68 829 635
Charges financières	301 831 934		213 296 660	
<b>VI-Résultat financier</b>	<b>273 886 234</b>	<b>0</b>	<b>144 467 025</b>	<b>0</b>
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>0</b>	<b>296 109 897</b>	<b>0</b>	<b>189 051 683</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)		126 808 706		535 050 992
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	113 148 293		518 055 520	
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>	<b>0</b>	<b>13 660 413</b>	<b>0</b>	<b>16 995 472</b>
Impôts exigibles sur résultats	5 826 154		5 024 613	
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>0</b>	<b>303 944 156</b>	<b>0</b>	<b>201 022 540</b>

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F |0|9|9|9|2|8|0|5|6|2|1|2|6|4|4|

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice du : 01/01/2015 Au : 31/12/2015



9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice Perte	303 944 156
<b>II. Réintégrations</b>		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		0
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		0
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		0
Frais de réception non déductibles		0
Cotisations et dons non déductibles		0
Impôts et taxes non déductibles		5 826 154
Provisions non déductibles		0
Amortissements non déductibles		0
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		0
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	
	Impôt différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		0
Amendes et pénalités		0
Autres réintégrations		113 148 292
<b>Total des réintégrations</b>		<b>118 974 446</b>
<b>III. Déductions</b>		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		5 502 000
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		0
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		0
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		0
Complément d'amortissements		0
Autres déductions ( EXO.ANDI + LAIT CRU) VOIRE ETAT CI-JOINT		386 752 635
<b>Total des déductions</b>		<b>392 254 635</b>
<b>IV. Déficits antérieurs à déduire</b>		
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
<b>Total des déficits à déduire</b>		<b>0</b>
<b>Résultat fiscal (I+II-III-IV)</b>	<b>Bénéfice</b>	<b>30 663 967</b>
	<b>Déficit</b>	<b>0</b>

(\* ) A détailler sur état annexe à joindre.

## ملخص

يتأثر الهيكل المالي للمؤسسة بمجموعة من العوامل ومن أهمها الضرائب التي تتحملها، حيث يعتبر هذا العامل خارج نطاق المؤسسة، فهذه الأخيرة لا يمكنها التحكم فيه، ولكن يمكنها ترشيد قراراتها التمويلية بما يتلاءم والتشريعات الضريبية، ويعني ذلك أن تقوم باختيار المصادر الأقل تكلفة من جهة، والتي تحقق لها أكبر الوفورات الضريبية من جهة أخرى.

ويهدف هذا البحث إلى معرفة أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي لمؤسسة حضنة حليب وذلك بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمؤسسة للفترة بين (2011-2015)، أظهرت النتائج أن هذه المؤسسة تتخذ العامل الضريبي كمعيار لاختيار مصادر تمويلها.

**الكلمات المفتاحية:** مصادر التمويل، الهيكل المالي، الضريبة على أرباح الشركات، الوفورات الضريبية،

## Résumé

Les impôts que l'entreprise subit sont l'un des facteurs qui influent sur sa structure financière. Comme l'entreprise ne peut ni maîtriser ce facteur, elle peut rationaliser ses décisions de financement en choisissant les financements les moins coûteux et qui sont conformes à la législation fiscale.

Cette étude vise à mettre en exergue l'impact de l'impôt sur bénéfice des sociétés sur la structure financière de l'entreprise HODNA Lait, en se basant sur ses rapports financiers pendant la période (2011-2015) Les résultats ont montré que l'HODNA prend en compte le facteur fiscal dans les choix de ses sources de financement.

**Les mots clés :** source de financement - structure financière - l'impôt sur bénéfice de société – Economies d'impôts.